AL-HADAF
الهدف
كل الحقيقة للجماهير
فلسطينية عربية وطنية ديمقراطية بهوية يسارية

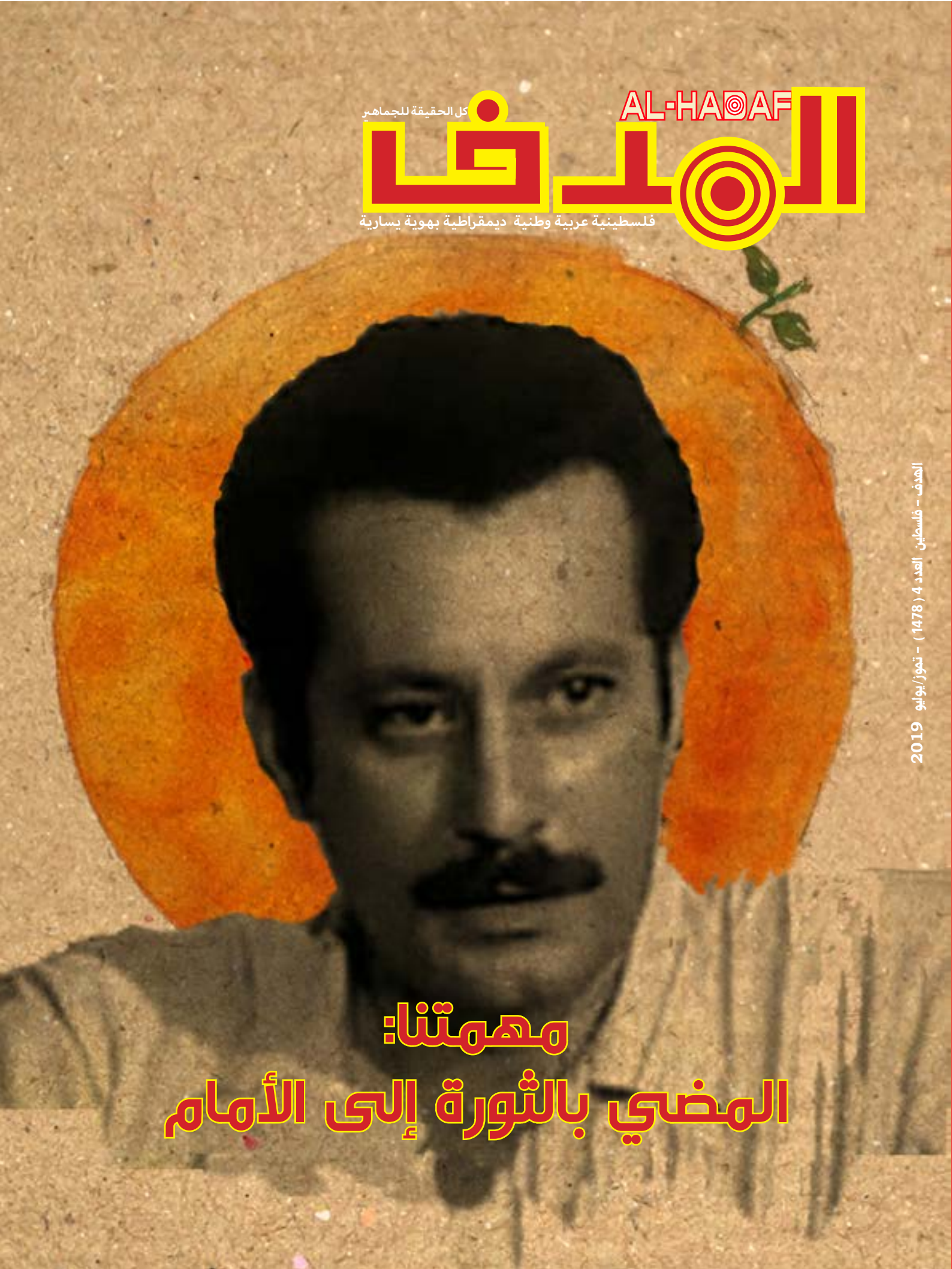

مهمتنا:
المضي بالثورة إلى الأمام

الهدف - فلسطين العدد 4 (1478) - تموز/يوليو 2019

من أعمال الفنان الأسير حافظ عمر

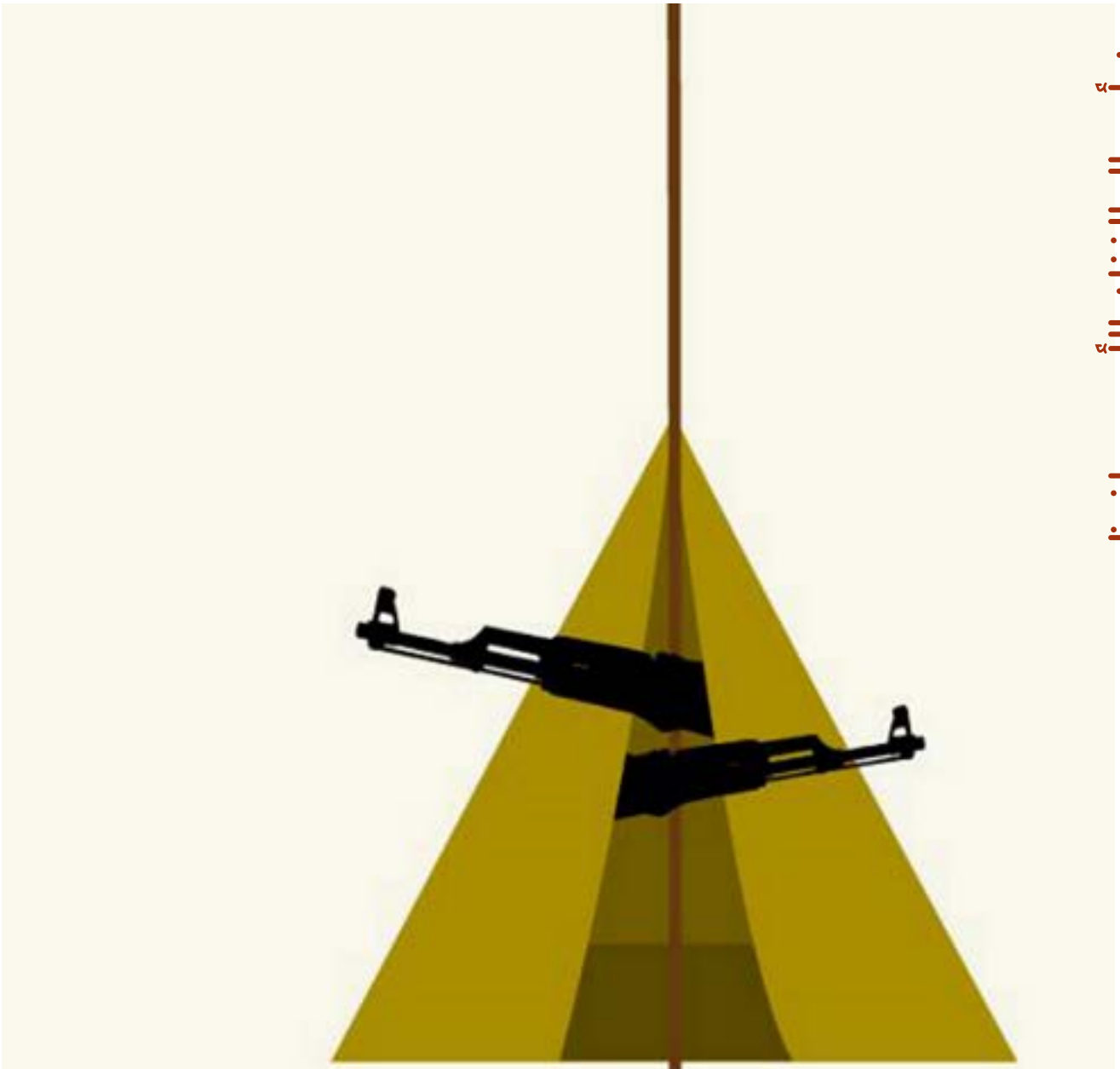

غسان كنفاني

خيمة عن خيمة تفرق

الهدف AL-HADAF

سياسية عربية
كل الحقيقة للجماهير

الهدف الرقمي - فلسطين العدد 4 (1478) - تموز/يوليو 2019

المشرف العام
كايد الغول

رئيس التحرير
د. وسام الفقعاوي

مدير التحرير
سامي يوسف

تحرير وتنفيذ
أحمد.م.جابر

يسمح النقل وإعادة النشر
بشرط الإشارة إلى المصدر.

عناوين بوابة الهدف

غزة- بجوار مستشفى الشفاء-
نهاية شارع الثورة
الهاتف
082836472
البريد الالكتروني
info@hadfnews.ps

تصدر عن بوابة الهدف الإخبارية

كتاب العدد

الهوية الوطنية الفلسطينية.....٦
النظام السياسي الفلسطيني.....٨
التعليم كرافعة للتنمية.....١٠
تسليع التعليم العالي.....١٢
التجمع الديمقراطي الفلسطيني.....١٤
غسان كنفاني والكتلة التاريخية.....١٥
«بي. بي. سي» في خدمة إسرائيل.....١٧
الشباب الفلسطيني والدور الفاعل.....١٨
فلسطين :سايكس بيكو وصفقة القرن.....٢٠
مأزق وضعنا في فلسطين.....٢٢
نظرة على اقتصاد غزة.....٢٤
دفن النكبة (تقرير).....٢٦
قبح الخطاب والسياسات.....٢٩
الحج إلى معبد الغريبة في تونس.....٣٠
بصمات التاريخ على حراك الجزائر.....٣٢
عن الحرمان من التكنولوجيا النووية ٣٤
المعارضة التركية تستعيد اسطنبول.....٣٦
أمريكا وإيران: أبعاد المواجهة.....٣٨
الهدف الثقافي:
مقابلة مع د. فيصل دراج.....٤٠
نبي فلسطين المقاتل.....٤٥
ندوة الهدف.....٤٦
إنه زمن الاشتباك.....٤٩
ما هو المخيم يا غسان؟.....٥٠
السلطة والتغيير.....٥٢
انهيار روايات نشوء إسرائيل القديمة.....٥٤
مفهوم العلمانية (ج5).....٥٦
عبد الرحيم محمود.....٦٠

المقالات المنشورة في المجلة تعبّر عن رأي كتّابها وليس بالضرورة عن رأي هيئة التحرير

لوحة الغلاف عمل مشترك للفنانتين إسراء الصمادي ورشا شحادة

كلـــــــــمة

يصدر هذا العدد من الهدف بالتزامن مع الذكرى السابعة والأربعين لاستشهاد القائد المعلم غسان كنفاني على يد عصابة الموساد الصهيونية. والوفاء لغسان وقيمه ودمه الذي ساهم بشق طريق كفاح طويل، يتطلب من أن نمسك على جمر الواقع المر الذي تعيشه قضيتنا هذه الأيام ونتمسك بالدروس والعبر التي قدمها لنا غسان في حياته وموته البطولي.

وبهذه المناسبة تفرد الهدف صفحاتها لموضوعات كانت من صلب اهتمام وتركيز غسان باعتبارها قضايا مفصلية في تاريخ القضية الفلسطينية في الماضي والحاضر؛ فمن قضايا الهوية الوطنية وآفاق ومصير التيار الديمقراطي الفلسطيني في السياسة الفلسطينية إلى واقع النظام السياسي الفلسطيني ومآلاته الحالية. كما تتناول الهدف موضوعات عربية ودولية آنية من الصدام الإيراني -الأمريكي، إلى المتغيرات التركية الداخلية، وكذلك مسألة التطبيع المتدحرج، وهذه المرة من تونس تحت غطاء الدين، ومآلات الوضع الجزائري وهمومه.

وفي الملف الثقافي وفي ذكرى الشهيد المعلم، تلتقي الهدف بأحد أبرز نقاد وشارحي غسان كنفاني، الناقد الكبير الدكتور فيصل دراج في حوار ثقافي مطول، ومقالات أخرى لم يغب عنها غسان كما الواقع القائم بعد سبعة وأربعين عامًا على اغتياله.

المراجعة الضرورة

كل الحقيقة للجماهير

منذ سنوات عدة، لم تتوقف المطالبة بضرورة مراجعة تجربة العمل الوطني الفلسطيني، مراجعة لا تتوقف فقط على ربع قرن هي عمر «أوسلو»، بل تصل إلى ما هو أبعد من ذلك، وأن لا تنحصر في التجربة العملياتية أو الممارسة فقط، فالمسألة وضرورتها، بل وحيويتها ومصيريتها، تستدعي إعادة فحص وتفكير ومراجعة شاملة، للأفكار والاستراتيجيات والتكتيكات والأدوات والوسائل وطرق العمل.

إن إحدى المشاكل الحقيقية التي تتبدا في تجربة حركة التحرر الوطني الفلسطينية، هي عدم حسم دور ومكانة المراجعة وإعادة الفحص والتقييم والنقد والتجاوز، من زاوية أن أي جسم اجتماعي حي (تنظيم، مؤسسة، حركة تحرر..)، بحاجة وعلى نحو مطلق لأن تصبح المراجعة نظام حياة لديه، لا ترتبط بالمناسبات، أو المنعطفات، أو مراحل الخطر، وإن تعلو وتيرة المطالبة بها، والعمل على إنجازها لتفادي الخطر الداهم القائم اليوم قولًا وفعلًا، في المشروع الأمريكي الصهيوني المسمى «صفقة القرن»، الهادف إلى تصفية قضيتنا ووجودنا معًا.

قد يكون قرار الذهاب نحو المراجعة والفحص والنقد ومساءلة الذات ومحاسبتها إن لزم، تحتاج لجرأة من جميع مكونات الحركة الوطنية، وعلى وجه الخصوص ممن يسيطرون على دفة القيادة في الوضع الفلسطيني، وهذا للأسف موضع شك، لأنهم يرون في ذلك إما إدانة لهم، أو مسًا بدورهم واستئثارهم في المؤسسة الوطنية، لذلك فهم لن يملكون جرأة الإقدام على هذه الخطوة الحيوية، ولا ينظرون لتجارب الشعوب وحركات التحرر التي أقدمت على المراجعة، وحققت أهدافها، ولا إلى تجربة عدونا الذي يتقدم علينا بأشواط كبيرة، ويمارسها باعتبارها دورة حياة مستمرة، تضطلع بها أهم المراكز البحثية على الصعد الاستراتيجية والسياسية والأمنية والاقتصادية وغيرها.

إن مفتاح المراجعة في اللحظة الراهنة، ارتباطًا بالتعقيدات القائمة بسبب حالة الانقسام وتراجع دور ومكانة حركة التحرر الفلسطينية، والمخاطر التي تهدد بتصفية القضية الوطنية، يكون في الإجابة على سؤال: لماذا حصل ما حصل؟ الذي سبق أن تم طرحه فلسطينيًا بعد هزيمة حزيران 1967، رغم هول ما جرى والانهيار الذي أصاب المنظومة العربية آنذاك، حيث بادر غسان كنفاني «كما غيره»، إلى طرح السؤال ودفعه إلى الأمام وحاول الإجابة عليه في الكثير من إرثه السياسي والأدبي الذي تركه، كي يشكل لنا هادي وكاشف للاستمرار في دفع السؤال، للإجابة عليه لا أن نبقيه معلقًا –كما هو واقع الحال- بعد ما يقرب من نصف قرن على اغتياله/ استشهاده.

بصراحة شديدة، إذا تجاوزنا طرح السؤال والمراجعة، لا نخدع إلا أنفسنا، لأن الحصيلة ستكون استمرار الفشل التاريخي في التصدي لأعباء ومهمات المشروع الوطني الفلسطيني، ولن تكف جذور الأزمات عن التوالد تباعًا، وبالتالي إبقاء الوضع الفلسطيني أسير «بنية أو منظومة متخلفة»، ستبقى تعيد إنتاج نفسها، وتدفع الشعب الفلسطيني وقضيته إلى مزيد من الانقسام والتفكك والتجزئة.

ولا نخدع إلا أنفسنا أيضًا، عندما نتحالف ضد الحقيقة التي اعتبرها غسان ناظم رئيسي للعلاقة مع الجماهير، وخلّدها شعارًا على رأس مجلة الهدف. تلك الحقيقة التي لا تأخذ جوهرها ومعناها حقًا، إن لم تقترب من السؤال المعرفي والبحث في أسباب ما حصل ويحصل، بحيث لا نبقى رهينة لمن يقومون من «موقعهم» بالتضليل والخداع وتبديد تضحيات شعبنا، وبإفساد الحياة السياسية والفكرية باستمرار، تارة باستخدام وتوظيف مفردات الخيانة والسقوط، وتارة أخرى، بالإستقواء بالهزيمة، ليصبح الشعار المعبر عن بؤس الواقع إن لم يكن انحطاطه: «القافلة تسير والكلاب تنبح!».

بتكثيف شديد.. إننا بحاجة فعلًا لأن نمتلك شجاعة تؤهل لأن نوقف قافلة تسير عكس مصالح وأهداف شعبنا، وكل ما هو وطني ومعرفي، وتدفع نحو مزيد من الفشل والهزيمة، وبالتالي استمرار النبح وخداع النفس والشعب.. فهل حان وقت أن نقرع جدران الخزان؟! نعم.. لقد حان وهذا ما ندعو له دون تباطؤ.

لجنة اللاجئين بالشعبية تُدين الإجراءات اللبنانية بحق اللاجئين

دان مسئول لجنة اللاجئين في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في قطاع غزة د. بكر أبو صفية، بأشد العبارات «الإجراءات اللبنانية بحق اللاجئين الفلسطينيين»، مُؤكدًا أنها «ستُشكّل عليهم المزيد من الضغوطات لإجبارهم على التفكير بالهجرة».

وقال أبو صفية في تصريحات صحفية، أن «التصرّف اللبنانيّ الضاغط على اللاجئين الفلسطينيين في لبنان جاء ليساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بالمحاولات الأمريكية لاستهداف قضية اللاجئين وحق العودة إمَّا عن طريق التوطين أو الهجرة إلى أماكن بعيدة عن فلسطين»، مُحذرًا «من محاولات مريبة لاستغلال هذه الإجراءات من قبل بعض الحكومات الغربية وخاصة كندا وأستراليا ونيوزلندا لفتح باب الهجرة للفلسطينيين وخاصة الذين يقطنون في لبنان و سوريا والضفة، انسجامًا مع المخططات الأمريكية والصهيونية التي تستهدف الوجود الفلسطيني وحق العودة على وجه الخصوص».

وأوضح أن «الحكومة اللبنانية عندما حدثت الهجرة القسرية لشعبنا الفلسطيني إلى لبنان وتم إنشاء المخيمات كان هناك اتفاق بين الحكومات اللبنانية المتعاقبة ووكالة الغوث بعدم توطين الفلسطينيين في لبنان، وأن هجرتهم وعودتهم الوحيدة لن تكون إلا باتجاه فلسطين عبر تنفيذ قرار الجمعية العمومية 194 المرتبط بوجود وكالة الغوث وحق العودة للاجئين»، مُطالبًا «الكل الفلسطيني وفي مقدمتهم الفصائل ومنظمة التحرير بتوحيد جهودهم للضغط على الحكومة اللبنانية للتراجع عن قرار وزارة العمل والذي يستهدف اللاجئين الفلسطينيين، ومن أجل التخفيف من عبء الحياة عليهم والذي يمكن أن يضطرهم للهجرة بعيدًا عن فلسطين».

"المُتابعة» تُطالب الفلسطينيين في لبنان باستمرار احتجاجاتهم حتى إسقاط القرار

حمّلت لجنة المتابعة الفلسطينيّة في لبنان وزير العمل اللبناني، كميل أبو سليمان، تبعات إصراره على قراره والمضي في إجراءاته الظالمة، ومُخالفة التفاهم اللبناني، بعد رفضه للحلول التي اقترحها الرئيسان سعد الحريري ونبيه بري، والمدعومة من «حزب الله» والقُوى الأخرى.

جاء ذلك في بيانٍ صدر عن لجنة المتابعة، الخميس 18 تموز/يوليو، حيّت فيه جميع القوى والأحزاب والمسؤولين اللبنانيين الذين أعلنوا وقوفهم إلى جانب مطالب اللاجئين الفلسطينيين العادلة والمُحقّة، مُشيدةً بالتوافق اللبناني على تفهّم خطوات الحراك ومطالبه، حسب قولها.

ودعت اللجنة إلى مواصلة ورفع مستوى الاحتجاجات السلميّة المدنيّة الحضاريّة، يوم الجمعة، مُطالبةً اللاجئين الفلسطينيين بالاستمرار في تحركاتهم الاحتجاجيّة وعدم مُغادرة مداخل المُخيّمات، إلا بعد صدور موقف واضح وقطعي من وزير العمل، يتراجع فيه عن إجراءاته.

وكان وزير العمل اللبناني قد صرّح، الخميس، في وقتٍ سابق، على أنّ قراره باستحصال اللاجئين الفلسطينيين على إجازات عمل، ما زال جارٍ، ليُخالف بذلك ما جاء في كلام كل منْ رئيس الوزراء اللبناني ورئيس مجلس النوّاب، حول وقف تنفيذ العمل بقرار الوزارة والعودة بالعمل بالقرار القديم.

وأمهلت وزارة العمل اللبنانية المؤسسات التي لديها أجانب «غير شرعيين»، مدة شهر لتصويب أوضاعهم قانونياً، وبعيد انتهائها عمدت إلى حملة تفتيش نتج عنها إغلاق عشرات المؤسسات، وطالت الحملة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

وفي 6 حزيران/يونيو الماضي، أطلقت وزارة العمل اللبنانية خطة ما أسمته بـ «مكافحة اليد العاملة غير الشرعيّة في البلاد»، ومن بين التدابير التي أقرّتها الخطة إقفال المؤسسات المملوكة أو المُستأجرة من أجانب لا يحملون إجازة عمل، ومنع وإلزام المؤسسات التجارية المملوكة لأجانب، بأن يكون (75) بالمائة من موظفيها لبنانيين.

الهوية الوطنية الفلسطينية: أربع قضايا لصيقة

وسام رفيدي

محاضر في دائرة العلوم الاجتماعية في جامعة بيت لحم

ليست هذه دراسة علمية وافية حول الهوية الوطنية الفلسطينية، بل معالجة لبعض القضايا التي أعتقدها لصيقة بالهوية الوطنية، باعتبار خصوصية تشكل ومآل الهوية في الواقع الفلسطيني، خصوصية لا تنشأ عن ذلك النزوع الذاتي المغالي بالأنا للتمايز الشكلاني ونبذ التشابه، بقدر ما تتحدد، شأن أية هوية، وفق معطيات محددة خاصة باللحظة التاريخية لشعب ما.

أولاً: الهوية الفلسطينية، شأن أية هوية، نتاج النزوع نحو التمايز كما نتاج الصراع. فالهوية، سواء كانت هوية فردية أول ما تتمظهر بالاسم، أو هوية مجموعتيه، طبقية، دينية، جهوية، أو هوية وطنية عامة، إنما هي بالأساس رغبة في التمايز عن الآخر، الانفصال عنه، وتحديد التخوم في العلاقة معه. فلا هوية بلا تمايز، فالهوية، كما الشيء، أي شيء، تُعرّف بنفي النقيض، وفق تعبير الفيلسوف الهولندي المادي سبينوزا، فهوية الشيء هو أنه ليس الآخر النقيض، فالرأسمالية هي هكذا لأنها ليست اشتراكية، والرجل رجل لأنه ليس إمراه، وقس عليه كل العلائق في الحياة الاجتماعية والكون.

ثانياً: الهوية نتاج الصراع. لذلك لا تنتج الهوية خارج العلاقة مع الأخر، وبغض النظر أكانت العلاقة تناحرية أم لا. كل الهويات الحديثة في أوروبا البرجوازية نشأت في خضم علاقة الصراع مع الإقطاع والكنيسة كمؤسسة، فيما هويات أخرى، مجموعتيه مثلاً، تنشأ في غمار علاقة تمايز لا تتسم بصراعية حادة، شأن هويات الألتراس كمجموعات مشجعين، علماً أن هوية طبقية ما، كهوية الطبقة العاملة، تتبلور أكثر فأكثر عبر الصراع الطبقي مع رأس المال.

الهوية الفلسطينية ليست خارج هذا القانون، فعبر الصراع مع سياسة التتريك العثمانية مطلع القرن العشرين، ولاحقاً مع الإمبريالية البريطانية والمشروع الاستعماري الصهيوني تبلورت رويداً رويداً تعابير الهوية الوطنية: رؤية ومؤسسات ورموز ومعاني وذاكرة جمعية. لعل أحد أبرز دلالات ذلك التبلور كان في طرح شعار/ مطلب الاستقلال الفلسطيني في العام 1924 في المؤتمر الإسلامي المسيحي الخامس كبديل للشعار السابق، استقلال سوريا الكبرى.

وقد دارت جدالات كثيرة حول تحديد اللحظة التاريخية لبلورة تلك الهوية. البعض كالكاتب زكريا محمد يعيدها لقرون خلت، وتحديداً منذ فترة الظاهر عمر ومشروعه الاستقلالي عن الدولة العثمانية، فيما آخرون، ولنزوع يفتقد للعلمية ويتمسك بالأسطرة يعيدها لما قبل التاريخ ملتمساً تاريخ (عريق) يصل الكنعانيين! كاتب هذه السطور ينحاز لاعتبار الهوية تبلورت عبر الصراع مع المشروع الاستعماري، البريطاني والصهيوني، وبتأثير أكيد من تبلور القومية العربية ومشروع النهضة العربية.

وتتبدى علاقة الصراع في تشكل الهوية الوطنية الفلسطينية مع ملاحظة الظاهرة التاريخية التالية: كلما تصاعد النضال ضد المشروع الصهيوني كلما سعى شعبنا لتأكيد وإعلان التمسك أكثر فأكثر بهويته، وسعى كذلك لإضافة مكونات إضافية لها، فالهوية تصنع صناعة عبر سياسات الهوية. مع انطلاقة الثورة الفلسطينية ومع اندلاع الانتفاضة الشعبية في العام 1987 نلاحظ التزايد المضطرد في التمسك بالهوية ورموزها ومختلف مكوناتها، والعكس صحيح، فكلما تراجع هذا النضال تراجع الإحساس بالهوية الوطنية (وحلت محلها) هويات مجموعتيه، دينية وطائفية وجهوية وعشائرية. وما بعد الاتفاق التدميري، اتفاق أوسلو، والامتداد التكفيري في المشرق والمغرب العربي في السنوات الأخيرة، إلا دلالة على تلك العلاقة: إذ تراجعت مكانة الهويات الوطنية والهوية القومية لصالح هويات طائفية ودينية وجهوية وعشائرية.

ومع ذلك ينبغي الإشارة للحقيقة التالية: إن مكونات الهوية الوطنية راسخة، وإن تراجع التعبير عنها والإحساس بها لفترة. فرؤية الشعب لذاته في التاريخ، وذاكرته الجمعية ورموزه وثقافته ولغته لا يمكن شطبها نهائياً، بل يمكن تلمس تراجع الإحساس بها والتعبير عنها في لحظة لا أكثر، سرعان ما يعود ذلك الإحساس ليصل مداه وذاك التعبير في أرقى صوره، حالما تتبدل اللحظة التاريخية في الصراع، وهذا مرهون أساساً بالممارسة السياسية الكفاحية التي تعمل بالأساس، وليس لوحدها بالتأكيد، كرافعة لتعزيز الإحساس والتعبير بالهوية وعنها.

ثالثاً: المخاطر التي تتعرض لها الهوية ليست مقتصرة على تراجع المشروع الوطني الفلسطيني، إن كان كنتاج لأوسلو أو للانقسام الحاد المدمر، بل يمكن تلمس خطرين رئيسين يؤثران سلباً على الإحساس بالهوية وحتى على مكوناتها.

الثقافة الدينية التي باتت تكتسب تأثيراً متزايداً في العقود الأخيرة، وإن كان يمكن الإشارة لمظاهر تراجعها بعد هزيمة المشروع السياسي لحاملي تلك الثقافة في المشرق العربي، كما في سوريا والعراق، والمغرب العربي كما في مصر وتونس والجزائر، والإسهاب في ذلك خارج نطاق هذه العجالة.

والهوية الوطنية باعتبارها الجامع لكل مكونات الشعب على اختلافها، فهي بالقوة وموضوعياً هي ثقافة علمانية تترفع عن التصنيف الديني لتحديد شكل العلاقة بين المواطنين، وبينهم وبين المؤسسة السياسية، والدولة على رأسها. وعلى النقيض، فالثقافة الدينية، ولأنها كذلك، فهي تنهض على أساس التصنيف الديني للمواطنين، ما يعني بالضرورة ضرب الهوية الوطنية

وتفتيتها.
في فلسطين يجتمع هذا الخطر على الهوية مع خطر تداعيات ونتائج اتفاق أوسلو. فأوسلو قام بتفتيت الشعب الفلسطيني فشطب فلسطينيو منطقة 48 من حساباته، واستبدل فلسطين التاريخية بالضفة والقطاع عبر شرعنة المشروع الصهيوني في فلسطين والاعتراف بأحقيته في تجسيد مشروعه! فيما الثقافة الدينية وعبر حواملها التنظيمية من حركات الإسلام السياسي (حماس والجهاد وحزب التحرير) تروج لمكونات ورموز هي على النقيض من مكونات ورموز الهوية الوطنية. فالجلباب بديلاً للثوب الشعبي الفلسطيني كرمز للهوية، والدولة الدينية كمشروع استراتيجي قائمة على التصنيف والتمييز الديني والطائفي بديلاً للدولة الديموقراطية الوطنية، كدولة قائمة على مفهوم المواطنة دون تصنيف ديني وطوائفي، وحتى في صياغة الرؤية التاريخية، وهذه مكون رئيس من الهوية، يظهر التناقض بين الثقافتين الدينية والوطنية. الأولى تنزع لحشر التاريخ في زاوية محددة هي تاريخ الإسلام فحسب، يبدأ تاريخ فلسطين منه ويمتد متأثراً بمفاعيله وسينتهي به عبر الدولة الدينية، فيما الثقافة الثانية ترى لتنوع وتعددية ذلك التاريخ، وإن لاحظت مركزية الإسلام كمكون حضاري/ ثقافي/ سياسي، ولكنها ترى لذلك المكون كإطار يصهر مكونات متنوعة وعديدة، دينية وعرقية وثقافية وإثنية.
ثقافة التطبيع والليبرالية. تتأتى خطورة التطبيع بكونه يحول معادلة الصراع، وهي معادلة نشأت بفعل طبيعة المشروع الصهيوني الترحيلي والإحلالي، إلى معادلة الحوار الذي ينشأ في ظروف اعتيادية بين مختلفين بوجهات النظر، شأن العائلة مثلاً. فيتحول الصهاينة الغزاة، المستوطنين، لمحض مجموعة عادية، طبيعية، نختلف معها في أمور يمكن حلها عبر الحوار. أليس هذا ما يقف خلف موقف القيادة اليمينية المتنفذة في منظمة التحرير حين وقعت أوسلو وأقرت بتأجيل (مواضيع خلافية): اللاجئين والحدود والمستوطنات والمياه؟
إن تحويل الصراع لحوار يلحق الضرر وبتجذر في ثقافة أصحابه وتكوينهم النفسي، وبالتالي يلحق الضرر بهويتهم الوطنية باعتبار الثقافة والتكوين النفسي الجماعي والذاكرة مكونات رئيسة في الهوية الوطنية. كتب أحد رموز التطبيع مرة دراسة مشتركة مع الصهاينة عنوانها: نكبتنا في روايتنا. هكذا! فينكر هذا الصفيق دور الصهاينة في نكبة شعبنا. ولكم أن تتخيلوا حجم التهتك الداخلي الذي أصاب تكوينه الثقافي والنفسي ليكتب هكذا جملة وتلك الدراسة. إنه، كمطبع، معدوم الإحساس بالهوية وبشعبه ووطنه.
وعلى المقلب الآخر، فإن ترويج ثقافة الليبرالية الجديدة سواء عبر السلطة كسياسات (اقتصاد السوق الحر) والخطاب الأيديولوجي (الحوار والتعايش والمفاوضات والاشتباك الدبلوماسي والقانوني)، أو عبر المنظمات غير الحكومية الممولة، حاملة لأيديولوجيا منسوخة عن الغرب دون إبداع، فإن الليبرالية تشيع مفاهيم الفردية والاستهلاكية والحوار والتعايش بديلاً لمفاهيم الإنتاجية والجماعية والصراع والمقاومة، ناهيك عن ترويج قيم الاستهلاك الفردي المنفلت من عقاله والغرق في العالم الإفتراضي بديلاً عن حميمية العلاقات الاجتماعية. كل ذلك ينهض على النقيض من مكونات الهوية التي يفترض أن تستلهم المُشرق والعقلاني والثوري في الذاكرة الجمعية والتاريخ الوطني، على النقيض من مكون الجماعية في العلاقات اليومية والممارسة الاجتماعية، على النقيض من تربية روح المقاومة للمشروع الصهيوني والانحياز لمقولة الاقتصاد المنتج الصمودي.
رابعاً: ويخطئ من يعتقد أن لا علاقة بين قضية الهوية الوطنية والمسألة الطبقية على اختلاف تفرعاتها، التركيب والممارسة والتوظيف والانحيازات. ببساطة متناهية هناك فرق شاسع بين عَلم، والعَلم الوطني رمز رئيس للهوية، يلف به جسد الشهيد المقاوم، وبين (عَلم) يستثمره رأس المال في دعاياته التجارية، ويتميز هنا شركات الاتصالات الفلسطينية. كما أن الجملة الشعرية لمحمود درويش الجميلة، (على هذه الأرض ما يستحق الحياة) تكتسب مغزىً تاريخياً وطنياً يعزز روح المقاومة للتمسك بالأرض ولاستعادتها من الصهاينة، لتغدو الحياة مقاومة لا مفاوضات، وهذا شيء واستخدامها من قبل شركة جوال شيء آخر، فهي كشركة رأسمالية تستهدف أقصى درجات الربح عليها تعديل (الجملة الشعرية) لتصبح على هذه الأرض ما يستحق النهب! لنلاحظ الفرق بين الثوب الفلسطيني ترتديه إمراه فلاحة في حياتها اليومية، وبين استخدامه من قبل موظفات التسويق في معارض الشركات الرأسمالية، إنه محض ديكور يضاف لمكونات الماكياج، والثوب، شأن العلم رمزية رئيسة للهوية.
وأخيراً يمكن التفريق بوضوح على الصعيد الفني/ الثقافي بين مشروع فرقة الفنون الشعبية في البيرة، وغيرها، كأبرز فرقة فنية فلسطينية تعمد لتقديم التراث بدمجه بعصرنة لائقة، حازت على اعتراف محلي وعربي ودولي، وبين سعي شركات الاتصالات ورجالات رأس المال لاستثمار موهبة فنية، مثل موهبة محمد عساف لجني الأرباح عبر شهرته في برنامج محبوب العرب.
فالرأسمال لا وطن له ولا هوية وطنية، إلا بمقدار استفادته من الوطن وهويته في تحقيق الربح، فالربح هو وطن رأس المال وهويته، وهذا يقودنا لمفهوم الاستخدامية المرافق للهوية ومكوناتها ورموزها. كل الفئات والطبقات والمجموعات تستخدم رموز ومكونات الهوية الوطنية، ولكن السؤال يبقى: هل يتم استخدام ذلك الرمز وذاك المكون بغية تعزيز الانتماء الوطني وتمليك الناشئة روح المقاومة للمشروع الصهيوني؟ أم يتم استخدام تلك الرموز والمكونات بغية التمسح بها لكسب (مكانة وطنية) من باب المباهاة الاجتماعية، وهذا في (أحسن الأحوال) أو بغرض تحقيق الربح عبر اللعب على المشاعر الوطنية باستخدام تلك الرموز والمكونات؟
الفئات والطبقات الشعبية حاضنة الهوية، وليس في حساباتها استخدامها من أجل الربح السريع، وهي كما كانت تاريخياً حاملة لواء الثورة والمقاومة وحاضنتها الرئيسية، هي أيضاً حاملة لواء الهوية وحاضنتها.

النظام السياسي الفلسطيني:
إعادة التموضع في إطار الجغرافيا السياسية الجديدة في المنطقة!

م. تيسير محيسن
باحث وكاتب سياسي من فلسطين

إن تقويض قدرة المنظومة السياسية الفلسطينية، بالإنهاك والتضييق والانقسام وتجفيف مصادر «الشرعية»، قد يشكل مدخلًا لتقويض المشروع الوطني، خصوصًا إذا ما رافقه محاولات تقويض ركائز مجتمع «الصمود» ومقوماته.

ففي ظل التسوية انتهى جدل وحدة النظام وانقسامه إلى نظامين للسيطرة «دون سيادة» أحدهما في الضفة الغربية والثاني في غزة. هذا ويكاد ينتهي جدل بناء وتفكك «الشعب، المجتمع، الإجماع» إلى تكريس التجزئة الناشئة عن فعل الاقتلاع والتشريد.

لا أحد يدري إلى أين يمكن أن تصل الإدارة الأمريكية في خطتها المعنونة بصفقة القرن وقد أصاب أولى مراحلها (ورشة البحرين) بعض الفشل، حيث يمكن النظر إلى الورشة بوصفها حدثًا كاشفًا، يبرز أهم الديناميات السياسية المصاحبة للحدث أو المؤسسة له أو الناجمة عنه، وما اعتراها من وهن أو قوة، وما أصابها من تبدل أو تحول في مجرى الأحداث العاصفة التي يشهدها الإقليم على الأقل منذ 2011.

من بين هذه الديناميات/الظواهر، الاتجاه المتزايد في تفكك المنظومة الخليجية بالرغم من انتقال مركز الثقل إليها في أعقاب أحداث «الربيع العربي»، أيضًا وصول الاستراتيجية الأمريكية إلى مرحلة جديدة بعد أن طرأ عليها تعديلات جوهرية. الدينامية الثالثة، موضوع هذه المقالة، صيرورة النظام السياسي الفلسطيني بعد 25 عامًا على أوسلو، وعلى وجه التحديد قدرته على القيام بوظائفه في السياق الفلسطيني ومواجهة التحديات وتلبية المطاليب المستجدة.

قبل الولوج في شرح كيف وصل النظام إلى ما وصل إليه من ضعف وهوان وانعدام قدرة، سوف أعرض أبرز مظاهر هذا الضعف والهوان وانعدام القدرة وتداعيات ذلك:

لعل أخطر التمظهرات ما يمكن أن أطلق عليه «انكشاف النظام» بسبب انقسامه، أمام المؤثرات الخارجية بينما تتراجع/أو حتى تغيب في حسبان القائمين على شقيه اهتمامات ومصالح وهموم الناس الذين يمثلهم ويدير شؤونهم ويقود معركة التحرر والبناء باسمهم.

مراوحة المواقف المعلنة بين الرفض الذي يصل أحيانًا حد الإفراط، وبين التجريب الذي يوغل حد التفريط، وهي آفة لطالما صاحبت العقل السياسي الفلسطيني الذي يبدو أنه لم يتعلم من التجربة المديدة.

التردد غير المفهوم في القيام بخطوات عملية وجادة، على الأقل طبقًا لمقررات هيئات النظام ومؤسساته، المجلسين الوطني والمركزي واللجنة التنفيذية والرئاسة وحكومة السلطة، أو دعوات ومطالب الجمهور الفلسطيني ونخبه، أو التوافقات والاتفاقيات التي تبرم برعاية إقليمية أو محلية.

في سياق توقف العملية الديموقراطية، وخصوصًا المساءلة والمحاسبة، تستشري مظاهر الفساد والتقويض الذاتي؛ ويزداد التغول على مساحة الحريات والحقوق، وتتفاقم عمليات الاستئثار بالموارد والتفرد بالقرارات، وأيضًا التوزيع غير العادل للخيرات العامة وللأعباء.

تراجع الآمال التي انعقدت على بلورة تجاه ثالث يشكل توازنًا داخل النظام ويحول دون الاستقطاب الثنائي الذي يورث السياسة الزائفة أو السياسية القمعية. اندراج التنظيمات السياسية الأخرى ضمن منطق الانقسام واقتصاده السياسي «إنتاج وتبادل وتوزيع الأدوار والمنافع، وخلق التبريرات والمسوغات»، وأيضًا ضعف المجتمع المدني واندراج أغلب تنظيماته في نسقي السلطة المشطورة أو المعونة الخارجية الملغومة.

ولكن كيف وصلنا إلى هنا؟

(1) جدل الوحدة والانقسام في إطار الاحتلال وممارساته: مع أوسلو وبسببه، تقلصت «فلسطين» الحلم والهوية والكيان والمشروع، جغرافيًا ومؤسسيًا وسياسيًا. والسلطة الناشئة سرعان ما تحولت إلى شبه دولة يخترقها الفساد وغير قابلة للمساءلة، والسمة الغالبة للحقل المتشكل في إطارها الانفتاح على مؤثرات خارجية مقررة وشديدة الوطأة والأثر على الفاعلين وعلى عمليات الإنتاج والتبادل، بهدف تحقيق الهيمنة على الحقل والسيطرة على النظام وخصوصًا المؤثر الإسرائيلي، وقد ارتبط بذلك دخول هؤلاء الفاعلين في صراع فيما بينهم وصل حد العداء، قبل أن ينجز الحقل السياسي وظيفته الأساسية وهي حسم الصراع مع «الآخر» أي المحتل الإسرائيلي.

غلب على سلوك الفلسطينيين صراعهم حول القيادة والتمثيل والمنافع أكثر من التركيز على مواجهة المخطط الإسرائيلي، حتى بدا وكأنهم «يتكيفون» مع الواقع والوقائع. وساد في أوساطهم «منطق الانقسام» المتمثل في «التعزيز المتبادل» بين المتخاصمين، الذين «نجحوا» في حرف الاهتمام عن الأجندة الفعلية للفلسطينيين.

وعليه، يمكن قراءة التاريخ الفلسطيني بوصفه جدلية التفكك والبناء على المستوى المجتمعي، الوحدة والانقسام على مستوى النظام السياسي، وهي جدليات أضمرت السعي نحو هوية وطنية مشتركة وكيانية سياسية تمثلهم وتعبر عن طموحاتهم. وفي سعيهم هذا تعرضوا تحت تأثير عوامل طاردة إلى انقسامات عديدة، تارة بسبب اختلاف مشاريعهم واختياراتهم السياسية والأيديولوجية، وتارة أخرى بسبب الطبيعة التقليدية والانتقالية لمجتمعاتهم، ودائمًا بسبب الاحتلال الإسرائيلي الإحلالي والاستيطاني.

اعتمدت الاستراتيجيات الإسرائيلية في مواجهة هذا السعي علاوة على استخدام العنف بأشكاله، على فكرة «تأجيج الصراع داخل الحقل السياسي الفلسطيني»، وتقويض نظامهم وتفتيت هويتهم وضرب كيانيتهم الناشئة، وبالتالي مفاقمة التجزئة الذاتية، مع تعزيز «صناعة الوهم» داخل الحقل السياسي حتى أورثتهم، مع الفصل والتحكم عن كثب، ظاهرة استلاب القدرة. عملت هذه الظاهرة في سياقين؛ مجتمعي، متعين بحقيقة الطابع الانتقالي للمجتمع، بين التقليد والحداثة، وبين البناء والتفكك. والثاني، إقليمي دينامي ومعقد في ظل محاولات تطبيق إستراتيجية التجزئة والتفكيك وإعادة تركيب الإقليم بما يحقق المصالح الأمريكية.

(2) استمرار العملية المتناقضة والجارية منذ 2011 والمتمثلة في انتقال مركز الثقل في الشرق العربي من محور بلدان المركز (مصر، سوريا، العراق) إلى بلدان الطرف (دول الخليج العربي)، ووصولها إلى نقطة حاسمة: تجاوز المسألة الفلسطينية وربما المساومة عليها، وفي ذات الوقت تفاقم عمليات تفكك المنظومة الخليجية وتعارض مكوناتها! في غضون ذلك لعب هذا المركز ومكوناته دورًا في تعزيز أزمة النظام الفلسطيني وتغذية أسباب الفرقة، واستخدام الورقة الفلسطينية في الصراعات الإقليمية، وفيما بين دول الخليج ذاتها.

استخدمت دول الخليج وخصوصًا السعودية وقطر الدعم المالي، التحالف مع الإسلام السياسي، الإعلام إلى جانب وسائل عديدة أخرى للتأثير في مجرى الحدث الفلسطيني. ومن الأشياء التي سهلت التأثير ضعف المركز القديم (العراق، مصر، سوريا). بالمناسبة ترافق تراجع مركز الثقل القديم مع بزوغ استراتيجية أمريكية جديدة في المنطقة (1991)؛ فمنذ ذلك التاريخ تراجعت النزعة الجمهورية، وأيديولوجيا العداء للإمبريالية، وبهت حضور القضايا القومية وخصوصًا القضية الفلسطينية. فالمركز الجديد يخضع بالكامل للهيمنة الأمريكية، وهو جزء من استراتيجيتها، حيث ترافق مع هذا الأمر اندفاعة خليجية نحو إسرائيل: (انتقال من الصدام إلى التعايش إلى التحالف).

(3) التأثير الأمريكي (راعي غير عادل، ضغوط مالية وسياسية ودبلوماسية) من حيث العمل على تفكيك المنطقة وإضعاف قواها الفاعلة! أطلق بوش الابن المارد الديني، قوض بنيان العراق، أعطى وعدًا مشؤومًا مشفوعًا بهياكل دعم وإسناد لإستراتيجية الفصل وخلق الوقائع على الأرض. وأطلق أوباما المارد الطائفي، وساهم في تقويض فرص التحول الديمقراطي ومعه بنيان مجموعة أخرى من الدول، ومهد الطريق للتدخل الخارجي، أطلق يد إسرائيل وقدم لها دعمًا غير مسبوق.

إدارة ترامب/ انطلاقًا من شعبوية طاغية، وانحياز غير مسبوق وتبني شعار «أمريكا أولا»، تواصل تطبيق الإستراتيجية الأمريكية في شقها الفلسطيني تحت مسمى «صفقة القرن» انطلاقًا من ثلاثة محددات: تأثير اليمين الإسرائيلي الديني-القومي، عقلية تاجر العقارات، إعادة هيكلة الشرق الأوسط في إطار مواجهة الصين الصاعدة.

في الختام،،

ومع ذلك، فالهيمنة الأمريكية في طريقها للتراجع والانحسار، وإسرائيل «القوية» اليمينية والتي لا تخلو سياستها الخارجية من صلف وغطرسة، تواجه معضلة شبه وجودية تتعلق بإعادة التموضع ضمن جغرافيا سياسية جديدة، وبالعلاقة مع ذاتها «طبيعتها»، ومع جوارها (مع الفلسطينيين والعرب)، ومع العالم الذي يشهد أزمة بنيوية مرتبطة بفكرة الديمقراطية والسوق في إطار الليبرالية الجديدة المعولمة.

وعلى ذلك، صحيح أن الفلسطينيين ربما يتكبدون الخسارة الأكبر، لكن لا يوجد أحد غيرهم قادر على عرقلة المخطط الأمريكي. ما يعيق ذلك (1) تحول «السلطة» إلى أداة للخضوع وموضوع للابتزاز (2) الانقسام في سياق الفصل والانفصال (3) عزوف أو عزل المجتمع عن السياسة (4) ويبقى النظام السياسي نقطة الضعف الأساسية. هذا النظام غير قادر على الجمع بين مهمتي البناء والتحرر، إلا في إطار حقل سياسي يقوم على ركيزتي الانفتاح (الانفكاك عن الاستراتيجية الأمريكية وليس فقط وقف الاتصالات مع الإدارة) والتعددية. بالتأكيد، إن أي شيء يتعلق بعملية «البناء» في ظل الاحتلال وقيوده، لا يمكن أن يتم إلا ضمن «مشروع» ترضى عنه إسرائيل أو حتى تكون طرفًا فيه، وأن عملية التحول الديمقراطي والتنمية سوف تفشل بالضرورة نظرًا لانتفاء شرطها الموضوعي، السيادة والاستقرار والاتفاق العام على قواعد العملية السياسية.

أخيرًا، المنظومة السياسية الفلسطينية في حاجة إلى إعادة موضعة ذاتها في إطار الجغرافيا السياسية المنبثقة ما بعد 2011، وتحديد الجانب المناسب لها من المتراس، ارتباطًا بخطوط الصدع والتحالف الناشئة.

التعليم كرافعة للتنمية البشرية

غسان أبو حطب – منسق مركز دراسات التنمية في قطاع غزة-جامعة بيرزيت
د. وسام الفقعاوي – أكاديمي ورئيس تحرير بوابة ومجلة الهدف

إن التنمية التي نريدها ونسعى لها، هي تلك التي تمكن الشعب الفلسطيني من مواجهة العقبات والأزمات التي تواجهه، وأولى تلك العقبات هو الاحتلال الصهيوني، الذي يستهدف الوجود الفلسطيني بكافة أشكاله ومحدداته وأولوياته، حيث يهدف إلى الحد من قدرات الشعب الفلسطيني، وإمكانيات النهوض التنموي لمواجهة مشروعه الاحتلالي – الاستيطاني، وعليه هي تنمية تتناقض مع الاحتلال ووجوده بالأساس، وتهدف إلى التخلص منه، ومن كل تبعاته.

لذلك فإن أولى مقدمات الاتجاه نحو خلق بيئة تنموية مناسبة، هو الاهتمام في التعليم ونوعيته وجودته ومستوى إبداعه وخلقه، وأن يكون كذلك من أدنى المراحل التعليمية، كون التنمية والاستثمار في التعليم، تبدأ بالأساس من أدنى مراحله، كمسألة تأسيسية تُبنى عليها المراحل التي تلي ذلك، وإن كنا سنركز على التعليم الجامعي في تناولنا لهذه المسألة.

إن التعليم وفق رؤية موضوعية لحقيقة الواقع في الضفة الغربية وقطاع غزة، وطبيعة التناقضات الجارية فيه، تتطلب تحديث التعليم من جهة، بما يجعله مواكبًا لتطورات العصر، ومستوعبًا ومطبقًا لمفاهيم الحداثة الفكرية، أي الخطاب المعرفي العقلاني، بما يجعله متحررًا من كافة المعيقات الداخلية التي تحد من دوره في عملية البناء والتنمية الوطنية الحقيقية. ومن جهة أخرى، دمقرطة التعليم وتوسيع قاعدته الشعبية، بما قد يفتح الباب مستقبلًا إلى مجانيته في ظل ارتفاع وانتشار معدلات البطالة والفقر إلى أرقام «فلكية» في الضفة الغربية وقطاع غزة، بحيث يحقق التعليم الهدف المرجو منه، كرافعة للتنمية البشرية، في ضوء خصوصية الواقع الفلسطيني وأولوياته الوطنية والمجتمعية.

أولاً/ التعليم كوسيلة تمكينية في الحالة الفلسطينية:

التعليم كوسيلة تمكينية ينطوي على جملة من عمليات التحدي والمقاومة المتشابكة والمستمرة التي تستهدف إحداث تغيير في مضامين القوة واتجاهاتها وعلاقاتها عبر القدرة على الفعل والتحكم ومجابهة الظروف غير المرغوبة، ويشكل التعليم ركنًا أساسيًا في مفهوم التمكين الشمولي وعاملًا أساسيا في قدرة المجتمع الفلسطيني، ولا سيما الشباب على مواجهة الأزمات وتجاوزها فرديًا وجمعيًا، في ضوء الخصوصية التي يحياها الشعب الفلسطيني، وخاصة مواجهته للاحتلال الصهيوني من جهة، كما يشكل التعليم العالي أداة تمكينية للشباب في مواجهة ظاهرة الفقر بمعناه الشمولي (فقر الدخل و فقر القدرات) من جهة أخرى. حيث أن التمكين يرتبط بخمسة أبعاد تتشابك فيما بينها ألا وهي:

التعليم أولوية في مواجهة تقدم العدو: إن أحد أسس المواجهة السليمة للعدو الصهيوني، هو الاهتمام بالتعليم ونوعيته، ليس كوننا نواجه عدو متعلم ومتفوق علينا فقط، بل لأن العدو يعتبر أن أحد أولوياته هو تجهيل شعبنا وعدم تمكينه من القدرات التي تجعله يضع المواجهة معه على قدم المساواة.

توفر مؤسسات لتوليد قدرات ومهارات أفراد المجتمع: تعتبر مؤسسات التعليم ولا سيما العالي الأداة الرئيسية الأولى في توليد القدرات وتجديد المهارات.

توسيع رقعة وحدود المشاركة بمعناها الشمولي: التعليم كأداة تمكينية يساهم في تعزيز قيم المواطنة الصالحة والتي تعتبر المشاركة أحد مكوناتها الأساسية، مما يساهم في توسيع رقعة المشاركة على مختلف الصعد والمستويات، ويوفر

مناخات أفضل لحراك وطني واجتماعي فردي وجماعي.

امتلاك الحقوق والحريات الأساسية: وفي القلب من هذه الحقوق الحق في التعليم بوصفه الممهد لمنظومة الحقوق السياسية، والمدنية، والثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية، والتي تمثل في مجموعها سياجًا تمكينيًا في مواجهة فقر القدرات والمعارف.

تطوير اقتصاد قادر على تشغيل القوى العاملة ولا سيما الشابة منها، والعمل على توليد فائض يساهم في تغطية النفقات اللازمة، وتحديدًا الموجهة لقطاع التعليم، كي يشكل وسيلة تمكينية حقيقية.

ثانياً/ التعليم كحق من حقوق الإنسان الأساسية:

يعتبر الحق في التعليم حقًا أساسيًا من حقوق الإنسان الذي يتطلب الوفاء به من قبل السلطة (الدولة)، وبما يضمن القيام بكافة اجراءات الاحترام والحماية والتعزيز لضمان تمتع كافة المواطنين به تدريجيًا. والحق في التعليم يشكل الحلقة المركزية في تنمية الشخصية الإنسانية بكافة جوانبها، وهو أيضًا مفتاح مهم لتعظيم جميع الحقوق الأخرى المدنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وذلك من أجل التوصل إلى المثل الأعلى للإنسان الحر، وبما يدعم قدرات الإنسان، وبالتالي يزيد من فرص العمل المطروحة أمامه، ومن الإنصاف القول: إن حق التعليم هو نفسه الحق في الحياة.

ثالثاً/ التعليم في مواجهة حالة الإفقار الفردي والجمعي:

لقد دفعت الاجراءات التي اتخذتها حكومة الاحتلال في مواجهة الهبات والانتفاضات الجماهيرية الفلسطينية ومسيرة العودة المستمرة، وكذلك سياسات الاقصاء السلطوية لا سيما بحق قطاع غزة، مضافًا لها الحصار الإسرائيلي المستمر منذ اثني عشرة عامًا، إلى تراجع شديد في الأوضاع المعيشية وارتفاع معدلات الفقر (نسبة الأفراد الذين يستهلكون في المعدل أقل من 2 دولار أمريكي في اليوم الواحد)، لتصل حسب التقديرات الرسمية إلى ما يزيد عن ربع السكان في الضفة الغربية، وثلثي السكان في قطاع غزة، وبما أن المجتمع الفلسطيني هو مجتمع فتي، فإن ذلك يقود إلى الاستنتاج المنطقي القائل: بأن فئة الشباب هي الأكثر عرضة للإفقار بالمعنى الفردي والجماعي.

ومن المسلم به أن نسبة الفقر تتناسب عكسيًا مع التعليم، فكلما ارتفع المستوى التعليمي كلما انخفض مستوى الفقر، بحيث نجد أن معدل الفقر بين الذين يقل مستوى تعليمهم عن الابتدائي أربعة أضعاف الذين أكملوا شهادة كلية (لسنتين)، لكن هذه «القاعدة» لا تنطبق على الواقع في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، بفعل الاحتلال، وإجراءات السلطة، ومحدودية سوق العمل، وسياسات التعليم ذاتها.

وعليه، رغم وجود قناعة راسخة بأن التعليم ما زال من أهم الآليات الواقية من الفقر، والعوز، وتحقيق التنمية المرغوبة، إلا أن شكوكًا بدأت تظهر حول جدوى التعليم العالي في تحسين فرص العمل بسبب حالة الركود الاقتصادي التي يعيشها الاقتصاد الفلسطيني، وتراجع فرص التوظيف في القطاعين العام والخاص، وبروز بطالة مستشرية في صفوف الشباب الخريجين، وبسبب الأعباء المالية الكبيرة التي تتحملها الأسر الفلسطينية جراء التعليم العالي، وعدم قدرتها على الوفاء بمتطلباته، مضافًا إلى ذلك سياسة الحصار والإغلاق الاحتلالية، وكذلك الأزمة المالية الطاحنة التي تعيشها الجامعات الفلسطينية، مما بات يستدعي إعادة النظر في علاقة التعليم العالي باحتياجات المجتمع الفلسطيني الراهنة والمستقبلية وربطها بخطط التنمية الاقتصادية المتوسطة والبعيدة الأمد التي تأخذ خصوصية الواقع الفلسطيني كإحدى أولوياتها.

رابعاً/ البطالة بين الخريجين وعلاقتها بالتنمية البشرية:

لقد بات يدرك حملة الشهادات والخريجين الباحثين عن عمل، أن الشهادة لم تعد مفتاح الوصول إلى وظيفة تضمن الدخل المنتظم والكافي لحياة ميسورة نوعًا ما. لم تعد الشهادة كذلك بسبب فائض في حملة الشهادات في اختصاصات عديدة ونقصها في اختصاصات أخرى، حيث تشير بيانات مسح القوى العاملة، بحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى دخول حوالي 40 ألف شخص سنوياً إلى سوق العمل ثلثهم تقريباً من الشباب، وفي المقابل فإن سوق العمل الفلسطينية لا يستوعب أكثر من 8 آلاف فرصة عمل بالحد الأقصى، حيث تجاوزت معدلات البطالة بين الشباب الخريجين 50%، وهذا يعني أن هناك فجوة كبيرة بين عدد الشباب الحاصلين على شهادة دبلوم متوسط فأعلى مقابل فرص العمل التي تحتاجها السوق المحلية سنويًا. ومن بين التخصصات المختلفة، يعتبر تخصصا العلوم الإنسانية، والصحافة والإعلام، الأعلى بطالة من بين التخصصات الأخرى، ويرجع السبب في ذلك بشكل رئيسي إلى حالة الانفصام القائم بين التعليم العالي وتخصصاته، وبين حاجات السوق المحلي (متطلبات التنمية المستدامة)، وهذا يؤشر على عجز جامعاتنا الفلسطينية عن تزويد سوق العمل بكفاءات ومهارات مطلوبة ومناسبة، دون إغفال محدودية هذا السوق كما سبق القول، وضعف سياسات التخطيط الجامعي، وإغلاق الأسواق العربية أمام العمالة الفلسطينيينة مقابل استقدام العمالة الأجنبية.

ومما لا شك فيه أن كلًا من البطالة والفقر تشكلان ألد أعداء التنمية البشرية، وفي حالتنا الفلسطينية هناك تراجع حاد بمؤشرات التنمية البشرية، وارتفاع غير مسبوق لمعدلات الفقر والبطالة مما يعني زيادة الفجوة التنموية بشكل كارثي، مما بات يتطلب دق ناقوس الخطر، ووضع الجميع أمام مسؤلياته، من خلال صياغة استراتيجية وطنية يلتف حولها الفلسطينيون، وتقودها قيادة تحظي بإحترام وثقة القواعد الشعبية والجماهيرية، قادرة على تجسيد هذه الاستراتيجية وترجمتها إلى فعل تراكمي قادر على ردم الفجوة التنموية سالفة الذكر، مع الإدراك التام بأننا نقارع قوة استعمار استيطاني هدفها منذ لحظة ميلادها اقتلاع شعبنا من جذوره، وإحلال كيانهم المسخ مكانه، واعتبار وجودهم حالة طبيعية وسط المحيط، وقد توالت الثورات والانتفاضات والمسيرات الشعبية، لتؤكد

أن الشعب الفلسطيني ما زال متمسكًا بروايته وهويته الوطنية الجامعة التي تعلو فوق الأهداف والمصالح الفئوية الضيقة.

خامسًا/ التعليم والهوية الوطنية الجامعة:

لقد لعب التعليم وخاصة الجامعي، دورًا مركزيًا في بلورة ملامح الهوية الوطنية الفلسطينية، فقد كان بمثابة عملية تجنيد وتعبئة مساندة في خلق الوعي الجماعي لدى المجتمع الفلسطيني، وقد تميز الفلسطيني بأنه أداة تغيير أساسية في كل ما يتعلق بالموضوع الفلسطيني في المراحل المختلفة التي مر بها، ومما لا شك فيه أن علاقة الفلسطيني بالهوية الوطنية اليوم، باتت بحاجة إلى مدخلات تختلف عن تلك التي كانت سابقاً، لذا ومن أجل الانطلاق في عملية تعزيز الهوية الوطنية والمساهمة فيها والتفكير في بعثها/تجديدها، نحتاج إلى تعزيز مكانة قطاع الشباب ومنحه فرصة المشاركة وتمكينة من التعرف على قواعد الهوية نظريًا وعمليًا.

كما يجب عدم التعاطي مع هموم و مشاكل و طموحات قطاع الشباب كحاله خارجة عن النص، بل لا بد من استثمار هذه الثروة الهائلة حاضرًا ومستقبلًا، وهذه مسؤولية جماعية بالطبع.

سادساً/ التعليم كرافد أساسي «للتنمية البشرية».. توجهات مستقبلية:

التعليم بشكل عام والتعليم العالي على وجه الخصوص له دورًا هامًا وبارزا في العملية التنموية للمجتمعات بإعتباره المصنع الذي يعد رأس المال البشري وتقع على عاتقه العملية التنموية للمجتمعات بمختلف جوانبها، وهو بذلك يمتلك الدور المحوري في تشكيل الصفوف الأكثر رقيًا من رأس المال البشري، بل أن مساهمة التعليم العالي في بناء المجتمع تتعاظم مع تقدم رأس المال البشري والاجتماعي، وتكاد مؤسسات التعليم خاصة الجامعات تتحمل المسؤولية في الحفاظ على ثقافة الأمة وتجديدها، أي بناء رأس المال الثقافي للإنسان من خلال الإنتاج البحثي وإعمال الفكر.

إن دور مؤسسات التعليم لا سيما العالي بجامعاته ومعاهده في التنمية الاقتصادية والاجتماعية يحصر واقع العلاقة بخط ذي اتجاه واحد، والواقع يبني بعلاقة ذات خطين باتجاهين متقابلين، بمعنى أن مؤسسات التعليم العالي سبب من أسباب التنمية ونتيجة من نتائجها. لذلك فإن وظائف التعليم العالي بمؤسساته في التنمية تشمل:

1. تكوين رأس المال البشري وتنميته.
2. البحث والكشف عن المعارف الجديدة في هذا المجال.
3. تطوير الاتجاهات الفكرية والاجتماعية.
4. نشر المعرفة والثقافة بين أبناء الوطن الواحد.

في ضوء ما سبق، فإن الانفاق على التعليم هو انفاق استثماري، يهدف إلى تكوين رأس المال البشري، ولكن الملاحظ أن هذا الانفاق كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي هو أقل لدى السلطة الفلسطينية من مثيلاتها من الدول العربية، في ظل ارتفاع معدلات البطالة والفقر، وعدم قدرة الأسر الفلسطينية على تغطية نفقات التعليم الجامعي لأبنائها مما يفاقم من أزمة الجامعات من جهة، وجعل التعليم الجامعي للقادرين على تغطية نفقاته، أي للأغنياء فقط. وهذا بدوره يتطلب ضرورة التفكير بابتداع آليات وأشكال وصيغ مبتكرة، لايجاد حلول جذرية للعجز المالي الذي تواجهه الجامعات الفلسطينية، في الوقت الذي أثبتت التجارب الدولية والدراسات المقارنة، أن مساهمة رأس المال البشري لا يقل عن 64% من الأداء التنموي، بينما يساهم رأس المال المادي بحوالي 16% ، ويمثل رأس المال الطبيعي ما نسبته 20% من ذلك النمو.

إن التحدي الحقيقي لمواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتزايد ندرة الموارد، يفرض علينا أن نعتمد بشكل متزايد على الموارد المتجددة والأفضل والأكثر ثباتاً على الإطلاق ألا وهي الإبداع البشري. والإبداع البشري رهن بجودة ومستوى التعليم والبحث العلمي والابتكار والتطوير والتقدم الدائم.

تسليع التعليم العالي في فلسطين

مركز بيسان للبحوث والإنماء - رام الله.

في دراسة حول التعليم العالي في فلسطين أعدها كل من الباحثين هند بطة وجبريل محمد، تبين أن التعليم العالي في الجامعات الفلسطينية المحلية بات سلعة وعرضة لقانون العرض والطلب، وأنه لا توجد سياسة وطنية عامة واضحة للتعليم العالي تشرف عليها الحكومة. فمنذ اتفاقية أوسلو أخلت الحكومة طرفها ومسؤوليتها عن الجامعات العامة التي أسهمت منظمة التحرير الفلسطينية قبل قيام السلطة الفلسطينية بشكل رئيسي في تأسيسها وتطورها، وارتاحت الجامعات ومجالس أمنائها لهذا الإخلاء، وأطلقت يدها في إعادة هيكلة التعليم العالي وفق شروط المؤسسات الدولية المانحة، فاعتمدت سياسة التمدد الأفقي في عدد الكليات وفي عدد الطلبة المقبولين، كما اخترعت برنامج التعليم الموازي الذي يشكل ضربًا لتكافؤ الفرص، وفتحًا للمجال أمام أبناء الطبقات الغنية لدراسة ما يرغبون ما داموا قادرين على دفع رسوم مضاعفة.

وقد أجرت الدراسة بعض الحسابات، حيث بينت أنه يدخل الجامعات سنويًا حوالي 55 ألف طالب، بينما تُخرج سنويًا 45 آلاف طالب، وتظهر آخر الإحصاءات أن عدد طلبة التعليم العالي في جامعات الوطن بلغ حوالي 220 ألف طالب وطالبة، حيث نسبة الطالبات أعلى من نسبة الطلاب، وأن معدل القسط الفصلي للطالب حوالي 800 دولار، بمعنى أن الطالب يدفع سنويًا بدون الفصول الصيفية ما معدله 1600 دولار، أقساطًا تعليمية دون أية مصاريف أخرى، وهذا يعني أن المجتمع يسهم في تمويل الجامعات بمقدار 352 مليون دولار سنويًا. وبحسبة أخرى فقد تبين أن الطالب يساهم في 67% من تكاليف تعليمه، في حين أن أعلاها في الوطن العربي تبلغ 40% في الأردن، وأدناها يبلغ 5% كما في سوريا، والجامعات العراقية، والمصرية، والجزائرية، وهي دول مستقلة لا تخضع لاحتلال مباشر.

أما نسبة ما يقتطعه تعليم طالب واحد في جامعة محلية عامة من دخل أسرة بالمتوسط هو 900 دولار، فإنها تساوي حوالي 300 دولار شهريًا، بمعنى أن الأسرة مضطرة لتخصم ثلث دخلها لأجل تعليم طالب واحد، بينما تبين أن هناك 43% من الأسر الفلسطينية لديها أكثر من طالب في الجامعات.

لقد أسهم توسع الجامعات في قبول الطلبة بشكل كبير في تغطية عجز الجامعات، ولم يعد للحكومة فضل في المساهمة في تمويل التعليم العالي، في حين تركت التعليم لفوضى العرض والطلب، ولم تخصعه للاحتياجات التنموية، فهي حكومة لا ترى في سياساتها أي ضرورة للتدخل في السوق، وما دامت لا تساهم في تمويل التعليم العالي فإنها تغض النظر عن التدخل في سياسات التعليم العالي الذي يجري وفق سياسات السوق النيوليبرالية المتوحشة، وهي سياسات منسجمة مع التوجهات الاقتصادية للسلطة.

لا يسهم القطاع الخاص (الرأسمالية المحلية) في تمويل التعليم العالي وإن كان هو المستفيد الأكبر من مخرجاته، كما إنه يسعى إلى الاستثمار فيه بهدف الربح، وبالتالي بات تمويل التعليم العالي عبئًا على الأسر الفلسطينية المطحونة تحت حجري رحى الحصار الاحتلالي والفقر والبطالة.

تبلغ نسبة البطالة بين الخريجين حوالي 50%، وتعتبر أقصر مدة ينتظرها الخريج ليحصل على أي عمل حوالي 22 شهرًا، فيما الغالبية تنتظر أكثر من ذلك بكثير، وهذا يعود إلى سوء التخطيط؛ سواء من الحكومة أو من تنافس الجامعات على برامج وتخصصات يتطلبها السوق في مرحلة ويغص بها في مرحلة أخرى، هذه الفوضى في السوق انعكست على التعليم لتخلق فوضى في التخصصات المطروحة، وتنافس بين الجامعات على طرح التخصصات الرائجة، دون وجود أي رؤية أو دليل مرتبط بخطة وطنية للتنمية، تعيد تشكيل التعليم العالي على أساسها.

هناك 352 مليون دولار تهدر سنويًا في عملية تأجيل مدتها أربع سنوات للبطالة التي تنتظر الخريج، الذي يفقد كونه رأسمالًا بشريًا، بقدر ما يستمر عالة على المجتمع والأسرة.

لقد خلصت الدراسة إلى توصيات أهمها إعادة صياغة نظام التعليم العالي ليخرج من ربقة الارتباط بسوق منفلت، إلى اخضاعة لمتطلبات خطة تنموية وطنية محددة الأولويات بالقطاع الإنتاجي الذي يمتص أكبر قدر من القوة العاملة، إضافة إلى تفكيك كثير من البرامج أو تحجيمها لأنها مفرخة كبيرة للعاطلين عن العمل، وضرورة إسهام الحكومة في تمويل التعليم العالي، وليس الاكتفاء بصندوق غير فاعل لإقراض الطلبة الذي في جوهره، يخرج الطالب إلى الحياة حاملًا عبئًا من الديون.

التجمع الديمقراطي الفلسطيني « إزهار بدون ثمر»

جبريل محمد–باحث وكاتب سياسي

ليست مشاركة الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني فدا وحزب الشعب، في الحكومة الأخيرة هي العامل الأساسي في تعثر تجربة بناء التجمع الديمقراطي الفلسطيني، على أن ذلك كان مؤشرًا على جدية القوى المشاركة في هذا التجمع بحمل التجربة إلى النجاح، أو التأثير في العمل السياسي الفلسطيني، إنما يكمن الخلل في هذه التجربة التي قارب أصحابها أن يهيلوا التراب عليها، في كونها جاءت من نخب فكرت أنها لا زالت قادرة على تحشيد جمهور حولها، في حين أظهرت كل نشاطاته تعثرًا وتقصيرًا في ذلك. فقد افتقد التجمع إلى الروافع الأساسية لتأثيره السياسي، حيث لم يعد الجمهور يأبه للعمل المهرجاني ولا للخطابات، أو ترديد شعارات باتت مستهلكة، بل إنه مستعد لامتحان العمل الميداني المباشر، وهو ما لم يدركه مشكلوا التجمع سواء كان أحزابًا أو شخصيات، لم تستطع أن تقدم جديدًا للجمهور، لا في الخطاب، ولا في أدوات العمل، وبالتالي لا غرابة أن يكون مصيره كمصير التجارب الأخرى التي سبقته.

فقد خبرت الجماهير الفلسطينية تجارب لتوحيد القوى التي تعارض أصحاب القرار السياسي منذ جبهة الرفض، مرورًا بالقيادة المشتركة بين الجبهتين الشعبية والديمقراطية، إلى التحالف الديمقراطي، إلى جبهة الإنقاذ، إلى الفصائل العشر وغيرها من التجارب التي لم يكتب لها النجاح؛ سواء لحيث استمراريتها، أو لحيث منع انزلاق اليمين الفلسطيني نحو مزيد من التنازلات حتى وصلنا إلى كارثة أوسلو التي لم تلد سوى عفريت صفقة القرن. رغم ذلك فمشروع اليمينين الديني والوطني العلماني ماضٍ في طريقه سواء على صعيد المجتمع، أم على صعيد السياسة، أحدهما يمضي نحو الهدنة طويلة الأمد للاحتفاظ بغزة في جيبه، والآخر يحاول التهرب من صفقة القرن من خلال دهاليز دبلوماسية لن تؤدي إلا إلى تعديلات على هذه الصفقة، تسمح له بالنزول عن شجرة رفضها، والدخول هذه المرة ليس في مفاوضات إنما في عملية مساومة ومفاصلة على التراب الوطني والقضية الوطنية.

إذن كيف يمكن بناء قطب وطني ديمقراطي يفرض نفسه كضرورة وتؤيده قوى اجتماعية وشعبية دون محاورة القطاعات الشعبية؟ فهل إذا توافقت نخب تلعب في هامش السياسة الفلسطينية على بناء إطار يوحدها يعني بالضرورة أن تهرع الجماهير إليها؟

إن ذلك كمن يتوقع أن كل إزهار في الربيع لا بد أن يعقد ويؤتي ثمره في الصيف... هكذا... دون حراثة أو رعاية، ودون تجنب لتفسخ أغصان نتاج رياح الترغيب والترهيب، أو غير ذلك، فالتجمع كان إزهارًا للفكرة، لكنها لم تعقد.. فانطفأ نوارها مبكرًا، فما السبب؟

يعود الأمر إلى عدة أسباب: أهمها أن كل مكونات التجمع كانت تعيش أزمات داخلية وأزمات في التعامل مع الجماهير، وأخرى تنظيمية تتعلق بعلاقتها ببناها التنظيمية، وبالتالي كان التجمع تجمع أزمات، حاول بعض أعضائه حل أزمته الذاتية، دون أن يجد في التجمع حلًا لأزمته.

أما السبب الثاني فهو اعتماد كل المشاركين في التجمع على تمويل الصندوق القومي الذي لا يتعامل مع هذا التمويل كحق، وإنما يحكم سلوكه سياسة المنح والمنع، وهذا كان له دور كبير في تفلت بعض القوى المشاركة.

وهناك السبب الأهم، وهو أن هذا التجمع لم يخرج سوى من المركز، من عاصمة القرار، دون أي انتباه للمحافظات الأخرى ولتجمعات الشتات، ويبدو أن قيادته فكرت بأنه بمجرد التشكيل في المركز يمكن أن تتوافد إليها جموع المؤيدين من كل المحافظات، وهو ما يعني أن الجبل (الجماهير) يجب أن يأتي إلى محمد (قيادة التجمع)، لا أن يذهب محمد إلى الجبل.

هذا يعني أن غياب بنية هيكلية للتجمع مشكلة من القاعدة إلى القمة وبشكل ديمقراطي، قد جعله كريشة في مهب الريح، فهو أراد أن يؤكد حضوره في المجال السياسي، دون أن يلتفت إلى القضايا الاقتصادية الاجتماعية للجماهير، وهذه القضايا هي المدخل الأساس لإطار علني للنفوذ بين الجماهير والتأثير فيها.

لا أظن أن المبادرين إلى تشكيل التجمع قد حاولوا التمثل بمنظمة الشين فين، وهي الجناح السياسي العلني للجيش الجمهوري الإيرلندي والتي شكلت جبهة وطنية دخلت فيها للانتخابات البريطانية ولحكمها الذاتي الذي حصلت عليه، ولا لتجربة منظمات الباسك بعد حصولها على الحكم الذاتي، ولا لتجربة المؤتمر الوطني الإفريقي قبل وبعد انتهاء الابرتهايد، وهي تجارب يمكن الاستفادة منها كثيرًا.

إن استمرار تكرار التجربة بنفس الوسائل والأدوات لن يؤدي إلى نتيجة مختلفة، فيما لم يراع هذا التجمع دور الحركات الاجتماعية الشبابية الناشئة، ولذلك ظل التجمع عبارة عن منتدى لمتقاعدي الأحزاب والفصائل، منزوع الخصوبة والدسم، ولهذا ليس غريبًا أن يصبح التفلت منه لا يوحي بأي شعور بالذنب عندهم، فقد كانوا يعرفون أزمة التجمع نفسه، كما يعرفون أزمتهم.

غسان كنفاني و«الكتلة التاريخية» كمفهوم ثقافي طبقي نقيض!

نصار إبراهيم–كاتب سيا سي من فلسطين

يشكّل المثقفون «الإسمنت العضوي الذي يربط البنية الاجتماعية بالبنية الفوقية ويتيح تكوين كتلة تاريخية» (أنطونيو غرامشي).

في كل مرة يحيي الفلسطينيون فيها ذكرى استشهاد كنفاني يعودون لاستذكار كتاباته ورواياته ومقولاته، هذه الظاهرة بقدر ما تعبر عن احترام وتقدير للشهيد كنفاني وإبداعاته، فإنها في ذات الوقت تستبطن شعورًا بالفراغ كتعبير عن المعضلات الجدية التي يعاني منها الواقع الفلسطيني سواء على الصعيد السياسي، والأخطر على الصعيد الثقافي.

غرامشي

الدور الأهم الذي لعبه غسان كنفاني عبر إبداعاته الأدبية والسياسية والعملية هي أنه مثل بتجربته الشاملة هذه مشروعًا ثقافيًا وطنيًا ثوريًا، وذلك من خلال تبنيه لثقافة ثورية واضحة هي على النقيض من الثقافة الرسمية السائدة، فلم يسقط في بؤس التوليف بين الثقافة الثورية والثقافة الطبقية المهيمنة عربيًا، وقد بدا ذلك واضحًا منذ دراسته الرائعة «ثورة 36» التي كشف فيها عقم وخطورة الثقافة الرجعية السائدة والدور الذي لعبته في حرف وتبديد النضال الوطني التحرري الفلسطيني... لهذا فإن كتابات غسان كنفاني لم تتحول إلى بيانات سياسية أو شعارات حزبية ضيقة، إنه لم يجعل منها أداة للتكتيك السياسي، بل كانت تحمل مشروعًا ثقافيًا ثوريًا يؤسس الوعي الجماعي الفلسطيني ويشحذه، ولأنه كذلك فقد تحولت إبداعاته إلى دريئة أسمنتية ثقافية صلبة للقضية الوطنية الفلسطينية، لقد بقي غسان وفيًا لهذا الخيط الناظم في كل كتاباته، الأمر الذي جعل من إرثه الأدبي والسياسي مرجعًا لتعميق وحراسة الوعي الشعبي على المستويين الفلسطيني والعربي.

هذه الفكرة المحورية تصبح أكثر وضوحًا حين نتأمل بعمق سؤال غسان كنفاني المفجع في روايته «رجال في الشمس»: لماذا لم يدق أبو قيس وأسعد ومروان جدران الخزان وهم يختنقون في صهريج مقفل يشتعل سعيرًا تحت شمس الصحراء اللاهبة على حدود الكويت...؟

كنفاني بسؤاله المراوغ هذا يحيلنا وبذكاء إلى سؤال نقيض: ماذا لو دق الفلسطينيون الثلاثة جدران الخزان فعلًا؟! ومن بمقدوره أن يجزم أن الفلسطينيين الثلاثة لم يحاولوا فعلًا دق جدران الخزان؟! فهل هناك من يسمع؟! وهل هناك من هو قادر على تغيير النتيجة في ظل البنى الطبقية المهيمنة؟! وما تعبر عنه من خيارات سياسية آنذاك؟!

هذا السؤال يضعنا مباشرة أمام اللحظة الرهنة بكل أثقالها وأسئلتها بما يتجاوز ربما أسئلة النكبة عام 1948، ذلك لأننا قد نجد لسياقات النكبة بعض التفسيرات أو التبريرات، مثل ضعف وعجز وتواطؤ الأنظمة العربية، أو ضعف الوعي العام في مواجهة المشروع الاستعماري الصهيوني آنذاك، وما يرتبط بذلك من موازين قوى وغير ذلك.

ولكن، ماذا عن الواقع الراهن؟! أي ماذا بعد أن اكتشف الفلسطينيون أن «خيمة عن خيمة تفرق»؟! أي حين تجاوزوا خيمة اللجوء إلى خيمة المقاومة... ماذا بعد أن خاضوا في المقاومة بكل أشكالها وقدموا التضحيات الكبرى، ومع ذلك وجدوا أنفسهم أمام خيارات سياسية لا تتجاوز حكم ذاتي وحصار وانقسام وصفقة قرن سقفها 0 مليار دولار يدفعها الأعراب مقابل فلسطين وحقوق الشعب الفلسطيني؟! كيف وصل الحال الفلسطيني والعربي إلى استجداء التطبيع المفتوح والمفضوح مع إسرائيل..؟! ما هي البنى الاجتماعية الطبقية المهيمنة التي أوصلت إلى هذا الواقع؟! والأهم أين الثقافة النقيضة لهذا الانهزام والهبوط...!؟

فمع هيمنة خيار التفاوض والمساومات السياسية وصولًا إلى اتفاقيات أوسلو تعرض المشروع التحرري الوطني الفلسطيني في بعده الثقافي إلى حالة من الالتباس والضعف، هي انعكاس للخيارات السياسية التي شوشت وأربكت ذلك المشروع، تمثل ذلك في الاقتراب والتقاطع والتحالف مع القوى التي يراها ويتعامل معها الشعب الفلسطيني باعتبارها جزءًا من الحلف المعادي؛ القوى الإمبريالية العالمية والرجعيات العربية، زاد من عمق هذا المأزق والأزمة سياسة الترويج لإمكانية إنهاء الصراع مع المشروع الصهيوني بالمساومات والمفاوضات وتحسين العلاقات معه، فيما يواصل ذلك الاحتلال الكولونيالي الاقتلاعي سياساته المناقضة لكل حقوق

ومصالح الشعب الفلسطيني.

هذه الحقيقة أربكت المشهد الفلسطيني، ففلسطين وقضية الشعب الفلسطيني كقضية تحرر وطني كانت تصطف دائمًا إلى جانب قوى التحرر الوطني العالمية والقوى التقدمية والديمقراطية، والشعب الفلسطيني بعد انطلاق ثورته المعاصرة مثل عربيًا الطليعة المقدامة للجماهير العربية، وهو بكل ذلك كان ملهمًا للمثقفين الفلسطينيين والعرب الذين استجابوا ثقافيا لهذه الحالة، وتفاعلوا معها مما شكل بنية ثقافية وطنية ثورية صلبة وعميقة.

كل هذا تعرض منذ أوسلو لهزة عميقة، تركت تأثيرات واضحة على مفهوم الكتلة التاريخية كمفهوم ثقافي نقيض للمشروع الصهيوني وحلفائه من قوى إمبريالية ورجعية وقوى طبقية متوحشة.

الهدف من تناول هذا البعد ليس الخوض في نقاش سياسي، بل مجرد تمهيد لنقاش البعد الثقافي في الصراع، ونحن نحيي الذكرى السابعة والأربعين لاستشهاد غسان كنفاني، وذلك من أجل إعادة التذكير بدور المثقفين الفلسطينيين والعرب في زمن الاشتباك في فلسطين وعليها.

فإذا لم ينهض المثقف والمفكر والكاتب الفلسطيني والعربي الآن للحفاظ على فلسطين وحراسة الوعي وتحصينه، إذا لم ينهض كل هؤلاء الآن ويخوضوا الاشتباك بالمعنى الثقافي ضد القوى الخارجية والداخلية التي تستهدف، وبلا رحمة، تاريخ وحضارة وهوية ووعي وحقوق الإنسان الفلسطيني والعربي.. فمتى سيأتي دورهم يا ترى ؟!

الشعب الفلسطيني الآن بحاجة لذلك المثقف الذي يحترمه ويستمع إليه ويدخره كالقرش الأبيض لمثل هذا اليوم الأسود... فإذا لم نجده الآن في دائرة الاشتباك الثقافي – السياسي فلأي شئ إذن نريده بعد ذلك ؟!

الشعب الفلسطيني الآن بحاجة للمثقف الثوري حيث تتعرض فلسطين وقضية شعب فلسطين للاستباحة والتصفية، إنه بحاجة الآن للمثقف الشجاع الذي يقوم بدوره كنبي يبشر دائمًا بالثورة ويتصدى بعناد للثقافة البائسة التي تروج للهزيمة والتطبيع وتشريع المساومات مع الاحتلال وقوى الرجعية والاستعمار العالمي، أي المثقف الذي لا يبيع روحه، وموقفه، ولا يسقط في مصائد المغفلين المحكومة بتكتيكات اللحظة العابرة والمصالح الأنانية الضيقة.

في زمن الاشتباك... حيث رحى المواجهة يدور بكامل قوته، فإن غربال الصراع يهز الواقع والوعي بصورة عاصفة، وسيفرز الغث من السمين، المثقف الثوري من الانتهازي، المثقف الجرئ الشجاع من المثقف الهش والملتبس... حينها لن يحمي أي مثقف لقبه مهما كان صاخبًا إذا لم يبرر ذاته، ويبرهن على ذلك في ميدان المواجهة الثقافية الممتد.

من أخطر مظاهر تهافت الكثير من المثقفين العرب في هذه المرحلة هو انخراطهم بوعي أو بدونه في عملية تكيّف تشبه «التكيف الدارويني» (نسبة إلى تشارلز داروين صاحب كتاب «أصل الأنواع») وفق تعبير الكاتب البريطاني جون هاريس، أي كالنباتات الصحراوية التي تقوم بتكييف ذاتها بناء على واقع الظروف الصحراوية والجفاف. إنها لا تعمل على تغيير تلك الظروف المجافية، كما لا تعمل من أجل مغادرة الصحراء، وكل ما تقوم به هو التكيف معها لا أكثر... أو كالحرباء التي تغير لون جلدها لكي تتماهى مع البيئة المحيطة بها، إنها تقوم بتغيير ذاتها وليس تغيير البيئة، هذا لا يعني أن مهارة التكيف هي أمر سلبي دائمًا، فهي قد تكون الخيار الوحيد أمام تلك الكائنات، أو في مرحلة وظروف محددة، ولكن حين يتعلق الأمر بالمثقف، فإن قبوله بالتكيف مع الواقع ببناه الثقافية السياسية والطبقية المهيمنة، أو القبول بالمساومة على الفكرة أو الأيديولوجيا على حد تعبير لينين، أو الانتظار لكي ينجلي غبار المواجهة في محاولة للتغطية على الضعف أو العجز أو الإخفاق، فإنه سيذهب طوعًا أو كرهًا نحو الموت أو الغيبوبة الثقافية. هذه الممارسة تتناقض جذريًا مع دور ووظيفة المثقف الثوري، بما تعنيه من انشغال بأسئلة الواقع بما يحمي وعي الناس من جانب، وصدّ هجمات التشويه والتدمير الثقافي من جانب آخر.

حالة التمزق والجهل والعشوائية تجاه ما يجري في مجتمعاتنا العربية يشير إلى أن الكثير من المثقفين والكتاب يميلون للوعظ والفكر الغيبي أو الانتقائي أو الرغائبي وكأنه الحل... أو يذهبون لشتم الواقع وشتم الذات وكأن ذلك هو الرد والطريق للتغيير... بينما المطلوب ممارسة ثقافية تخوض المواجهة لحراسة الوعي وتحصينه وهزيمة الفكر أو الثقافة التي تحاول هزيمة الوعي واحتلاله.

ذلك لأنه «من الضروري تجنب طرح القضايا طرحًا عقليًا محضًا» بدلًا من طرحها طرحًا سياسيًا تاريخيًا، وإلا ستبقى مجرد استبصارات وتأملات شخصية تمثل نوعًا من «رؤية الأحداث بعد وقوعها « (غرامشي – ص 123)..

الآن في زمن الاشتباك، حيث تجابه الأمة والمجتمعات العربية ومن ضمنها الشعب الفلسطيني الأهوال والويلات الاجتماعية والسياسية والثقافية والسلوكية، يغيب الكثير من المثقفين والمفكرين الذين كان من المفترض أن يكونوا عند خط الواجب الأول.

الآن في زمن الاشتباك تصبح أي مهادنة أو مساومة أيديولوجية مع الغيبيات والتكفير والتجهيل والشعوذة «الدينية» أو الاجتماعية وتبرير الهبوط السياسي نوعًا من خيانة، ضراوة المواجهة وخطورتها تستدعي أن يغادر المثقف المساحات والسياسات الملتبسة، والانتقال للفاعلية الثقافية دفاعًا عن قضايا الناس والشعب، فالمواجهة الفكرية الثقافية من أصعب

وأعقد المواجهات، ذلك لإنها صراع على الوعي.

هذا التحدي الثقافي يواجه الآن مجمل المثقفين العرب والفلسطينيين، الذين عليهم أن يعيدوا النظر في دورهم ووظيفتهم، ومغادرة مصيدة «الفكر اليومي» وفق تعبير مهدي عامل.. ذلك «لأن الفن الرديء الذي يروّج له الصغار في حياتنا الآن، تحت أي شعار كان، لا يقل ضررًا عن السلاح الرديء»كما يقول محمود درويش».

لهذا تكون فئة المثقفين دائمًا عنوانًا للتجاذب وفرض الهيمنة عليها من قبل بنى الدولة أو الأحزاب السياسية، حيث تبذل كل طبقة جهدها لخلق مثقفيها الذي سيحملون ويدافعون ويبررون رؤيتها ومواقفها وسياساتها أو كسب وجذب المثقفين ليتبنوا خياراتها.

هنا تجدر الملاحظة إلى أن الطبقة المهيمنة لا تلجأ دائما للهيمنة على فئة المثقفين بصورة مباشرة، ذلك لأن الطبقات تمارس كثيرًا تلك الهيمنة بصورة معقدة ومموهة، أي عبر البنى الاجتماعية العامة؛ بنى الدولة مثلًا (الدولة بما هي أداة سيطرة في يد طبقة على الطبقات الأخرى)، جهاز ومناهج التعليم، القضاء، الإعلام ...منظومة الحقوق وغير ذلك... هذا بالإضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني.

لهذا فإن الطبقات التي لا تملك السلطة تجد نفسها أمام ضرورة بناء مثقفيها من خلال أحزابها السياسية، بهذا المعنى فإن الحزب السياسي يشكل الحاضنة التي تؤمن البيئة والشروط لبناء المثقف الذي سيعبر عن مصالح وحقوق البديل الاجتماعي – السياسي - الاقتصادي - والثقافي الطبقي لما هو قائم من اختلال وقهر وظلم واستغلال في الواقع. ولا يعني هذا أنه شرط مطلق بأن يكون المثقف عضوًا في حزب سياسي، فالمهم والحاسم هنا، هو أن يتبنى المثقف خيارًا اجتماعيًا وطبقيًا واضحًا يعبر عن رؤيته ومواقفه وممارسته الثقافية الواضحة بثبات.

ما تواجهه فلسطين والقضية الفلسطينية من مشاريع تصفية وما يعيشه الشعب الفلسطيني من حالة إحباط واهتزاز الثقة بالأداء السياسي، وما يعانيه من ضغوط اجتماعية واقتصادية، واستشراء ظواهر الفساد والإفساد والتناقض بين مفهوم الثورة والسلطة، إلى جانب الهشاشة والغياب الذي تعيشه المؤسسات الوطنية بدءًا من الأحزاب وصولًا لمؤسسات منظمة.

« بي. بي. سي»
في خدمة الحملات الإعلامية الإسرائيلية..!

هاني حبيب

تواصل الأدوات السياسية والإعلامية الإسرائيلية حملتها المسعورة على حزب العُمال البريطاني المُعارض وزعيمه «جيرمي كوربين»، وهذه المرة في سياق تقرير أعدته BBC حول اتهامات متكررة بمعاداة السامية، انطلقت منذ ثلاثة أعوام إثر المواقف المؤيدة للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، والتي أعلن عنها الحزب وزعيمه في كلّ مناسبة، الأمر الذي وضع الحزب وزعيمه أمام الآلة الإعلامية والسياسية للدولة العبرية، مستخدمةً إحدى أهم وسائل الإعلام على النطاق العالمي وهي «بي بي سي».

كان يُمكن النظر لهذا الدور الذي قامت به «بي بي سي» كأداة للحملة الإسرائيلية على حزب العُمال وزعيمه، باعتبار ذلك أمرًا منفصلًا ولا ينطوي على دلالة، غير أن جملة من الأحداث المتراكمة تؤكد أن هذا الدور يأتي في سياق دور منهجي تستخدم فيه إسرائيل «بي بي سي»، حملتها ضد كلّ من يقف إلى جانب الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية.

خارج النص

في أواسط العام 2009، صدرت دراسة شملت الراصد الإعلامي العربي وبعض الجامعات ومراكز بحث ودراسات، أشارت إلى أن «بي بي سي» تقدّم الخبر الإسرائيلي على الخبر الفلسطيني، وتعتمد مصادرها على المصادر الإسرائيلية أكثر من اعتمادها على المصادر الفلسطينية في تغطيتها للملف الفلسطيني والإسرائيلي، وبذلك يحظى الخبر الإسرائيلي على مكان في صدارة الأخبار والعناوين الكبيرة مقارنةً مع الخبر الفلسطيني.

أشارت «بي بي سي» وبشكل مستمر إلى أن القدس مدينة إسرائيلية، وكانتْ حملة التضامن مع فلسطين في بريطانيا ومجموعة أصدقاء الأقصى في نهاية عام 2003 قد دعت «بي بي سي» إلى العمل بمهنية والتأكيد على أن القدس مدينة فلسطينية محتلة منذ عام 1967، وكان رد كبيرة مستشاري التحرير «ليان بوكلي» مقرّةً بأنّ القدس مدينة محتلة، غير أنها تحت السيطرة الإسرائيلية!!

وفي منتصف 2014، شارك آلاف في تظاهرة أمام مقر هيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي»، منتقدةً انحيازها لإسرائيل، تحالف «أوقفوا الحرب» الذي نظم التظاهرة، أشار إلى أن «بي بي سي»، تصوّر المحتل ضحيةً، ومن يخضعون للاحتلال كمعتدين.

وكانت هيئة الإذاعة البريطانية قد رفضت بث نسخة إذاعية، من مسرحية «سبعة أطفال يهود»، للمؤلف البريطاني «كاريل تشرشل»، التي تتضمن انتقادات لإسرائيل وعدوانها المستمر على قطاع غزة، ورغم إقرار صحيفة «الغارديان» أن المسرحية رائعة، إلا أن «بي بي سي» برّرت عدم إذاعتها أنها لا تناسب جمهورها، وكأنما بذلك تقرّر عن جمهورها، وكأنه منحاز لصالح إسرائيل!

هذا غيضٌ من فيض حول محطات إعلامية قامت بها هيئة الإذاعة البريطانية بكل أدواتها الإذاعية والتلفزيونية والإلكترونية، باتت ومنذ وقت طويل، إحدى الأدوات الإعلامية التي تعمل لصالح إسرائيل، وحملتها الأخيرةً التي تواصلت من خلال التقرير المُشار إليه، والذي نُشر قبل أيام قليلة، ما هو إلا إحدى هذه المحطات التي تسخّر هذه الهيئة إمكانياتها لصُالح الدعاية المسمومة لدولة الاحتلال.

التحرير الفلسطينية... كل هذا يلقي على عاتق المثقف الفلسطيني مسؤوليات كبرى لإعادة الاعتبار للمشروع التحرري الفلسطيني، بحيث تستعيد النخبة الثقافية دورها «كإسمنت عضوي» يربط ما بين البنى الاجتماعية الفلسطينية وبناها الفوقية، وذلك بهدف إعادة الاعتبار للكتلة التاريخية الشعبية التي تحمي فلسطين والقضية الفلسطينية من التصفية.

ومفهومُ «الكتلة التاريخيّة هو مفهومٌ ثقافيٌّ ضمن سياق ابتكار غرامشي لمفهوم «المثقف العضويّ» عبر تنفيذ استراتيجيّته لبناء «الهيمنة الثقافيّة المضادّة» للهيمنة الثقافيّة الطبقيّة السائدة (علاء اللامي - الكتلة التاريخيّة: ماهيّتها، سياقها، تعريبها السياسويّ – مجلة الآداب – 4 نيسان 2016).

ومع أن غسان كنفاني لم يستخدم هذا المفهوم بصورة مباشرة، إلا أن مضمونه انعكس بعمق في نصوصه الإبداعية، وشخوص رواياته، ومسرحياته، وقصصه القصيرة، ودراساته، وكتاباته السياسية، حيث تنحاز تلك النصوص دائمًا وبصورة حاسمة لقضية الشعب الفلسطيني التي يحمل أعباءها الفلسطيني العادي، البسيط، الكادح والمنتج ما يؤكد ويحيل دائمًا إلى البعد الطبقي في الصراع، لقد كان مشروع غسان الثقافي يقوم على ترسيخ الثقافة البديلة التي تحرس وتترجم هذا المضمون في مواجهة الثقافة الطبقية المهيمنة فلسطينيًا وعربيًا.

إذن، من أخطر المعضلات التي يواجهها المشروع التحرري الوطني الفلسطيني هو أن المثقفين الفلسطينيين ابتعدوا عن لعب دورهم الثقافي العميق وانساقوا وراء التبرير لحالة التراجع والهبوط العام باسم الواقعية والتكيف مع الظروف، أو أنهم اكتفوا بالنقد العام والإحباط من الواقع، فيما المطلوب أن يواصلوا بناء الثقافة البديلة والنقيضة للثقافة المهيمنة، وأن يقطعوا مع المقاربات الهشة السطحية والساذجة التي تكتفي بالخطاب الوطني العام والتوليف بين المتناقضات في سياق عملية تلفيق انتهازي بين القوى السياسية باسم الوحدة الوطنية، فيما المطلوب مواصلة بناء ثقافة تستجيب لمصالح غالبية الشعب الفلسطيني المتضرر من الاحتلال، ومن السياسات التي تمس الحقوق الوطنية الفلسطينية، ثقافة تشكل البديل للثقافة الطبقية المهيمنة التي أوصلت القضية الفلسطينية إلى ما هي عليه.

الشباب الفلسطيني والبحث عن الدور الفاعل في الحالة الفلسطينية

رامي مراد– باحث في قضايا الشباب والتنمية

من المهم تناول الشباب كمكون فاعل بحد ذاته، وكذلك كجزء مكون لبنية التفاعل الكلية في السياق الفلسطيني، كما أنه بالإمكان تناوله كذلك باعتباره هدف يسعى لتحقيق وضعية خاصة من خلال بلورة مطالبه في إطارها المرتبط موضوعياً مع مكوناته المحيطة، وذلك من خلال نضاله متعدد الأشكال للمساهمة في البحث عن موقع أكثر قرباً من طموحه ومطالبه، ويليق بدوره ومكانته.

فلا يمكن وضع كل الإشكاليات الاجتماعية– الثقافية، وكذلك السياسية- الاقتصادية للشباب في سلة واحدة وإطلاق حكم معين عليها، بل تغيرت هذه الاعتبارات وتبلوراتها من فترة لأخرى، ومن موضوع لآخر، حسب طبيعة العلاقة التي تحكم النسق العام بين الشباب والنسق السياسي المتشكل والقائم، والمكون الاقتصادي كذلك الذي يتفاعل معه ويندرج ضمنه.

الشباب يجد في الأبعاد الاجتماعية والتربوية والعمليات المرتبطة به مكاناً ثابتاً وهاماً، بحيث يعتبر هذا البعد ملتصق إلى حد كبير بوظيفة الشباب، وأنه كلما اتسع هامش الاعتبارات الاجتماعية والتربوية يكون الشباب أمام خيارات أوسع للتأثير، ومن خلال تناول المجتمع الفلسطيني نجد أن الشباب الفلسطيني اضطلع بأدواره الاجتماعية والتربوية وتأثر بما تأثر به هذا الدور ومكانته وتغيراته ضمن تفاعلات المجتمع التي لم تنفك عن سياقاتها الابوية والبطريركية التي تتعامل مع الشباب كفاعل مستخدم وتأكيد تابعيته لمراكز النفوذ الأبوية والذكورية في الحالة التفاعلية الكلية على مستوى المجتمع.

والمساهمات الاقتصادية والسياسية للشباب الفلسطيني كانت محدودة ليس بالنظر إلى الدور الذي يقوم به في هذا الاسهام، ولكن بمدى حضوره في صناعة هذا النسق والمشاركة في تكوينه وتجسيده، وهنا نجد أن الشباب الفلسطيني وبرغم الأدوار الاقتصادية والسياسية المختلفة التي اضطلعوا بها ما زال غير قادر على تطويع هذه الأدوار والمساهمات في خدمة قضية الشباب ومطالبه، وتحرره من القيود الاقتصادية والسياسية التي تحجم هذا الإسهام المباشر وغير مباشر للشباب المحكوم للبنى الفوقية التي تقرر مساحات التمثيل للشباب على مستويات مختلفة وتحدد طبيعة هذه الإسهامات ومكانها ضمن النسق العام الاقتصادي والسياسي.

إن موقع الشباب من خريطة القوى السياسية والاقتصادية يتحدد ويكون رهين بمدى قدرة الشباب على إيجاد هذا الموقع، ولم تتح له القوى السياسية والاقتصادية مكاناً ثابتاً، وهذا ما يثبته التباين بين دور الشباب السياسي والاقتصادي من منطقة لأخرى، ومن ظرف لآخر، وأن هذه الجزئية أبانت عن مساهمة نوعية للشباب في القاعدة الاقتصادية والسياسية، دون أن يكون له موقع محدد محصور بهذه الخريطة، ولكنه قد يسعى إلى تناسب الدور مع الوظيفة وتناسب الوظيفة مع الموقع والمكانة، وهذا ما لم يتحقق في الحالة الفلسطينية، حيث يعتبر الشباب الفلسطيني أن موقعه لا يتناسب مع إسهامه الفعلي، بالرغم من الخصوصية وبالرغم من أهمية دوره النضالي على المستوى الوطني الذي بقي حبيس البنى الفوقية وسياقه الثقافي المحكوم بالمركزية والأبوية، ظلت مساحات التمثيل والتشكل الشبابي رهينة هذه النظرة التقليدية في تعاطيها مع الشباب كفاعل تابع.

لقد أدت التغيرات الفوقية على مستوى طبيعة النظام السياسي القائم والمعادلات التي تحكم نشأة وعمل السلطة الفلسطينية، والعلاقة مع الاحتلال التي فرضتها شروط التسوية السياسية، إلى كشف النقاب عن حجم دور وفعل مختلف مكونات الحالة الفلسطينية، وكان الشباب أحد أهم المكونات التي نالت نصيب من التغير على مستوى شكل النضال ومضمونه، وعلى مستوى موقعه من خريطة القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي أحدثها نشأة السلطة الفلسطينية، حيث زاد التأكد من أهمية الفصل النسبي بين المؤثرات المختلفة والمنجزات المتحققة. فبالرغم من تجربة الانتخابات على المستوى السياسي، إلا أنها لم تنتج حركة شبابية سياسية وازنة تستطيع التأثير على صناعة وصياغة القرار السياسي، وبالرغم من انخراط الشباب في بنية السلطة ومؤسساتها، إلا أنهم

لم ينالوا نصيبهم الوافي في مراكز صنع القرار والدرجات الوظيفية العليا، والهيئات القيادية، كذلك ما تعلق بالمتغيرات الاقتصادية، فقد اضطلع الشباب بأدوار لم تنعكس على وضعيتهم الاقتصادية الكلية، وحتى الاستقلال المالي الذي حاز عليه بعض الشباب لم يكن كفيلاً بتحرر الشباب من قيود جاثمة تحد من فعاليتهم ودورهم الاقتصادي في البناء الوطني.

ومع استهداف السلطة بشكل مباشر من قبل الاحتلال، ومع عملية الحصار الاقتصادي والسياسي، وتصاعد وتيرة العدوان الإسرائيلي، ومع حجم المتغيرات الداخلية من انقسام وفلتان وانهيار القيم المجتمعية وتدني مستوى خدمات التعليم والصحة، والأخطار البيئية، والكثافة السكانية، وكلها قضايا أثرت بشكل مباشر على الشباب بحد ذاته وعلى دورهم العام، وتحولت أجندات العلاج ذات طابع دولي لم يراع إلى حد كبير خصوصية الشباب الفلسطيني، وواقعه السياسي وبذلك انصبت هذه المعالجات في أغلبها إلى تحسين الطابع المعيشي وليس الأدائي، وبمعزل عن الاحتلال كمعيق للتنمية، بل في كثير من الأحيان تعاملت هذه الأجندات مع الاحتلال كشريك في التنمية. وانصب الاهتمام أكثر بالعلاجات الآنية الاغاثية دون أن تتبنى رؤية تنموية واضحة لنهضة الشباب، وإعادة دمجهم في المركب العام بوظائفهم المتعددة، ولم يأت هذا الحكم إلا بعد استقراء سريع لأوجه الانكشاف الذي بات الشباب الفلسطيني يعيش به، فهو بات ضحية كل هذه المتغيرات، وما يؤكد ذلك ارتداد كثير من القاعدة المجتمعية- الجماهيرية إلى السلفية، وتجدد ظهور إشكاليات قديمة أعادت إنتاج ذاتها بفعل المناخ المضطرب الذي يتعاطى مع الشباب باعتباره بند مهمل ومهمش له دور وظيفي أدائي بحت، بعيد كل البعد عن صناعة القرار، وهذا ما جعل الشباب أنفسهم وقود للانقسام، وهو ذاته من يدفع باستمرار فاتورة غياب ثقافة التسامح والحوار، وظل التعاطي مع الشباب محكوم للبنى الفوقية والثقافة الأبوية والتي أخذت بفعل أجندات التمويل شكلا حداثوياً روج لاعتبار الشباب مكون منفصل بذاته ولذاته عن سياق مكونات المجتمع وقضيته المركزية المرتبطة بالنضال لإنجاز التحرر الوطني.

وامتدت سنوات العمل مع الشباب على مستويات أثرت بشكل كبير في خطاب ليس فقط المؤسسات الأهلية التي خضعت بوعي لهذه الرؤية، وإنما أيضاً في خطاب وبرامج الأحزاب السياسية التي تعاطت ربما دون وعي مع خطاب تمييز الشباب وتأطيرهم في بنى تنظيمية واجتماعية ونقابية منفصلة عن باقي مكونات الحزب وأطره التنظيمية والنقابية، وتصاعد هذا الخطاب الذي أسس لنخبة شبابية بدأت تتحدث عن حزب شبابي وقائمة شبابية... الخ وتجاوزت بشكل مقصود الصراع الطبقي ودوره في تأطير الشباب غير المنفصل عن مكونات مجتمعه وشرائحه المختلفة.

وضمن هذه الرؤية لا بد من إعادة تنظيم العلاقة مع الشباب وفقاً للتالي:

تسليط الضوء وتركيز الاهتمام على الأبعاد الاجتماعية والتربوية لدور الشباب الوظيفي في الحياة العامة، وتعزيز قدراته في هذا المجال، من خلال دعم وتطوير برامج العمل المجتمعي، وتوسيع نسبة المشاركة الاجتماعية للشباب بالعمل الخيري والطوعي

والمنظم والذي لا ينفصل عن أهمية إعادة بناء وتفعيل الأطر النقابية والاتحادات الطلابية.

العمل مع المجموعات والمؤسسات القاعدية لتقريب الشباب من العمل العام والتأثير في برامج هذه المجموعات والمؤسسات، وبالتالي تعزيز دوره في التأثير على الحيز الأوسع وهو المجتمع وتحفيزه الى الانخراط في الأطر والاتحادات والنقابات.

التعاطي مع قضية الشباب باعتباره جزء صانع لعملية التنمية وليس مجرد هدفاً آنياً لها، بمعنى دمج الشباب وزيادة نسبة تمثيله في المجالس والهيئات المختلفة للمؤسسات المختلفة والمشاريع والبرامج التنموية التي تستهدف الشأن العام باعتباره جزءاً فاعلاً ضمنها وليس منفصلاً عنها.

توسيع رقعة المشاركة الاقتصادية للشباب يستدعي دعم المشروعات الصغيرة كمدخل لانخراط الشباب في البنية الاقتصادية المنتجة وهذا لن يكون كافياً ويجب أن يترافق مع التغيير التدريجي عبر نضالات ثقافية واجتماعية في خلخلة الثقافة البطريركية والذكورية.

تعزيز البعد الاجتماعي للصراع مع الاحتلال، وإعادة تظهير مضامين الفعل الاجتماعي الفلسطيني، كمدخل لإعادة توضيح دور الشباب، وما يمكن أن يساهم في بنائه لمصلحة القضية الوطنية بشكل عام، مع التأكيد على أن توسيع هامش ومساحة الاشتباك مع الاحتلال تعيد البوصلة مرة أخرى إلى مكانها الطبيعي وتعيد بناء العلاقة والثقة بين القطاعات الاجتماعية وأطرها النقابية والتنظيمية بما يعيد تفعيل دورها.

التأكيد على تلازمية الأدوار المختلفة للشباب، وأن كل منهما يغذي الآخر، فالأدوار الخاصة جزء من الدور العام للشباب، وأن الدور الغير مباشر في الفعل العام، يتحول عند فحص تأثيره إلى دور مباشر، وكذلك عملية التأثير والتأثر.

لا يمكن فصل الشباب عن السياق الموضوعي الذي يحيا به وعن مجمل التغيرات التي تصيب المقومات الاقتصادية والسياسية للمجتمع، فهو ليس مجرد جزء من هذا المجتمع فحسب، بل يتكلف بأدوار اضافية تفوق قدرته الطبيعية، وهذا ما يستدعي البحث عن مكانة لائقة بما يقدمه الشباب الفلسطيني.

إجمالاً يبقى الشباب الفلسطيني مضطر للتعاطي مع الشأن العام، والبحث عن التمكين وامتلاك القدرة على توسيع الخيارات المتاحة أمامه، وهو في سعي دائم ونضال مستمر على مختلف الأصعدة مع إشكاليات مترابطة ومتداخلة لا يمكن فصلها تتمثل في اعتبارات مادية يمكن التحكم بها، وأخرى لا يمكن تغييرها بسهولة وهي تحتاج إلى تحولات فكرية كبرى تعيد تصحيح وفلترة كل الأفكار السائدة حول الشباب ودوره.

فلسطينياً لا يمكن للشباب الفلسطيني أن يتغنى على أطلال دور نضالي وطني يستحق الاحترام، بل يجب أن يبقى في حالة نضال مستمر على المستوى الوطني وعلى المستوى الاجتماعي والحقوقي بشكل مترابط يدفعه للحضور في الشأن العام والتأثير فيه، بمختلف الوسائل والأدوات وقنوات المشاركة المتاحة بتوسيعها وتفعيلها وفي القلب منها تفعيل الدور النضالي الوطني للشباب ضمن أطر وأحزاب وطنية تعتبر النضال ضد الاحتلال أساساً وأولوية.

فلسطين بين سايكس بيكو وصفقة القرن (جـ4)

حاتم استانبولي–كاتب سياسي

المدقق بصورة نقدية في تاريخ اليهود ما قبل وخلال الدولة العثمانية وبعدها، يرى أنهم حظوا بمكانة عالية سياسية واقتصادية وإعلامية ودينية، ولعبوا دورًا مهما في توجهات الدولة منذ سيطرة السلاجقة؛ إذ كان أحد وزرائها نسبةً إلى (جالانتيه) يهودي. وفي الدولة العثمانية كانت كل الجماعات اليهودية تحظى بحماية وحرية في معابدها ومدارسها الدينية، وكانت تحاسَب حسب قوانينها. هذا يؤكد ان قانون حماية اليهود الذي كان ساريًا في أوروبا تحت عنوان رق البلاط كان هنالك شبيهًا له، لكن ليس تحت تعبير رقّ. هذا يعني أن مكانتهم في الدولة العثمانية كان أكبر منها في عهود حمايتهم في أوروبا، وكانوا يمارسون ذات الأعمال في الدولة العثمانية، أبرزها عملهم كمُرابين، إضافةً إلى التجارة والصناعة. ووقي نفوذهم بعد استقبال الدولة العثمانية اليهود الذين طُردوا من الأندلس، هؤلاء كانوا من السافَرديم الذين أتوا مع أموالهم وخبراتهم السياسية والصناعية التي حظوا بها تحت حكم الأمراء المسلمين في الأندلس، واستلموا مناصب عديدة كمستشارين وأمناء خزانة، مثل الدون أبراهام سينور وايساك أبرافائيل، هؤلاء المهاجرين الذين أتوا بالسفن الحربية العثمانية في عهد السلطان بايزيد الثاني، وقد أخذوا من أسطنبول مركزًا لهم.

وفي عهد السلطان سليم الأول، رافق اليهود الحملة العثمانية إلىفلسطين ومصر، وفي عهده استلم اليهود مناصب عدة كان أبرزها استلام جوزيف هامون رئاسة أطباء السلطان، كما أسندت إلى العديد منهم مناصب في الخارجية والبعثات، إلى جانب وظائف صكّ العملة والصرافة والمالية. وتشكلت مؤسسة تمثل الجالية اليهودية لدى القصر. واستمر تأثير اليهود والتعامل الإيجابي معهم في كل عصور السلاطين، حتى أنهم في عهد السلطان عبد المجيد قاموا بإصدار الصحف الخاصة بهم وكانت صحيفة (لادينو) في إزمير عام 1843، وصحيفة ضوء أبناء إسرائيل 1853 في اسطنبول، وجريدة يومية عام 1860 باسم الجورنال الإسرائيلي.

وكان اليهود قد سمح لهم بالتطوع في الجيش والمشاركة في حروب الدولة العثمانية، وسمح لهم بتناول وجبات الكوشير (الحلال اليهودي).

وسمح لهم ببناء المعابد والمستشفيات والمقابر الخاصة بهم، وبحكم تعدد الجماعات اليهودية فقد سمح بإنشاء معابد لكل جماعة.

وكانت الجماعات في الدولة العثمانية على الشكل التالي:

1- رومانيوت: حينما فتح العثمانيون آسيا الصغرى واليونان والبلقان، وجدوا يهود الدولة الرومانية الشرقية (البيزنطية) الذين كانوا يتحدثون اليونانية، وكان يُطلَق عليهم أيضاً «الجريجوس»، أي «اليونانيون».

2- الإشكناز: مع بداية القرن الخامس عشر الميلادي، هاجرت جماعات من اليهود الإشكناز من ألمانيا وفرنسا إلى الدولة العثمانية.

3- السفارد: مع طرد يهود شبه جزيرة أيبريا الذين كانوا يتحدثون اللادينو، هاجرت أعداد منهم إلى الدولة العثمانية، وكانت هجرتهم تفوق في أعدادها الهجرة الإشكنازية. وقد أصبح السفارد أهم العناصر اليهودية وطبعوا بقية الجماعات بطابعهم، حتى أن اللادينو أصبحت هي لغة اليهود الأساسية، تماماً مثل اليديشية في أوروبا آنذاك.

4- اليهود المستعربة: وهم اليهود العرب الذين يتحدثون العربية، وينتمون إثنياً إلى الأمة العربية، ويرتدون الزي العربي.

5- اليهود الأكراد (في العراق): وكانوا يتحدثون الكردية. وكان منهم أيضاً من يتحدث الآرامية في القرى الجبلية البعيدة، كما كان سكان المدن منهم يتحدثون العربية.

6- اليهود القراؤون: وكان من بينهم من يتحدث العربية (في مصر) ومن يتحدث التركية (في شبه جزيرة القرم) وربما كان هؤلاء بقايا دولة الخزر اليهودية.

7- اليهود السامريون في فلسطين.

8- كانت هناك جماعات يهودية متناثرة تتحدث المجرية والرومانية وغيرها من اللغات الأوربية في المقاطعات التي ضمها العثمانيون. (المراجع: تاريخ اليهود في تركيا ورومانيوت ومعاداة السامية في تركيا)

وبالرغم من تعدّد الجماعات، وتعدد الخلافات بينهم كما حدث في عهد السلطان عبد العزيز من نزاع بين (المتعصّبين دينيًا والعلمائيين)، إلا أنها كانت تحظى بحرية العبادة والنشاط السياسي والاقتصادي، وتشكيل الجمعيات الخاصة بهم، وحسب ما ورد بوصف الليدي ماري ورتلي مونتاكيو «إن اليهود يتمتعون بسلطان لا يصدق في هذا البلد، فلهم امتيازات كثيرة يفوقون فيها جميع الأهالي الأتراك أنفسهم، وقد استقطبوا كل تجارة الإمبراطورية العثمانية في أيديهم». (المرجع: Guleryuz 2012 wtpm 40).

وفي عهد عبد الحميد الثاني، تمّ طرح توحيد الجماعات الدينية في كل أنحاء العالم في وثيقة قدمت لمؤتمر اسطنبول المتعلق بالحقوق لغير المسلمين عام 1877.

لقد عاش اليهود بحرية وحماية ومساواة في كل العهود في الدولة العثمانية وكان لهم تأثير سياسي واقتصادي واجتماعي وإعلامي.

وبناء على هذا يطرح السؤال التالي: رغم

كل هذا النفوذ والإمكانيات السياسية والاقتصادية والإعلامية، لم تُطرَح في أيِّ وقتٍ قبل العام 1897، عام تأسيس الحركة الصهيونية، لم تُطرَح فكرة إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين أو حتى الهجرة إلى فلسطين!

لقد كان لليهود، في كل عصور الدولة العثمانية، الإمكانيات للهجرة والانتقال إلى فلسطين بأعداد كبيرة، ورغم ذلك لم يحصل هذا. فلماذا طُرحت فكرة الوطن القومي في نهاية القَرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ؟!

إن انتقال المجتمعات الأوروبية إلى مرحلة جديدة من التطور الاقتصادي والسياسي، جعلها تطرح فكرة الحدود القومية والدولة القومية القائمة على أساس المواطَنة، وهذا يعني أنّ الجمعات اليهودية قد تفقد الكثير من ميزاتها التي اكتسبتها في ظل الإمبراطوريات الشمولية، التي كانت تسمح لهم بالحرية الدينية التي كانت هي الإطار القانوني الخاص بهم ولمحاسبتهم، وكانوا يحظون بفرمانات خاصة بحمايتهم وأعمالهم، إن تشكيل الدول الرأسمالية الحديثة القائمة على أساس المواطَنة والحرية والعدالة والمساواة أمام القانون دفع بأكثرية الجماعات اليهودية إلى القبول بفكرة الوطن القومي، منهم من آثر هذا اعتقادًا بأنّه سيعيد إحياء الفكرة التلمودية، أمّا الرأسماليين فاعتقدوا أنّ هذا الوطن القومي سيشكل حمايةً وملاذًا لرؤوس أموالهم إذا ما تعرّضوا إلى ضغوط مالية في بلدانهم الأصلية.

وبناءً على هذا جاء تأسيس الحركة الصهيونية، كفكرة رأسمالية تستخدم المقولات التلموديّة كغطاءٍ لتشريع فكرة الوطن القومي في فلسطين.

وفي المرحلة الممتدة بين العامين 1900 و1924، كانت المرحلة الهامة التي تلاقت فيها مصالح الرأسمال اليهودي في وروبا مع مصالح الرؤية الاستعمارية البريطانية الفرنسية، في تقويض الدولة العثمانية.

وبرغم نفوذ اليهود في الدولة العثمانية انقلب هذا النفوذ الداعم للسلطنة إلى معادٍ لها، بعد تغيّر دور الجماعات

اليهودية؛ وخاصة الإشكناز والسفارديم، بعد الاتفاق في المؤتمر الصهيوني الخامس والسادس على إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، وطُلِب من السلطان عبد الحميد الثاني الموافقة على هذا الخيار السياسي، لكنّهم اصطدموا برفض السلطان طلبَهم، وهنا تحوّلوا كعاملٍ داخليٍّ لتقويض السلطنة العثمانية، من خلال دعم مطالبات جمعية الاتحاد والترقّي التركية، التي كانت تطالب بعزل السلطان عبدالحميد الثاني.

من جانبٍ آخر، كانت الحركة الصهيونية طرحت مساعدتها للفرنسيين والبريطانيين في الحرب العالمية الأولى، وكان لها دورٌ في اتفاقية سايكس-بيكو ووعد بلفور.

ولعبت عائلة روتشيلد البنكية- التي كانت تحظى بمواقع سياسية في مجلس اللوردات البريطاني والنفوذ في فرنسا- دورًا خفيًا في معاهدة سايكس-بيكو، التي قسّمت بلاد الشام بين الانتدابيْن، لما لهذا التقسيم من انعكاس على وحدة البنية السياسية والاجتماعية لسورية وفلسطين، إذ سلخت فلسطين عن امتدادها الطبيعي لسورية، وكان لاختلاف طبيعة كل استعمار دورًا في هذا الانسلاخ بأبعاده الاستراتيجية؛ فالاستعمار الفرنسي يقوم على أساس الإحلال الثقافي، أما البريطاني فيقوم على أساس تعميق التخلّف وخلق الأدوات الدينية السياسية، التي تستند إلى الاختلاف الديني والعرقي.

وفي ظلّ الانتداب البريطاني، نشأت أحزاب الدين السياسي لتقف أمام التوجّهات الوطنية والقومية لاحقًا.

إن إنشاء الحركة الصهيونية وأدواتها المالية، والوكالة اليهودية التي شُرِّعت قانونيًا عبر صك الانتداب، لتشارك حكومة الانتداب في إنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين، والتي استفادت-حكومة الانتداب- من نتائج الحرب العالمية الأولى، التي استغلت فيها بريطانيا وفرنسا العربَ الذين دعموا البريطانيين والفرنسيين في حربهم ضد الدولة العثمانية، وكانوا عاملًا داخليًا لتقويضها.

إنّ الطبيعة القبيليّة والعشائرية للمكونات العربية تمّ استثمارها من قبل الاستعمار في حربه، إذ قدّم إلى هذه المكوّنات وعودًا تفتقد إلى المصداقية، مستغلًا الطبيعة الأخلاقية للقبائل العربية التي كانت ترتبط بالوعود الشفوية، وفي أقصى الحالات الوعود الخطابية التي فسّرتها بريطانيا بما يخدمَ مصالحها (رسائل مكماهون والشريف الحسين).

وجاء وعد بلفور وصكّ الانتداب كقونتة له، وأوجد له أرجلًا سياسية بعد أن استُكملت قوننته بالكتاب الأبيض لوزير المستعمرات تشرشل، الذي حصر الهجرة غرب الأردن؛ على أن يؤسس لـ»إمارة شرق الاردن»، التي سيكون لها دور إستراتيجيّ قادم في استيعاب النتائج السياسية والاجتماعية لإقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين.

يتبع في الجزء الخامس...

مأزق وضعنا في فلسطين: فما «فكرتنا»؟

د. نهلة الشهال
رئيسة تحرير موقع السفير العربي

ليس الأساس بالنسبة لفلسطين تفحص «صفقة القرن» أو سواها من محطات كثيرة تكررت في السنوات العديدة الأخيرة، وهي كلها تنتظمها فكرة تصفية المسألة الفلسطينية وفق الممكن.

هناك خطوات وقرارات تُتخذ بلا انقطاع، وتُطبَّق بجد وثبات، سواء من قبل إسرائيل نفسها –وهذه تفعل ذلك كسيرورة وكشرط وجودي - أو من قبل الولايات المتّحدة الأمريكية، راعيتها الرئيسية الحالية، ولكن أيضاً من قبل دول ومنظمات وقوى عربية وعالمية بعضها اعتدنا في الماضي على إعتباره صديقاً لنا وبعضها الآخر تحرّكه مصالحه وتنافساته وحساباته، وليس انحيازاً أيديولوجياً بعينه. كل ذلك قائم وماثل وفعلي، ونعرفه وأشبعنا معظمه تحليلاً وشتائم.. وبقي بعضه مما لم نتطرق إليه من ضمن ما لم نستوعبه من تغييرات تجري في هذا العالم. وكل ذلك يصيبنا بأذاه بالتأكيد وفي الصميم، ولكنه ليس هو موضوعنا هنا، بل ما يهم هو استكشاف الاستعصاء الذاتي، أو المعوقات التي تخص فعلنا، وبالتحديد منها الأساس الذي يضبط سواه ويستولده، وهو اليوم غياب تصور عن المهمة الوطنية يتجاوز الصمود، مجرد الصمود، ليربطه هو نفسه كما سائر الأفعال بالأفق المطلوب، والذي لا يكفي أن يكون شعاراتياً، أو تعبيراً عن النوايا. الاستعصاء هذا ليس عيباً أخلاقياً يمكن التغلب عليه بالنصح أو حتى بقرار إرادوي، بل لعل الممكن الوحيد هو التشارك في إدراكه، وهذا واحد من شروط تمهيد الطريق لتجاوزه.

مرت كل مقاومات الشعب الفلسطيني منذ مطلع القرن العشرين، قبل النكبة أصلاً، ثم بعدها وحتى اليوم، بما يمكن تسميته انقطاعات طويلة: يقع الفعل العدواني فتولد أشكال من التصدي له تنجح بهزه وربما بإرباكه، ولكنها لا تتمكن من إبطاله، ثم تنكفئ بعدما يدفع صانعوها أثماناً باهظة. ويبدو بعد ذلك الوضع مستتباً إلى حد كبير للحركة الصهيونية وبعدها لإسرائيل، فتُمعن في الاتجاه الذي انطلقت أصلاً نحوه، وهي لا يمكنها أن تتوقف في أي لحظة عن متابعة السير فيه. وهذه المسألة هي من خاصياتها ككيان نشأ بشكل استثنائي، ولا يتعامل مع نفسه أبداً كوجود «طبيعي» أو عادي (ما يقال له في مجالات أخرى هروب دائم إلى الأمام). ثم يطرأ ما يتيح عودة شكل من المقاومة الفلسطينية إلى البروز، وهو شكل (بأطره وأفكاره وحركيته وخطابه وأفعاله..) قد يستمر لسنوات وقد يكون متفاوت الثقل والأثر.

وللتوضيح، فلا يعني استحضار ثورة 1936 مثلاً أن حالة سكونية تامة قد سادت قبلها أو بعد انكسارها، ولكنها محطة تمتلك سماتها وتقدِّم بتكثيف ما أحاط بالوضع الفلسطيني حينها. وكذلك الأمر مع الطور الحديث من النضال الوطني الفلسطيني الذي افتُتح بإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية العام 1964، ثم «تجاوز» (خصوصاً بعد هزيمة 1967) الإطار الأصلي هذا (من دون تناحر معه ولا تخلٍ عنه) ببروز العمل الفدائي بتواريخه الكثيرة وتعرجات هذه التواريخ. وبين بدايات الاستيطان في نهايات القرن التاسع عشر، ثم وعد بلفور،

ثم 1936، ثم النكبة في 1948 ثم 1967، كانت هناك مقاومات وهزائم وعودة للمقاومات.. وفي الحقبة الحالية نفسها، هناك يوم الأرض 1976، ثم الانتفاضة الأولى 1987، والانتفاضة الثانية 2000، وصولاً إلى مسيرات العودة الكبرى أخيراً، وبين هذه وتلك موجات من المقاومة تحمل أسماء شتى..

وهكذا، فلم تهدأ الساحة الفلسطينية يوماً، وهي تمتلك «مرجعيات» يُعتدّ بها، صغيرة أو كبيرة، تتسابق مع الفعل الإسرائيلي الذي لا يهدأ هو الآخر، أو تَلحق به، وتكتشف في كل محطة من محطاتها كيف أن جوابها، ولو هو مهمٌ وبطولي وأبقى على قضيتها حية، إلا أنه لا يهزم إسرائيل. أليس هذا هو الهدف؟ سؤال أصبحت الإجابة عليه تأسيسية، لأن هناك نتيجة غير معلنة للفعلين الإسرائيلي والفلسطيني، نتيجة منطقية بناء على هذا المشهد، وهي.. التأقلم! والتأقلم ليس هو نفسه الخيانة أو التعامل مع العدو، أبداً، ولكنه ينسى «إزالة إسرائيل» باعتبارها ليست مهمة منظورة الأفق، وينشغل بالتصدي لأفعالها وبحماية الشعب الفلسطيني منها قدر الإمكان وبصون معنوياته وبالالتفات لأحواله ومعالجتها. هذا بالنسبة للمتأقلمين الوطنيين، بينما هناك متأقلمون تداني مواقفهم وسلوكياتهم التخلي.

وهنا، وكما لحظنا خاصية إسرائيل التي لا يمكنها أبداً التوقف عن الحركة، نلحظ خاصية الوضع الفلسطيني الذي يرتبط بشكل وثيق –وجودي هو الآخر –بشروط خارجية، سواء كانت إقليمية أو دولية، ولا يقوم بذاته، ما لا يعني أن تلك «الذات» غير مهمة بما أن الأمر يتجاوزها.. بل لا بد من وعي هذه النقطة وسؤالها لتحديد الخيارات الذاتية الصائبة والمتسقة مع الهدف المركزي، أو ما يسمونه التكتيكات من ضمن الاستراتيجيا العامة.

الوضع الفلسطيني يواجه معطى خارجياً ودولياً تعريفاً (إسرائيل)، سواء بسياقات هذا المعطى التاريخية أو الفكرية أو السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية الخ.. ولكنه معطى يمتلك بالمقابل «ذاتيته» هو، ويعرف ماذا يريد، وكيف يتعامل مع الخارج، وكيف يؤثر فيه بحسب الوجهة التي قررها لنفسه. وهكذا تتداخل وتتفاعل وتمتزج فيما بينها مستويات متعددة، فتبدو إسرائيل أحياناً وكأنها من يُملي على الولايات المتحدة مثلاً سياساتها. نحن إذاً أمام حالة استثنائية لا تشبهها حالات الاستعمار كلها، بما فيها ذاك الاستيطاني، سواء بمثاله الجزائري أو الجنوب إفريقي أو بأي مثال آخر.

هذه السمات تجعل من مسألة فلسطين شأناً بالغ التعقيد، وغير مسبوق. وهي- هذه السمات، وعلى رأسها أنها شأن عالمي منذ لحظة ولادتها الأولى، وليس فحسب بسبب كونها مسألة تتعلق بالصميم بمفهوم العدالة - ما يجعلها تعني الجميع وليس فحسب أبناءها المباشرين، وتلك هي الدينامية العامة للصراع القائم بيننا وبين إسرائيل.

وطالما أن «فكرة» أساسية كانت على الدوام تحكم لحظات ولادة الفعل الفلسطيني المقاوم، حين يكون تجسيداً لمحطة (أي تلكَ التواريخ المذكورة: مثلاً تحرك وجهاء المدن وتحديداً القدس في 1936، مثلاً تحويل الفلسطينيين في الشتات من لاجئين إلى أبناء وطن ودولة تجسدهما الثورة وتعوّض غيابهما، أو غياب الأرض التي يفترض ان تحتضنهما...)، فنلاحظ أننا اليوم ما زلنا نعيش في تداعيات فكرة «أوسلو» القائمة على افتراض إمكان تحقيق تسوية تاريخية تُنتج دولتين «متعايشتين» (بغض النظر عن التساوي بينهما). والمفارقة أن الفكرة ماتت وأعلن الإسرائيليون بالقول والفعل أنها كذلك، ولكن الأطراف الفلسطينية ما زالت تعيش في ظلها، سواء إعتداداً بها باعتبارها تنتج شرعية دولية (السلطة وجماعاتها)، أو سجالاً معها لإدانتها، أو للبرهان على أنها لم تعد قائمة. ويندرج في هذا السياق التمسك بالسلطة في الضفة الغربية والصراع عليها بين الفصائل الفلسطينية، أو على الحصص داخلها (بغض النظر عما يقدَم كمبررات، بعضها القليل صادق، وأغلبها كاذب ولا يتمكن من ستر عالم المصالح المهول الذي نشأ بناء على هذه الوضعية)، وكذلك الصراع على من يُمسك بالسلطة في غزة، وقيام لعبة توازن حرجة تأخذ في تلاليبها كل الفلسطينيين..

صحيح أن الوضع العام مغلق الأفق، وأنه لم يعد هناك لا اتحاد سوفياتي ولا الصين ولا حتى كوبا، ولم يعد هناك لا عبد الناصر ولا حتى صدام حسين.. إلا أن الرأي الوحيد الذي أمكن طرح ضرورته هو الدعوة إلى تعيين «الثوابت الوطنية الفلسطينية»، (وقد أصبح الطرح شكلياً ولفظياً، وعلى ذلك لم يُنجَز أي توافق حوله، بل لم تكتمل بلورته لدى الجهات المختلفة).

وهناك من بين المتوفر اليوم «حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات»، وهي تصلح لأن تكون قاطرة بين لحظتين، واحدة أفلت ولكنها تأبى أن تموت، وأخرى لم تولد بعد. BDS ، بسبب رؤيتها وتحليلاتها التي توفر شمولية جذرية في النظر إلى إسرائيل، وبسبب وجودها في العالم كله وتفرعها إلى كل مجالات الحياة (الثقافة، الخطاب، الاقتصاد، السلاح، العلم، التكنولوجيا الخ.. ينسقها جميعها تحليلها لطبيعة إسرائيل، وهي النقطة الأساسية)، هذه الحركة قد تحمل في رحمها بعض عناصر تساهم في توليد اللحظة الجديدة. فمفاهيم هذه الحركة وأمميتها من شأنها أن تشكّل تحركات ودوائر عمل جديدة ايجابيّة لأجل فلسطين وقادرة على مجابهة جذور الظاهرة الصهيونية (وإسرائيل)، و«اللحظة» التي قد تولد من هذا، على ما يمكن استشرافه من اليوم، ستكون مختلفة عن سابقاتها.

وهذه ليست دعوة لترك كل شيء والمناداة بالمقاطعة، وإنما لتبني فلسفتها ونظرتها والأفق الذي ترسمه والاشتغال على تدرجاتها، بحيث تكون ضابط ايقاع لمسائل وملفات مثل الأسرى، والقوانين، والمحاكم الدولية، والمحاجات الإعلامية العامة، كما المواقف الدبلوماسية. بوصلة، فلا يفوت شيء، كبر أم صغر بلا تناول، ولا يجري تناول هذه الأشياء بتخبط وتَفارق فتضيع جدواها، بل قد تخدم العدو.

نظرة على اقتصاد قطاع غزة

غازي الصوراني
باحث ومفكر من فلسطين

الحديث عن قطاع غزة الفلسطيني لا يعني على الإطلاق اختلاف طبيعة الرؤى والأهداف والأفكار الوطنية فيه عن أي موقع آخر في فلسطين، بل هو امتداد لتلك الأهداف التي توحد شعبنا في الداخل وفي المنافي من أجل استمرار النضال التحرري والديمقراطي.

ان الهدف من الكتابة تحت هذا العنوان، هو رفض وإدانة الانقسام ورفض وإدانة دويلة غزة (ومشروع سيناء)، كما حرصي على التأكيد بأن لا مستقبل سياسي واستقرار مجتمعي لقطاع غزة بدون ارتباطه الوثيق تاريخياً وراهناً ومستقبلاً بالضفة الغربية المحتلة كضمانة وحيده تعزز وتحقق وحدة وتطلعات شعبنا من أجل الحرية والاستقلال والعودة.

ففي ظل الانقسام سيستمر التفكيك ومظاهر الانكماش والكساد ليس بالنسبة لاقتصاد غزة فحسب، بل أيضاً وهذا هو الخطر الكبير وأعني به استمرار تفكك وتراجع الهوية الوطنية (في ظل تراجع القضية عربياً) واستمرار تراجع وتفكيك النظام السياسي الفلسطيني سواء في منظمة التحرير الفلسطينية أو السلطة.

لقد بلغت معدلات الفقر والبطالة 52%، في حين أن نسب الفقر أو (خط الفقر) في قطاع غزة وصلت إلى 80% عام 2017 (أي ما يزيد عن نصف سكان القطاع)، مقابل نسبة الفقر المدقع التي وصلت إلى 33.7% في نفس العام (يقل دخلهم عن 300 دولار شهرياً للأسرة)، وترتب على ذلك بالطبع الكثير من مظاهر القلق والانحطاط واليأس السائدة في أوساط أبناء شعبنا في القطاع.

ومن المهم الإشارة إلى أنه لكي يصل مستوى البطالة في قطاع غزة كما هو عليه في الضفة الفلسطينية (17.9%) ينبغي توفير (187) ألف فرصة عمل في قطاع غزة تتطلب توفير 2,800 مليار دولار، على أساس أن كل فرصة عمل تتطلب توفير (15) ألف دولار، أي ما يعادل أقل من 2% من إيرادات النفط العربي لعام 2017.

إن استمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية في القطاع، سوف يفاقم مظاهر التراجع والانحطاط واليأس بالمعنى السياسي، أو بوضوح تراجع القضية الفلسطينية والمشروع الوطني في أذهان شعبنا وتحوله إلى شعب إغاثة ومعونات مشبوهه باسم الإنسانية، كل ذلك يعني أن لا معنى ولا قيمة لأي شعار وطني أو تنموي في ظل استمرار الانقسام.

ففي ظل استمرار الحصار الذي تفرضه دولة العدو الإسرائيلي، واستمرار الانقسام، والفشل في التوصل إلى المصالحة الوطنية، فإن من المتوقع تفاقم أوضاع الركود الاقتصادي وصولاً إلى حالة غير مسبوقة من الكساد، التي قد تؤدي إلى انهيار معظم مكونات القطاعات الاقتصادية الهشة أصلاً، إلى جانب مزيد من التراجع لأنشطة القطاع الخاص، ومن ثم تزايد أوضاع الفقر والبطالة التي قد تصل إلى أعلى من 55%، خاصة بعد الإجراءات والقرارات المجحفة الخاصة بتخفيض رواتب الموظفين بنسبة 50%، وتزايد مظاهر وأوضاع الحرمان والمعاناة والفقر المدقع والإحباط في صفوف الموظفين.

وعليه يجب أن تكون الأولوية هي العمل من أجل إنهاء الانقسام واستعادة وحدة النظام السياسي والاقتصادي الفلسطيني، وفك الارتباط والتبعية والتكيف مع الاقتصاد الإسرائيلي، ووقف هذا التضخم في حجم الواردات، وفرض الرسوم الجمركية العالية على الكماليات المستوردة، تفعيل العملية الإنتاجية في الصناعة والزراعة، وتحقيق سبل وآليات التكامل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، بما يضمن تعزيز الآفاق الاقتصادية فيهما، ومن ثم تحقيق زيادة في الناتج الإجمالي بما لا يقل عن 20%. دون العمل على تحقيق ما سبق، فإن كل حديث عن الاستقلال السياسي والاقتصادي وفق أوهام أوسلو وبروتوكول باريس، ليس سوى تكريساً لمخططات وشروط دولة العدو الإسرائيلي، ما يعني أن تحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي يستحيل بلورته دون مقاومة الاستعمار الصهيوني بكل الأشكال الشعبية والكفاحية خاصة في الضفة الغربية.

وعلى تحقيق المسألة التنموية

المرجوة يجب مراعاة الحفاظ على ثبات الأسعار للسلع الأساسية الضرورية للفقراء، ورفع أجور الفئات والشرائح الاجتماعية من ذوي الدخل المحدود، كما تفعيل وتوسيع مجال التبادل التجاري الفلسطيني العربي، ووقف احتكار السوق الإسرائيلي لهذه العملية، يضاف أيضاً أن هناك فجوة كبيرة بين توزيع الدخل والثروة (الكماليات الباذخة والتفاخرية .. إلخ)، وتجاوز هذا الأمر مرهون بعملية تغيير جدي وعميق، بدايتها الأولى إنهاء الانقسام والالتزام بالثوابت الوطنية والسياسية التوحيدية المستندة إلى الديمقراطية ببعديها السياسي والاجتماعي.

لذلك لابد من تكاتف الجهود الوطنية والشعبية لانهاء الانقسام ودفنه بما يمكننا من استعادة الوحدة الوطنية ووحدة الاقتصاد الفلسطيني بكل مضامينه التنموية التي يجب أن تشكل أحد المحاور الرئيسية لنشاط وبرامج الحركة الوطنية الفلسطينية، لأنه المحور المكمل عبر علاقة جدلية ومتصلة لعملية التحرر الوطني والاستقلال والدولة.

فالانهيار الاقتصادي– الاجتماعي الناتج عن استمرار تفكك وانقسام النظام السياسي الديمقراطي الفلسطيني، واستفحال مظاهر الفساد والاستبداد والهبوط السياسي والتفاوض العبثي، وغياب سيادة القانون العادل، يدفع أو يراكم بالضرورة نحو خلق المزيد من مقومات الانهيار السياسي والاجتماعي بما يجعل من الفوضى والعشوائية والفلتان الأمني والاقتصادي من ناحية، وتزايد تحكم القوى الخارجية (الأمريكية - الإسرائيلية) في مستقبلنا من ناحية ثانية، عاملاً مقرراً في أوضاعنا السياسية الاقتصادية المجتمعية، وفي كلا الحالتين يصبح مستقبل شعبنا معلقاً بعوامل لا دخل لإرادة جماهيرنا في تشكيلها أو التأثير فيها، وهذا بالقطع وضع بائس، ما أتعس الأمة التي تجد نفسها فيه.

البيان	الضفة والقطاع	الضفة الغربية	قطاع غزة	ملاحظات
السكان	5,192,000	3,170,000	2,022,000	نهاية 2018
الناتج الإجمالي (مليار دولار) (بالأسعار الثابتة، سنة الأساس 2015)	13.686.4	10.302.2	3.384.2	عام 2017
حصة الفرد من الناتج الإجمالي (بالدولار)	2.923	3.762	1.741	عام 2017
علما وتلحق بالمساهمة القطاعية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي تقدر البيانات إلى أن :				
مساهمة قطاع الزراعة	%2.85	%2.6	%3.7	عام 2017
مساهمة قطاع الصناعة	%13	%14.2	%9.2	عام 2017
مساهمة قطاع الخدمات	% 62.9	% 54.6	%82.6	2017
اجمالي الواردات	7,494.5	6,440.6	1,053.9	2017
اجمالي الصادرات	2,678.1	2,548.7	129.4	2017
القوى العاملة	1,500,000	931,500	568,500	منتصف 2019
العاطلون عن العمل	472,600	177,000	295,900	منتصف 2019
العاملون بالفعل	1,027,400	754,500	272,900	منتصف 2019
العاملون في القطاع الخاص ووكالة الغوث ومنظمات NGO's	666,000	333,000	221,000	عام 2017
العاملون في "إسرائيل" والمستوطنات	128,700	128,700	-	بداية عام 2018
العاملون في "حكومة" حماس	40,000	-	40,000	عام 2017
العاملون في حكومة السلطة (مدنيين وعسكريين)	135,000	100,000	35,000	عام 2017
نسبة البطالة	%28.5	%19	%52	بداية 2019
مجموع الأسر	939,084	612,439	326,645	منتصف 2018
متوسط الانفاق الشهري للأسرة (بالدينار الأردني)	886	993 ($ 1418)	680 ($ 971)	عام 2017

دفن النكبة

هل تنتهي الجريمة بإخفاء وثائقها؟!

إيمان العبد
محررة ومعدة تقارير (الهدف)

طوال سنوات ما بعد النكبة روت جدّاتنا لأجيال قصص تهجيرهن وعائلاتهنّ، وعلقت في الذاكرة التي كبرت معهن بعمر النكبة أو أكثر، عن قتل النساء الحوامل والأطفال وكبار السن، وخوف الأهالي من الفظائع التي ارتكبتها العصابات الصهيونيّة في قُرى مُجاورة، والأقاويل تارة والترهيب تارةً أخرى، التي دفعت بمُعظمها سكّان القرى الفلسطينيّة للهرب، عدا عن القصف والتفجير الذي لحق بالمنازل والقُرى المأهولة، والقتل بالجمُلة، وحتى الاستهداف الذي طالهم في الطرقات أثناء تهجيرهم وطردهم.

يروي أمنون نيومان الجندي السابق في عصابات «البلماخ» الصهيونيّة -«القوة المُتحركة الضاربة» التابعة لعصابات «الهاجاناه»- شهادته عن مشاركته في حرب النكبة منذ شباط/فبراير عام 1948، وحتى تشرين الأوّل/أكتوبر عام 1949، وكيف شقّت عصابات «البلماخ» الطُرق في القرى الفلسطينيّة، رافضاً التحدث بالتفاصيل الدقيقة للمجازر، لخجله من تلك الأحداث.

تحدّث نيومان في شهادة مُصوّرة خلال جلسة علنيّة نظّمها مركز «زوخروت – ذاكرات»، عام 2011، عن احتلال قُرى فلسطينيّة، عام 1948 من قِبل جنود «البلماخ»، وعن جريمة الاحتلال بمحو آثار مجازره وتهجيره للفلسطينيين من منازلهم وقُراهم، فيقول نيومان «رأيت قُرى في الشمال، كنت أعرفها جيّداً، لقد اختفت، أتت الجرّافات على آثارها لتمحو المنطقة، وزرعوا الأشجار مكانها».

ومن يرى الأحراش والغابات في فلسطين المُحتلّة اليوم، يُدرك أنها تحصيل عمليّات تشجير البلاد على يد الحركة الصهيونيّة، منذ الفترة العثمانيّة وحتى اليوم، حيث زرعت «ككال – دائرة أراضي إسرائيل» بين أعوام (1904 - 1948) أكثر من (5) مليون شتلة على مساحة (23) ألف دونم، كان الهدف من هذا التشجير امتلاك الأرض الفلسطينيّة عنوةً «بفعل الطبيعة»، وتغييب مشهد القُرى المُدمّرة بعد النكبة، لتبتلعها الطبيعة.

بالعودة إلى شهادة نيومان، يقول إنّ الفلسطينيين لم يخرجوا من قُراهم طواعية «بل نحن طردناهم» في إشارة إلى العصابات الصهيونيّة التي اجتاحت القُرى الفلسطينيّة عام 1948، ولفت إلى أنّ كل ما حدث كان بسبب العقليّة الصهيونيّة، «فالأرض لم تكن فارغة بلا سكّان كما قيل لي وأنا طفل، حين كنّا أطفال كان يُقال لنا مثل هذه القصص، لكن الأرض لم تكن فارغة»، وتابع «لم ندخل القُرى للبقاء فيها، لكن لطرد سكّانها، لقد حرقنا منازلهم».

إخفاء وثائق لتقويض مصداقيّة التاريخ

في تحقيق مُطوّل نشرته صحيفة «هآرتس» التابعة للاحتلال، الجمعة تموز/يوليو، حول إخفاء الاحتلال لوثائق تاريخيّة، خاصة تلك المُتعلقة بأحداث وقعت أثناء النكبة عام 1948، ووثائق مُتعلّقة بالبرنامج النووي لدى الكيان الصهيوني، أوضح أنّ طواقم تابعة لما تُسمّى بوزارة الأمن لدى الاحتلال، تعمل منذ مطلع العقد الحالي، على إجراء مسح لأرشيفات في أنحاء البلاد، وإخفاء الوثائق، حيث نقلت المئات منها ودفنتها في خزنات، في إطار عمليّة منهجيّة لطمس أدلّة على النكبة.

وتبيّن من تقرير أعدّه باحثون في معهد «عكيفوت» الذي يُعنى بكشف الوثائق التاريخيّة السريّة المُتعلّقة بكشف الصراع «الإسرائيلي – الفلسطيني»، أنّ المسؤول عن حملة إخفاء هذه الوثائق، هي دائرة «المسؤول عن الأمن في جهاز الأمن»، وهو جهاز سري يخضع نشاطه وميزانيّته أيضاً للسريّة.

وأكد تقرير المعهد أنّ أفراد هذا الجهاز أخفوا توثيقاً تاريخيّاً خلافاً للقانون، ومن دون أي صلاحيّة قانونيّة، وفي بعض الحالات على الأقل، أخفوا وثائق صادقت الرقابة العسكريّة على نشرها سابقاً، ونقلوا إلى الخزنات وثائق تم الكشف عن فحواها في أبحاث أجراها مؤرخون «إسرائيليّون».

ومن بين الوثائق المخفيّة شهادات جنرالات في جيش الاحتلال حول قتل مواطنين فلسطينيين وهدم قُرى، وكذلك وثائق مُتعلّقة بتهجير البدو.

وقال مُدراء أرشيفات إنّ أفراد الجهاز تعاملوا مع الأرشيفات كأنها بملكيّتهم وأحياناً هدّدوا المُدراء.

يحيئيل حوريف، الذي كان رئيس الجهاز طوال عشرين عاماً، وأنهى مهامه عام 2007، اعترف بأنه هو الذي أخرج هذه الحملة إلى حيّز التنفيذ، وهي مُتواصلة حتى يومنا هذا. وفي حديثه للصحيفة، قال إنّ هناك منطق في إخفاء أحداث عام 1948 لأنّ كشفها من شأنه أن يؤدّي إلى غليان لدى السكّان العرب.

وعن إخفاء وثائق بعد أن نُشرت في الماضي، قال حوريف إنّ الغاية من ذلك تقويض مصداقيّة أبحاث حول تاريخ قضيّة اللاجئين، «فالحكم على ادّعاء باحث مدعوم بوثيقة ليس كالحكم على ادّعاء لا يُمكن إثباته أو تفنيده».

بداية الجريمة «مجزرة الصفصاف»

عثرت المؤرخة تمار نوفيك في أيّار/مايو عام 201، على وثيقة في أرشيف «يد يعري» في «كيبوتس جفعات حبيبا» التابع لحزب «مبام» اليساري، وتحدثت الوثيقة عن مجزرة ارتكبها جيش الاحتلال بحق سكان قرية الصفصاف الفلسطينية في الجليل، واحتُلّت خلال عمليّة «حيرام» في نهاية عام 1948.

تقول الوثيقة، «صفصاف – أمسكوا بـ 2 رجلاً، قيّدوهم الواحد بالآخر، حفروا بئراً وأطلقوا النار عليهم، 10 كانوا يُنازعون الموت. جاءت نساء، طلبن الرحمة. وجدوا جثث 6 مُسنين، 3 حالات اغتصاب، إحداها لبنت عمرها 14عاماً، اغتصبت من قبل 4 رجال صهاينة وأطلقوا النار عليها وقتلوها، وقطعوا أصابع أحدهن بسكين كي يأخذوا الخاتم».

مجزرة الدوايمة: مجزرة بشعة ما زال العدو يتشدد في محاولة طمسها

ووصف كاتب الوثيقة بعد ذلك سلسلة من المجازر وعمليّات النهب والتنكيل، وحسب المؤرخة نوفيك إنه «لا يوجد اسم للوثيقة وغير واضح من كتبها، والوثيقة مُقتطعة في وسطها. وقد أقلقني هذا كثيراً، وعرفت أنّ حقيقة عثوري على وثيقة كهذه يضع على كاهلي مسؤوليّة استيضاح الأمر».

وتدعم الوثيقة التي عثرت عليها المؤرخة، الأصوات التي تعالت باتهامات لـ «اللواء 7» في جيش الاحتلال الذي ارتكب جرائم حرب في الصفصاف، كما تُشكّل دليل آخر على أنّ القيادة السياسيّة «الإسرائيلية» في حينه كانت على علم بالمجازر.

التقت نوفيك مع المؤرخ بيني موريس الذي نشر كُتباً حول المجازر إبان النكبة ونشوء قضيّة اللاجئين، وتبيّن أنه اطّلع على وثيقة مُشابهة للغاية موجودة في أرشيف «يد يعري»، لكن حين عادت نوفيك للأرشيف من أجل الاطلاع على الوثيقة الثانية، فوجئت بأنها غير موجودة، وحين سألت عن سبب اختفائها قيل إنها أدخلت لخزنة بأمر من مسؤولين في «وزارة الأمن»، وكذلك موريس كان قد اطّلع على وثيقة لجيش الاحتلال حول مجزرة دير ياسين، إلا أنه حين عاد للاطلاع عليها لاحقاً تبيّن له أنها سريّة ولا يُمكن الاطلاع عليها، حسب قوله.

وثيقة أخرى أيضاً أخفيت من جهاز «المسؤول عن الأمن في وزارة الأمن»، كتبها ضابط في «خدمة المعلومات»، أي جهاز المخابرات التابع لمنظمة «الهاغاناه» الصهيونيّة، وثقت خلال الأحداث ظروف خلو فلسطين من سكانها، وتطرّقت لظروف كل قرية، وكانت الوثيقة قد كُتبت في نهاية حزيران/يونيو 1948، تحت عنوان «حركة هجرة عرب أرض إسرائيل».

هذه الوثيقة تحدّث عنها موريس في مقال نشره عام 1986، وبعدها تم سحبها من الأرشيف بهدف إخفائها عن الباحثين، وبعد سنوات أصدر الجهاز المذكور أمراً بإبقائها قيد السريّة، إلا أنه بعد الأمر الصادر بسنوات، عثر باحثون من معهد «عكيفوت» على نسخة منها وطلبوا فحصها من قبل الرقابة العسكرية، التي صادقت على نشرها دون تحفظ.

حسب كاتب الوثيقة، إنّ (70) بالمائة من العرب غادروا فلسطين بتأثير من العمليّات العسكريّة اليهودي، وتضمّنت تدريجاً لأسباب التهجير وفق أهميّتها: السبب الأوّل هو «عمليّات مُعاديّة يهوديّة مُباشرة ضد أماكن سكنيّة عربيّة»، السبب الثاني تأثير تلك العمليّات على قُرى مُجاورة، السبب

كفر قاسم: يواصل العدو إخفاء الحقائق حول هذه المجزرة الرهيبة

الثالث هو عمليّات نفّذتها مُنظمتي «إيتسيل» و«ليحي»، السبب الرابع أوامر مؤسسات عربيّة و«عصابات»، السبب الخامس «عمليّة هجومية يهودية لدفع السكان العرب على الهروب»، والسبب السادس «أوامر إنذاريّة بالإخلاء» صدرت عن قوات الاحتلال.

ولم يُنكر كاتب الوثيقة أنّ العمليّات العدائيّة كانت السبب الأساسي لحركة السكان، لافتاً إلى أنّ «مُكبرات الصوت باللغة العربيّة أثبتت نجاعتها في مناسبات عدة، واستُغلّت بالشكل اللائق»، وفيما يتعلق بعمليّات «إيتسيل» و«ليحي»، «الكثير من قُرى الجليل الأوسط بدأوا يهربون بعد خطف وجهاء الشيخ مؤنس، وقد تعلّم العربي أنه ليس كافياً إبرام اتفاق مع الهاغاناه، وأنه يوجد يهود آخرون ينبغي الحذر منهم».

وجاء في الوثيقة مُلحق يصف أسباب تهجير سكان عشرات القرى العربيّة «عين زيتون-القضاء على القرية بأيدينا»، «قبطية – إزعاج، تهديد بعمليّة»، «علمانية – عملياتنا، قُتل الكثيرون»، «الطيرة-نصيحة يهودية وديّة»، «عرب عمرير-بعد سطو وقتل نفذه ايتسيل وليحي»، «سمسم – إنذار وجهناه»، «بير سليم-هجوم على بيت الأيتام»، «زرنوقة-احتلال وتهجير».

شهادات محذوفة

كذلك قام الجهاز المسؤول، بإخفاء أي شهادة حتى الشفهيّة منها، حول النكبة، وطمس جرائم المنظمات الصهيونية والكيان، ووضع أفراد الجهاز يدهم على تسجيلات سلسلة مقابلات مع شخصيّات عامة وعسكريين «إسرائيليين» سابقين، أجراها «مركز رابين» في بداية سنوات الألفين، في إطار مشروع لتوثيق عملهم في السلك الحكومي، وجرت مقارنة نُسخ أصليّة لعدة مقابلات حصلت عليها الصحيفة، ومقابلات يُسمح بالاطلاع عليها.

وحُذفت مقاطع من الشهادات، منها لضابط يُدعى أرييه شاليف، تحدث فيها عن طرد سكان قرية صبرا إلى ما وراء الحدود، حيث حُذفت جملة «لقد كانت هناك مشكلة جديّة في الأغوار، وكان هناك لاجئون أرادوا العودة إلى الأغوار، وإلى المثلث، وقمنا بطردهم، وأنا التقيت معهم وأقنعتهم ألا يرغبوا بالعودة، ولدي وثائق تشهد على ذلك».

أخفى الجهاز أيضاً شهادة الضابط إلعاد بيلد، وقال فيها «دعني أقول لك شيئاً أكثر بشاعة ووحشيّة، عن الغزوة الكبيرة في سعسع، وكان هدفها ردعهم عمليّاً، والقول لهم: أيها الأصدقاء الأعزاء، بإمكان البلماخ الوصول إلى أي مكان، وأنتم لستم محميّون. لقد كان هذا قلب المجتمع العربي، لكن ماذا فعلنا؟ فجّرت وحدتي عشرات البيوت وكل شيء كان هناك».

في مقابلة أخرى تحدث الضابط برتبة لواء أبراهام تمير، عن عمليات في القرى العربية بموجب سياسة رئيس حكومة الاحتلال الأولى، بن غوريون، وقال فيها «التطور الأول كان عندما وصلت معلومات عن مسيرات لاجئين من الأردن باتجاه القُرى المُهجرة، وعندها أقر بن غوريون سياسة وجوب الهدم كي لا يكون لديهم مكان يعودون إليه، وهذا يعني جميع القرى العربية والتي غالبيتها كانت في المنطقة الوسطى».

وتابع «كانت البيوت قائمة، وكان ينبغي ألا يكون هناك مكان للعودة، فجندت كل الكتيبة الهندسية التابعة للمنطقة الوسطى، وسوّيت خلال 48 ساعة هذه القُرى بالأرض. نقطة. لا مكان للعودة إليه. بدون تردد. هذه كانت السياسة».

الصناديق المخفيّة

يُشير التحقيق إلى أنّ الخزنة في أرشيف «يد يعري» عبارة عن غرفة مُغلقة بإحكام، تقع في الطابق الأول تحت الأرض، وفيها صناديق تحتوي على وثائق سريّة تابعة لـ «هشومير هتسعير»، «الكيبوتس القطري»، «حزب مبام»، «حزب ميرتس»، وحركات أخرى بينها «السلام الآن»، فيما يُدير الأرشيف دافيد أميتاي، الذي قال إنّ أفراد جهاز «المسؤول عن الأمن في وزارة الأمن» كانوا يأتون إلى الأرشيف في السنوات (2009 – 2011) مرتين إلى ثلاث مرات أسبوعياً، وكانوا أشخاص قيد التقاعد من وزارة الأمن ومن تأهيل العمل في أرشيفات، وبحثوا في الوثائق وفقاً لكلمات مثل «نووي، أمن، رقابة عسكرية»، وخصصوا وقتاً كبيراً لحرب عام 1948 ومصير القُرى العربيّة.

الحكم العسكري

أحد الملفات في الخزنة كان عن الحكم العسكري الذي فرضه الكيان الصهيوني منذ تأسيسه وحتى عام 1965، على ما أسموه بـ «الأقليّة العربيّة»، واطّلع أميتاي على الملف، في أعقاب طلب قدمه الناشط اليساري، البروفيسور غادي إلغازي، ورغم موقف الجهاز إلا أنّ أميتاي قرر فتح الملف.

البروفيسور إلغازي قال إنّ قرار الجهاز بإغلاق ملف الحكم العسكري نابع من عدّة أسباب مُحتملة، أحدها يتعلّق بمُلحق سري لتقرير لجنة دقّقت في الحكم العسكري، ويتناول الصراع على الأراضي بين الدولة والمُواطنين العرب، ويكاد لا يتطرّق إلى قضايا أمنيّة.

وأشار إلغازي إلى أنّ تقرير لجنة وزارية لشؤون الحكم العسكري هو سبب مُحتمل آخر، وفي أحد الملاحق السريّة يشرح الضابط ميشائيل شوحام المسؤول في الحكم العسكري، أنّ أحد أسباب عدم إلغاء الحكم العسكري كان الحاجة إلى تقييد توجّه المواطنين العرب إلى سوق العمل، ومنع بناء القُرى المُهجرة مُجدداً، وسبب ثالث مُحتمل، هو شهادة حول طرد البدو من مناطق في النقب.

قبح الخطاب والسياسات: عن القوى الانعزالية

خاص الهدف

«مكافحة اليد العاملة الأجنبية» بهذا الشعار أطلت القوى الانعزالية اللبنانية في مشروعها الجديد القديم، المعادي في جوهره لموقع لبنان العربي، ولفلسطين وشعبها وقضيتها كما تشهد السوابق التاريخية والمواقف الحالية لهذا اليمين الانعزالي.

من الموقع الوزاري الحكومي، كوزير للعمل، أعلن القواتي كميل أبو سليمان، عن سلسلة من الإجراءات المشددة تطال اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، أدت إلى إغلاق مئات المحال التجارية، و زيادة التضييق على مصادر رزقهم الشحيحة، والأسوأ من ذلك محاولة تغطية هذه الإجراءات العنصرية التعسفية بحجج واهية، مثل منع توطين اللاجئين.

إن الحاجز الأول لمنع التوطين هو الدعم الحقيقي والصادق للقضية الفلسطينية، ولحقوق الشعب الفلسطيني، والإسهام الجاد في مواجهة المشروع الصهيوني، والانحياز الجدي للمقاومة ومشروعها، وهذا كله تقف «القوات اللبنانية» وبقية أطراف اليمين الانعزالي اللبناني في الموقع المناقض له، وهو ما يظهر النوايا الحقيقية المرتبطة بمثل هذه السياسات، التي يجري تسويقها بخطاب عنصري يسعى لاستثارة الجمهور اللبناني ضد الوجود الفلسطيني الاضطراري في لبنان، وغيره من أشكال الوجود العربي.

إنّ الأولوية لوزير العمل وللحكومة اللبنانية البحث الجدي عن حلول للمشاكل الاقتصادية اللبنانية، وفي سبل تمكين المواطن اللبناني من سبل العيش الكريم، ومنح العامل اللبناني حقوقه المسلوبة، بدلا من تغطية السياسات الفاشلة، والمشاكل الاقتصادية الناتجة عن التضييق الأمريكي على اللبنانيين، بخطاب عنصري تحريضي لا علاقة له بحقيقة هذه المشاكل.

ان مثل هذه الإجراءات هي مدعاة للخزي، فالهجمة الاقتصادية المتزايدة تهدف للتضييق على الإنسان العربي أيّا كانت هويته، وبشكل خاص للتضييق على البيئة الجماهيرية الحاضنة لحركات المقاومة، ولقوى التصدي للمشروع الصهيوني والإمبريالي في المنطقة.

هذه الهجمة تستدعي تكاتف جهود كل القوى الفاعلة والجادة في مواجهة المشروع الصهيوني والإمبريالي، وكذلك من كل حريص على حرية الإنسان العربي وحقوقه ورفاهيته، ما أطلقه وزير العمل اللبناني والخطاب الذي تدعمه القوى الانعزالية، لا يمكن إلا أن يخدم الهجمة الإمبريالية والصهيونية على الحقوق العربية، ويسهم في تقويض صمود الإنسان العربي، وهو ما يستحق وقفة جدية تردع مثل هذه السياسات، وتعيد تعريف قائمة المهمات والواجبات المطلوبة من الحكومات العربية تجاه قضايا هذه الأمة وحقوق شعوبها.

إن مواجهة هذه السياسات، يستحق أيضا موقفا وطنيًا فلسطينيًا وحدوياً، يتماثل مع الوحدة النضالية الميدانية التي يعكسها أبناء شعبنا في مخيمات اللجوء، والتي عبروا فيها عن تمسكهم بحق العودة، ورفضهم للتوطين، واحتجاجهم على هذه الإجراءات التي من شأنها تقويض صمودهم، وحرمانهم من حقهم في الحياة، ومراكمة مقومات القوة اقتصاديًا واجتماعيًا، بما يعين مشروع التحرير والعودة لفلسطين.

الحج إلى معبد الغريبة في تونس بين الطقوس الدينية اليهودية والرسائل السياسية الإسرائيلية

د. عابد الزريعي – رئيس جمعية دراسات أرض فلسطين للتنمية والانتماء

تعيش جزيرة جربة السياحية الواقعة في الجنوب التونسي، كل عام على وقع تدفق آلاف اليهود القادمين من بلدان عديدة، بهدف أداء شعائر الحج في معبد الغريبة الذي يعتبرونه المعبد الأقدم في العالم حيث يعود تاريخ تشييده ـ حسب المصادر اليهودية ـ إلى العهد الروماني. وغالبًا ما يشارك في هذا الموسم بعض السياسيين التونسيين، وذلك للظهور بمظهر المتسامحين مع أصحاب الديانات الأخرى، ودون أن يخلوا الأمر من تسويق للذات السياسية. وعلى وقع الموسم ذاته أيضًا تتنامى مشاعر السخط والتذمر لدى أوساط سياسية وشعبية، لأنها ترى فيه نوعًا من التطبيع السياحي والديني مع الكيان الصهيوني، الذي لم تنقطع مشاركة بعضًا من مواطنيه في هذا الموسم سواء من مزدوجي الجنسية أو القادمين بجنسيتهم الصريحة.

وخلافًا لكل المواسم السابقة فقد جاء هذا الموسم الذي دشن يوم 22 مايو 2019 على وقع ثلاثة أحداث هامة جعلت منه مناسبة نادرة للاستغلال والتوظيف، ومحطة لتوجيه عديد الرسائل التي تتجاوز في دلالاتها الجغرافيا الوطنية التونسية إلى الجغرافيا العربية العامة. الأمر الذي جعل منه مهرجانًا سياسيًا أكثر من كونه مناسبة لأداء طقس ديني. وقد تمثلت تلك الأحداث بالتالي:

أولا/ على المستوى الوطني التونسي: جاء موسم الحج بعد تعيين روني الطرابلسي وزيرًا للسياحة، وهو تونسي ينتمي للديانة اليهودية، بما رافق هذا التعيين من جدل حول التطبيع ومطالبة الناشطين السياسيين بإقالة الوزير وإصدار قانون يجرم التطبيع مع إسرائيل.

ثانيًا/ على المستوى العربي: جاء الموسم بعد الإعلان الأمريكي بتاريخ 1 مايو2019، عن انعقاد ورشة البحرين للسلام والازدهار في 25 يونيو 2019، وذلك في خضم الحديث عن صفقة القرن بكل ما فجره ذلك من وعي بالمخاطر المحدقة بالقضية الفلسطينية، وما خلقه من تحفز على مستوى الوجدان القومي الشعبي ضد الولايات المتحدة وإسرائيل وأنظمة الرجعية العربية.

ثالثا/ على المستوى الديني الإسلامي: توافق موسم الحج للغريبة وللمرة الأولى منذ 32 عامًا، مع شهر رمضان المبارك. بكل ما يتضمنه ذلك من مشاعر دينية متسامحة ومتحفزة، فيما يتعلق بأية علامات للعلاقة مع الكيان الصهيوني.

إن الكيفية التي يتم بها التعامل مع الموسم، من زاوية الترويج وحدود الاستفادة، من قبل الأطراف المباشرة وهما الجانب التونسي الرسمي الظاهر في واجهة المشهد، والجانب الإسرائيلي المختفي خلف ستار المراقبة من بعيد. وفي ظل الأحداث الثلاثة المشار إليها تندرج في أحد خيارين، يتمثل الأول في النظر إليه كحدث طقوسي يتكرر كل عام، وتغطيته بشكل عادي مثلما كان يحدث في كل مرة، ونسيانه بعد إغلاق الستار على آخر أيامه. بينما يتمثل الثاني في اعتباره حدثًا استثنائيًا يستحق تغطية استثنائية بكل ما يترتب على ذلك من تأجيج مواقف ومشاعر الرفض ضد إسرائيل.

الآن وقد انقضى الحدث وبات جزءًا من الماضي القريب، يمكن القول بإطمئنان أن الجانب التونسي قد حاول المضي باتجاه الخيار الأول القائم على التجاهل والتغاضي وعدم الإثارة، وهو النهج الذي سار عليه طوال المواسم السابقة، لأنه يريد أن يتجنب الاتهام بالتطبيع وما يترتب على ذلك من ردود فعل داخلية. وفي هذا السياق يأتي نفي وزارة الداخليّة دخول سياح إسرائيليين إلى التراب التونسي بمناسبة الزيارة السنويّة لمعبد «الغريبة».

أما إسرائيل فقد أزاحت الستار عن وجهها ومضت وعلى غير عادتها أيضًا، باتجاه الخيار الثاني، ليتحول الحدث على يديها إلى مهرجان ومنصة سياسية أرسلت من فوقها عديد الرسائل المرتبطة في دلالاتها باللحظة السياسية التي جاء موسم الحج في ظلها؛ الأمر الذي تجلى في قيام الصحفية الإسرائيلية رينا متسليح بتوثيق وقائع الرحلة في تقرير تلفزيوني، تم عرضه في نشرة الأخبار المركزيّة على القناة 12 الإسرائيلية، بكل ما ترتب على ذلك من ردود أفعال غاضبة ورافضة في أوساط الجماهير التونسية، الأمر الذي يدفع للتساؤل عن الأسباب التي دفعت إسرائيل إلى هذا الاحتفاء والرسائل التي سعت إلى تبليغها والفوائد التي أرادت جنيها. ومن خلال التدقيق في فحوى مضمون شريط الزيارة التوثيقي

يمكن للمرء أن يستخلص مجموعة رسائل هامة واستراتيجية أرادت إسرائيل تبليغها وهي:

أولًا/ التطبيع درب الخلاص: فقد ربطت الصحفية في تقريرها بين ثلاثة قضايا، أولها، الوضع الصعب الذي يمر به الاقتصاد التونسي؛ والثاني، السماح بزيارة الإسرائيليين «مرة واحدة في العام على الأقل» كجزء من السياسة التونسيّة؛ والثالثة، وزير السياحة التونسي وهو يلقي كلمة وقد أحاط به مئات الإسرائيليين. ومن خلال هذه الثلاثية فإنها تؤشر إلى أن العلاقة مع إسرائيل أو التطبيع هو طريق الخلاص من الأزمة الاقتصادية لأي بلد عربي، وأن اليهودي هو المنقذ لاقتصاد هذه البلدان، وهي الفكرة التي ركز عليها الإعلام الإسرائيلي عندما تم تعيين الطرابلسي وزيرًا للسياحة.

ثانيًا/ العقائد قابلة للتغيير: ركز التقرير بشكل ملفت على دور رجال الأمن التونسي واهتمامهم، بحماية السياح اليهود. وتعمد بث صورهم وهم يتفقدون الحافلة ويؤمنون سلامة الحجيج، كما تم التقاط صورًا تذكارية مع بعضهم، وذلك في سياق التأكيد على إن الحافلات التي تقل السياح اليهود الذين يأتون إلى تونس تحاط بإجراءات أمنيّة مكثفة من الأجهزة الأمنيّة التونسيّة.

إن التركيز على هذه المسألة وإبرازها يتجاوز حيادية العرض إلى قصدية النتيجة، وبث إشارة مفادها أن العقيدة الأمنية والعسكرية التي بنيت عليها المؤسسة الأمنية والعسكرية العربية قابلة للتغيير والتبديل، فهذا رجل الأمن يتحول ببساطة إلى حامي أو حارس للإسرائيلي ــ اليهودي. وإذا ربطنا هذه المسألة بآلية الاشتغال على بناء أجهزة الأمن الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو نستطيع أن نتلمس جوهر القصد في الفكرة الموجهة للتقرير.

ثالثًا/ يد إسرائيل الطويلة: يتبدى ذلك في إشارة التقرير إلى زيارة بيت خليل الوزير «أبو جهاد» الذي اغتيل في تونس العاصمة 16 ابريل 1988، حيث قالت الصحفية «أن المُرافق السياحي تكلّم بصوت خافت عن الموضوع كي لا يُثير حفيظة التونسيين». وبغض النظر إن كان الحجاج قد تمكنوا من دخول البيت أم لم يتمكنوا، إلا أن مجرد إيراد اسم أبو جهاد لم يكن أمرًا عفويًا؛ لأن إيراد الاسم سيستدعي حالة من الجدل حول صحة الواقعة «زيارة المنزل» وهو الأمر الذي حدث، بما في ذلك نفي الداخلية التونسية لتجول الزوار بالقرب من المنزل. لكن المؤكد أن هذا الجدل قد شكل منصة ترويج واستعادة ليس فقط لحادث اغتيال أبو جهاد، بل للحوادث المشابهة على الأرض التونسية؛ مثل غارة ضاحية حمام الشط جنوب العاصمة التونسية، في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر عام 1985، واغتيال المهندس محمد الزواري في ديسمبر/كانون الأول 2016، بمدينة صفاقس جنوبي تونس. وكثير من الأحداث المشابهة على الأرض العربية أيضًا. وفي هذا السياق تكون الرسالة واضحة الدلالات، ومفادها أن إسرائيل تبقى صاحبة اليد الطُولى القادرة على الوصول إلى حيث تريد وتوجه الضربة لمن يعاديها. وقد جاء ابتهال السيدة الإسرائيلية بالدعاء لجنود جيش الاحتلال الإسرائيلي، راجية من الله أن يحفظهم وأن يكونوا بخير آمنين سالمين، وهتافها «تحيا إسرائيل.. تحيا تونس»، بمثابة تأكيد على ذلك، لا سيما وإنها لم تكن تهتف بعفوية أو في حالة انفعال تفقدها السيطرة على اللغة واختيار المفردات.

رابعًا/ حقوق اللاجئين اليهود: أفرد التقرير مساحة لزيارة بعض اليهود الإسرائيليين منازل ذويهم قبل أن يتركوها ويلتحقوا بدولة الكيان. وفي هذا السياق أكد على مجموعة قضايا، أولها، أن بعضهم تحدث باللهجة التونسية. وثانيها، أن التونسيين ساعدوهم في التعرف على أماكن منازلهم في تونس وقاموا بدور الدليل لهم. وثالثها، أنهم لم يتسنَ لهم العثور على قبور أجدادهم الذين ماتوا في تونس قبل عشرات السنين. ورابعها، أن المشهد بحيثياته تكرر في أكثر من مدينة تونسية. والملاحظ أن أكثر من كاميرا كانت توثق رحلة البحث هذه.

إن القضايا الأربعة المشار إليها تدفع للاستنتاج بأن العملية كانت عبارة عن توثيق ارتباط وملكية سابقة بحضور شاهد، وذلك من أجل إنجاز ملحق لملف تعويض اللاجئين اليهود من البلدان العربية، وهو الملف الذي يتم الاشتغال عليه بمثابرة وجهد أكبر مما يتصور. فقد أصدر الكنيست الإسرائيلي في العام 2010 قانونًا ملزمًا للحكومات الإسرائيلية بتضمين ملف «تعويض أملاك اليهود» في أي مفاوضات سلام تجريها مع الدول العربية، وكلفت منظمات للمتابعة منها منظمة تدعى «العدالة لليهود من الدول العربية» تم تشكيلها عام 2012، وعقدت مؤتمراً لهذه الغاية. كما كلفت وزارة العدالة الاجتماعية ووزارة المتقاعدين الإسرائيليتين، بمتابعة الملف وتوثيق الروايات وتقديم إفادات متعلقة بالأملاك. وكذلك استعانت السلطات الإسرائيلية بخدمات مكتب محاسبة دولي لتقدير قيمة هذه الممتلكات والأصو. التي قدرت بناء على القيمة السوقية الحالية بحوالي 250 مليار دولار، منها حوالي 35 مليار دولار من تونس، وتشمل القائمة دولًا عربية أخرى.

وختامًا ننتهي بثلاثة استنتاجات هي:

أولًا: إن الطابع الديني الذي يحف بمواسم الحج وزيارة الأماكن المقدسة لم يكن بالنسبة لإسرائيل أكثر من مدخل للتسلل إلى البلدان العربية، ولذلك لن تتوانى عن الإدعاء بوجود أماكن يهودية مقدسة في هذا البلد أو ذاك لتوظيفه في هذا السياق.

ثانيًا: إن إسرائيل وبالاعتماد على بعض السياح المرتبطين بالمؤسسة الرسمية الإسرائيلية وسبق لهم تأدية الخدمة الاجبارية في المؤسسة العسكرية، قد استطاعت توظيف موسم الحج اليهودي إلى معبد الغريبة بتونس 201، وتحويله إلى منصة إطلاق وتوجيه رسائل سياسية تمثل جزءًا هامًا من استراتيجيتها للتغلغل والهيمنة على الوطن العربي.

ثالثًا: إن هذه الرسائل بمضامينها ودلالاتها الاستراتيجية لا تعني تونس فقط، وغنما هي رسائل تستهدف الوطن العربي بمجمله، لا سيما وإنها شديدة الارتباط بمجل الأحداث الجارية في المنطقة خاصة الزخم المتمثل في خطة التصفية الأمريكية للقضية الفلسطينية وبسط الهيمنة الإسرائيلية على الوطن العربي والمعنونة بصفقة القرن.

بصمات التاريخ على الحراك في الجزائر

طلال عوكل– كاتب ومحلل سياسي من فلسطين

منذ انطلاق ما يُعرف بالربيع العربي بدايةً من تونس الخضراء، كان معلومًا أن رياح التغيير ستمر على كل مكونات المنطقة العربية، وكان معلومًا أيضًا لكل من يقلب صفحات التاريخ والاستراتيجيات المهتمة بشؤون الشرق الأوسط، بما في ذلك وأساسًا الولايات المتحدة وإسرائيل، أن التاريخ قد فتح أبوابه أمام رياح التغيير، بغض النظر عن بديهية العلاقة بين العوامل الداخلية والخارجية.

رغم ذلك ما يزال بعض العرب يراهنون على سلامة واستقرار أنظمتهم المهترئة، من خلال وضع أياديهم في أيدي الشيطان. العرب منذ بداية الربيع العربي انخرطوا في حروب وصراعات بينيّة، تنفيذًا لسياسات خارجية وأجندات خاطئة 100%، وأولويات تجعلهم يمضون نحو حتف أنظمتهم، إن لم يكن اليوم، فغدًا.

رياح التغيير في منطقة المغرب العربي تنطوي على سماتٍ تختلف عنها في المشرق العربي، الأسباب مختلفة تتصل بتأثرهم أكثر بالحضارة والثقافة الغربية، فضلًا عن اختلاف طبيعة التكوينات الاجتماعية، ومدى حيوية الحياة السياسية الداخلية. في دول المغرب العربي ومنها الجزائر، ثمة تعددية حزبية وحيوية عالية للمجتمع المدني، تجعل المتغيرات التي تتصل بالحراك الشعبي أمام خيارين، إما هي الفوضى والصراع، وإما هي سبيل العمل السلمي الشعبي، الذي يتخذ طريق الحوار والصراع الهادئ، ولكن المثمر.

ملك المغرب بادر مبكرًا على خلاف أقرانه من الملوك العرب إلى احتواء الحراك الحزبي والشعبي الداخلي، من خلال تعديلات دستورية في صلاحيات المؤسسات، جعلت الإسلاميين يفوزون بتشكيل الحكومة عبر الانتخابات، مما وضعهم في واجهة المسؤولية للتعامل مع الحراك الداخلي.

في تونس، لعب الجيش الوطني دورًا مستقلًا ساهم في إكمال مسيرة التغيير وأدى لقيام نظام يقوم على الديمقراطية والاحتكام لصناديق الاقتراع. القوى السياسية النشطة في تونس أظهرت وعيًا عميقًا لمتطلبات تطوير النظام، وكان سلوك حزب النهضة الإسلامي نموذجًا في فهم متطلبات التغيير، حيث خرج عن الاتجاه العام في تفكير جماعة الإخوان المسلمين التي ينتمي إليها. العوامل الخارجية كانت موجودة وهي موجودة في بلاد المغرب العربي، ولكن العوامل الداخلية كانت الحاسمة في اختيار آليات واتجاهات التغيير، بحيث جاءت التغييرات بدون سيل الدماء والدمار الذي اتخذته الحراكات الشعبية في المشرق العربي.

المشهد الجزائري، حيث حراك التغيير فيه تأخر كثيرًا عن البدايات التي وقعت في الجوار القريب، فبعد عقد من الصراع الدامي منذ أيام الرئيس الشاذلي بن جديد، والذي كلف الشعب عشرات آلاف الضحايا، كان على الجزائريين أن يستفيدوا من دروس تلك المرحلة التي لم يجنِ أحد من نتائجها سوى المزيد من المرارة والدمار والفوضى.

الجزائر التي للتو حققت انتصارها على الاستعمار الفرنسي عام 1963، كانت حتى وقتٍ قريب تتعافى من آثار مرحلة طويلة من الاستعمار استمرت حوالي 130 عامًا، ودفع خلالها الشعب نحو مليون إنسان، وكان الجيل الذي حقق الاستقلال ما يزال يعيش ويتنفس على تراثه النضالي.

حزب جبهة التحرير الجزائرية الذي

قاد مرحلة النضال التحرري حتى الاستقلال، لكنه استفرد في الحكم لفترة طويلة وهيمن على السياسة الداخلية، في حين أن منطق الحياة والتطور كان سيضع حدًا لذلك الحق والاستحقاق، خاصةً وأن البلاد التي تحتوي على كميات كبيرة من النفط والغاز، لم تحقّق خلال أكثر من نصف قرن التنمية والتطور المنتظر، ولم تنجح في إقامة نظام ديمقراطي تقدمي، إلى أن قرر الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وهو آخر كبار الثورة الجزائرية أن يرشح نفسه للانتخابات الرئاسية، للفترة الخامسة على التوالي، وهو أقرب إلى المومياء، في الوقت الذي لم يعد الشعب الجزائري يحتمل بأن يستمر النظام، كي لا يكون أيضًا على شاكلة رئيسه المقعد. والحال أيضًا أن طول فترة الحكم بقيادة حزب جبهة التحرير الجزائرية، سمحت بتفشي الفساد، وأضفت على نظام الحكم طابعًا لا يختلف عن كثير من الأنظمة العربية، فضلًا عن أن الحزب لم ينجح في تقديم قيادات كارزمية مقنعة للناس.

هدف الحراك الشعبي

الحراك السلمي الذي عم شوارع العاصمة الجزائر بهدف منع الرئيس بوتفليقة من الترشح لدورة جديدة بعد 20 عامًا من الحكم، لم يتوقف عند إعلان بوتفليقة تخليه عن الترشح، الأمر الذي يُشير إلى أن هذا الحراك يستهدف النظام بأكمله، وقبل تحول الحراك لحالة من الفوضى العارمة تدخل الجيش الوطني وظهر دور رئيس هيئة الأركان العامة من موقع محايد، ولكنه وسطي عبر قرارات لا تؤدي إلى بقاء النظام مع تغييرات جزئية، ولا تؤدي إلى انحياز كامل للمطالبين بالتغيير الجذري.

خلال الحراك المستمر كان لا بد من التضحية ببعض رموز النظام السابق والموالين له ممن يتهمون بالفساد، وكان لا بد أيضًا من أن تقع مواجهات محدودة مع أجهزة النظام تزج بالمئات في السجون.

التدخلات الخارجية والمراهنات كانت موجودة كل الوقت لكنها لم تجد مبررات قوية للتدخل ما يؤدي إلى تفجير الصراع وتعميم الفوضى والتحكم في وجهة التغيير، خلال هذه الفترة لم تتوقف المناورات الداخلية لاحتواء الحراك الشعبي المصمم على تحقيق التغيير، ونحو إقامة نظام ديمقراطي مما يتطلب تغييرًا في الدستور.

كان آخر تلك المحاولات هي الصفقة بين السلطة الضعيفة والإسلاميين لاحتواء الحراك الشعبي، ولكن من المشكوك فيه أن تنجح هذه المحاولات التي ستترك آثارها السلبية على وحدة القوى الشعبية ووحدة الحراك الشعبي ووحدة ووضوح أهدافه.

من غير المستبعد أن يؤدي فشل هذه المحاولات إلى ظهور طابور خامس، لتمزيق وحدة الحراك من خلال استخدام العنف وبالتنسيق مع قوى داخلية وخارجية، فالآفاق مفتوحة على كل الاحتمالات إزاء مستقبل الحراك الشعبي وعملية التغيير، لكن إصرار القوى الفاعلة في الحراك على مواصلة طبيعته السلمية يُشير إلى مدى نضج المجتمع الجزائري ووعي قواه وأحزابه السياسية، ويُشير إلى مدى قدرة الجزائريين على الاستفادة من دروس التاريخ الخاص بالشعب الجزائري والعام بالوضع العربي.

في لوحة الأحزاب الجزائرية، لا نستطيع أن نؤشر إلى حزب أو قوة تملك القدرة على تحقيق الأغلبية في حال جرت الانتخابات، حتى حزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية، قد أصابه الكثير من التشرذم والضعف بما أنه المسؤول عن وصول الوضع في البلاد إلى المستوى الذي يتطلب التغيير الشامل، يعني ذلك بأن آلية انتخابات نزيهة قادمة من شأنها أن ترسم لوحة زاهية من الشراكة والتحالفات وديناميات التغيير.

عن الحرمان من الحق في التكنولوجيا النووية

عرفات الحاج مسؤول قسم الشؤون العربية والدولية في الهدف

في يومي 6 و 9 أغسطس من العام 1945 ألقت الولايات المتحدة الأمريكية اثنتين من القنابل النووية على مدينتي هيروشيما وناجازاكي، ليقتل 220 ألف شخص، بخلاف أولئك الذين عانوا إصابات مميتة أدت لوفاتهم لاحقًا، أو تسببت بمعاناتهم مدى الحياة.

بدأ المشروع النووي الأمريكي في خضم الحرب العالمية الثانية، وهذا المشروع لم يكن سلميًا على الإطلاق، لقد هدف منذ لحظته الأولى لصناعة أسلحة قاتلة قادرة على أحداث إبادة جماعية للمدنيين والبنى التحتية ودمار غير مسبوق، ورغم اقتراب الحرب من الحسم، أصرت الولايات المتحدة على استخدام سلاحها الجديد، وللغرض الذي صنع لأجله منذ البداية: إبادة بشر مدنيين عزل.

تعد الولايات المتحدة أول دولة في العالم تطور سلاحًا نوويًا، وتمتلك 6550 رأسًا نوويًا جاهزًا للإطلاق، كما أجرت 1054 تجربة نووية منذ يوليو/تموز 1945، فيما تمتلك فرنسا 300 رأس نووي، وقد أجرت فرنسا 210 تجربة نووية منذ فبراير/شباط 1960، ولدى بريطانيا 215 رأسًا نوويًا، وقد أجرت بريطانيا 45 تجربة نووية، منذ أكتوبر/تشرين الأول 1952، فيما يقدر ما يمتلكه الكيان الصهيوني ما يقدر بـ 80 **رأس** نووي على الأقل، أي أن الولايات المتحدة وحلفائها تحوز على ما يتجاوز 7000 رأس نووي قادرة على تدمير العالم عدة مرات ومحو أي أثر للحياة فيه.

الحرمان النووي:

الدولة الوحيدة في هذا العالم التي استخدمت السلاح النووي، وأكثر دولة إجراءً للتجارب النووية، وأكثرها حيازة للأسلحة النووية، تأخذ على عاتقها منع انتشار القدرات النووية لدى دول العالم، متخذة في ذلك سياسة انتقائية، فمن جهة تزود حلفائها بتكنولوجيا إنتاج الأسلحة النووية، ومن جهة أخرى تعاقب دول حاولت إنتاج الطاقة النووية لأغراض الاستخدام السلمي، ولم تتورط ولو بالتهديد اللفظي بإنتاج سلاح نووي أو باستخدام هذا السلاح.

وفعليًا قادت الولايات المتحدة وبمساعدة وكالة الطاقة الذرية، وهيئات دولية أخرى تهيمن عليها، جهود لحرمان أي دول مناوئة من امتلاك الأسلحة النووية أو تجريدها تدريجيًا من هذه الأسلحة.

فمنذ توقيع معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، التي أباحت حق امتلاك السلاح النووي لكل من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا والصين وروسيا، عملت الولايات المتحدة على فرض عقوبات اقتصادية وسياسية على مجموعة من دول العالم بحجة محاولة هذه الدول امتلاك أسلحة نووية، أو برامج نووية تعتبرها الولايات المتحدة مصدرًا محتملًا للسلاح النووي.

قائمة العقوبات الأمريكية شملت دولًا عدة، أبرزها ليبيا، التي تعرضت لعقوبات أمريكية ودولية قاسية انتهت بتفكيك برنامجها النووي، ثم تعرضها بعد ذلك بسنوات معدودة لعدوان موسع من حلف الناتو، وكذلك العراق الذي تم تدمير مفاعله النووي بغارة شنها الكيان الصهيوني، ثم تلاحقت عليه العقوبات الدولية بحجة وجود برنامج للتسلح الكيماوي لديه، ليصار لاحقًا لغزوه وقتل ما يزيد على 2 مليون عراقي بفعل الغزو أو بتأثيراته اللاحقة التي قوضت الاستقرار في هذا البلد، وحولته لمرتع للسيطرة الغربية، ونهبت نفطه وثرواته الطبيعية وإرثه التاريخي وآثاره.

كوريا الشمالية منذ العام 2006 تتعرض لتصعيد في العقوبات الأمريكية عليها، وعقوبات دولية متزايدة فرضها مجلس الأمن، انضمت لعقوبات أمريكية ويابانية وكورية جنوبية مفروضة منذ الحرب الكورية، وحزمة أخرى استثنائية من العقوبات فرضت في العام 1996، هذه العقوبات مجتمعة قادت إلى وصول كوريا الشمالية إلى حافة المجاعة التي عانى منها قطاع واسع من السكان.

سياسة حرمان الدول المناوئة للسياسة الغربية، أو الساعية لبناء سياسات مستقلة من التكنولوجيا النووية، باتت مؤخرًا تركز على إيران، وهو ما سيقودنا في المحور التالي لاستعراض لتاريخ البرنامج النووي الإيراني، وعلاقة الولايات المتحدة بهذا البرنامج.

البرنامج النووي الايراني:

بدأ البرنامج النووي الإيراني في سبعينيات القرن الماضي، في إطار طموحات حليف الولايات المتحدة الوثيق الشاه محمد رضا بهلوي، الذي أدار سياسات معادية لشعوب المنطقة، أدت لتوصيفه بلقب الشرطي الأمريكي أو شرطي الخليج، مارس ضمنه تغولًا على محيطه العربي، وأدوار في قمع الثورات التحررية على غرار ثورة ظفار في عمان، بجانب تحالفه الوثيق مع الكيان الصهيوني.

بعد أن أتمت الولايات المتحدة تزويده بمفاعل نووي بحثي تم تشغيله في جامعة طهران في العام 1967م، قدمت واشنطن للشاه عرض رسمي ببناء ما بين خمسة وسبعة مفاعلات كهرونووية، لكن الكلفة العالية للمفاعلات الأميركية جعلت الشاه يفضل عرض الشركة الألمانية «كرافتورك يونيون سيمنس»، فكلّفها بالبدء في بناء مفاعلين كهرونوويين في مدينة بوشهر جنوبي البلاد، وبدأ العمل فيهما عام 1947، وقد حظي هذا المشروع بكامل الرضا والدعم السياسي الأمريكي، الذي لم ير غضاضة في امتلاك الشاه بهلوي -الذي أدار إيران بحكم ديكتاتوري قمعي وعادى شعوب المنطقة- القدرات النووية.

وبمجرد اندلاع الثورة ضد حكم الشاه في إيران أخذت الشركة الألمانية في تعطيل عملها في بناء المفاعلين، لتصل لاحقًا لإيقافه نهائيًا، ثم تعرض المفاعلين للقصف العراقي أثناء الحرب العراقية الإيرانية، وهو ما أدى لتوقف البرنامج النووي الإيراني واقتصاره على المفاعل البحثي المحدود في جامعة طهران الذي غالبًا ما استخدم منتوجه لأغراض طبية تتعلق بإنتاج النظائر

الاشعاعية العلاجية.

في العام 1995 اتفقت إيران مع روسيا على إعادة بناء مفاعليها النوويين المدمرين، وفقًا لنمط المفاعلات الروسية (السوفيتية القديمة)، مستندة لقدرتها على توفير اليورانيوم الموجود بصورة طبيعية في إيران، وكان الاتفاق الإيراني مع روسيا واضحًا في طبيعة هذين المفاعلين ونشاطهما المخصص لإنتاج الطاقة النووية لأغراض سلمية، فهذا البلد المعرض للعقوبات الأمريكية منذ العام 1979، ورغم ثروته الهائلة من النفط والغاز الطبيعي، لم يكن قادر على تزويد بنيته الصناعية والمدنية بالطاقة الكهربائية اللازمة بفعل الحصار الذي حرم إيران من تطوير مصافي للنفط أو محطات حديثة لإنتاج الطاقة الكهربائية.

وفي العام 1996 باشرت إيران في بناء منشأة لإنتاج الماء الثقيل في مدينة آراك، وقد بدأ إنتاجه هناك فعليًا في عام 2006، كما بدأت إيران عام **2004** إنشاء مفاعل من تصميمها بقدرة 40 ميغاواتاً بالقرب من هذه المنشأة يعتمد في تشغيله على الماء الثقيل واليورانيوم الطبيعي المستخرج من الأراضي الإيرانية.

ورغم تأكيدات إيران المستمرة على سلمية برنامجها النووي، وجدية سعيها الوصول لاتفاق مع القوى الدولية يتيح لها امتلاك التكنولوجيا النووية، لحاجتها لها كأداة للتنمية الاقتصادية والعلمية الضرورية، إلا أن العقوبات الأمريكية عليها تصاعدت على شاكلة حزم متعددة بحجج مختلفة أبرزها مشروعها النووي.

في العام 1997 وافقت أيران على توقيع البرتوكول الإضافي الخاص بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في مقابل اعتراف الاتحاد الاوروبي بحقها في امتلاك التكنولوجيا النووية لأغراض سلمية، ورغم ذلك اتخذ المجلس التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية في العام 2003، قرار بإدانة إيران لامتلاكها برنامج نووي وصفه المجلس بأنه سري، وذلك استنادًا لتقارير استخبارية أمريكية وأخرى صادرة عن الكيان الصهيوني.

وفي 4 فبراير/شباط 2006 أحالت الوكالة الدولية للطاقة الذرية ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن الدولي، ومنح القرار مهلة شهر قبل أي تحرك للأمم المتحدة ضد إيران وذلك لإتاحة وقت

للجهود الدبلوماسية، وفي ديسمبر من ذات العام اتخذ مجلس الأمن قراره بفرض سلسلة من العقوبات المتنوعة على طهران بغرض حرمانها من امتلاك التكنولوجيا النووية، والضغط عليها في هذا الجانب.

وفي أغسطس من العام 2015، وبعد 13 عام من المفاوضات توصلت إيران ومجموعة **5+1** (تضم دول دائمة العضوية في مجلس الأمن بجانب ألمانيا)، إلى اتفاق يسمح لها بالاستمرار في برنامجها النووي لإنتاج الطاقة النووية السلمية، برقابة وشروط دولية، في مقابل رفع العقوبات الدولية عن إيران بشكل كامل، ورغم التزام إيران الكامل بهذا الاتفاق الذي حظي بتأييد دولي، فقد قام الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بإعلان الانسحاب منه في أغسطس **2018** وتجديد العمل بالعقوبات المفروضة على إيران، مع تجاهه لاحقًا لفرض عقوبات جديدة عليها، وهو ما قاد لتصعيد في الخليج كاد أن يسفر عن مواجهة عسكرية بين إيران والولايات المتحدة، بجانب تجاه إيران لتعليق التزاماتها بالاتفاق النووي الذي لم ينجح في رفع العقوبات وتخفيف الحصار المفروض عليها.

خاتمة:

تشير تقارير إيرانية رسمية إلى أن 60 حقلًا نفطيًا كبيرًا في إيران صارت قديمة وأصابها التآكل، وهناك **57** حقلًا تحتاج إلى صيانة لا تمتلك إيران أدواتها بفعل الحصار، وتؤكد تقارير عدة أن80٪ من الحقول النفطية الإيرانية دخلت النصف الثاني من عمرها، وأنها تفقد سنويًا من **13%** من قدرتها على توليد النفط، وتحتاج هذه العملية إلى مدى زمني يصل إلى **15** عامًا، وكلفة تصل إلى 40 مليار دولار. وقد أشارت دراسة لمنظمة الطاقة الذرية الإيرانية إلى أن إيران تحتاج في **2021** إلى تأمين ما يعادل**21,5٪** من احتياجاتها من الكهرباء بالطاقة النووية، وهو ما يعزز حاجة إيران للحفاظ على برنامجها النووي وتفعيل قدرته على إنتاج الطاقة التي تعوزها البلاد بشدة.

فيما تفترض الولايات المتحدة، والكيان الصهيوني، وعدد من الحكومات العربية الحليفة لها، أن من حقها منع إيران من الاستفادة من هذه الطاقة، وتسعى لذلك بكل السبل الممكنة بما فيها التهديد بعدوان عسكري شامل، بجانب العمل الحالي ببرنامج العقوبات ذو التأثير المدمر على الاقتصاد الإيراني.

من جهتها أعلنت الولايات المتحدة التي تدعي حقها في الرقابة على منع انتشار الأسلحة النووية، وعلى لسان وزير خارجيتها مايك بومبيو، في الأول من فبراير/شباط 2019، عزم بلاده تعليق الالتزام بمعاهدة القوى النووية المتوسطة التي أبرمتها مع روسيا، وأنها ستنسحب من المعاهدة نهائيًا ما لم تستجب روسيا لشروط أمريكية خاصة بهذه المعاهدة، وكانت أمريكا وروسيا قد وقعت معاهدة الحد من الصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى «معاهدة القوى النووية المتوسطة» في العام 1987، وتعهَّد طرفاها بعدم صنع أو تجريب صواريخ باليستية أو مجنحة أو متوسطة.

بعد ربع قرن.. المعارضة التركية تستعيد اسطنبول هل هى بداية تراجع حزب أردوغان؟

حسن الطهراوي– كاتب فلسطيني مقيم في تركيا

مُني حزب العدالة والتنمية الحاكم ورئيسه رجب طيب أردوغان بهزيمة قاسية فى انتخابات الإعادة على رئاسة بلدية اسطنبول التى جرت فى الثالث والعشرين من شهر يونيو -حزيران الماضى.

مرشح المعارضة - أكرم إمام أوغلو - فاز فى الانتخابات بفارق كبير تجاوز 800 ألف صوت على منافسه مرشح العدالة والتنمية - بن على يلدرم - حيث حصل إمام أوغلو على 54% من الاصوات وحصل على يلدرم على 45% من الأصوات.

بالنظر إلى انتخابات اسطنبول سواء من حيث الحملات الانتخابية، أو الضخ الإعلامى الذى رافق الانتخابات، أو من حيث نتائجها وانعكاساتها على الوضع السياسي فى تركيا، يمكن القول إن الانتخابات تعدت فى أهميتها كونها انتخابات محلية يتنافس فيها المرشحون على رئاسة بلدية وتحولت إلى ما يشبه الاستفتاء على شعبية الرئيس أردوغان، وإلى معركة سياسية حشد فيها الطرفان المنافسان أردوغان ومعارضيه كل الإمكانيات المتاحة للفوز فى مدينة اسطنبول.

فبالنسبة لأردوغان وحزبه سعيا إلى الفوز فى اسطنبول، لما تمثله المدينة من أهمية اقتصادية وسياسية ومعنوية؛ فمنها بدا أردوغان حياته السياسية قبل ربع قرن، عندما فاز برئاسة بلديتها، ليتدرج بعدها فى مشواره السياسي وصولًا إلى رئاسة الجمهورية التركية، ولتحقيق هدفه بالفوز فى اسطنبول دفع أردوغان بأهم شخصية داخل حزبه العدالة والتنمية، فبن على يلدرم كان شغل مناصب مهمة وحساسة داخل الدولة التركية، فعمل وزيرًا للمواصلات، ثم رئيسًا للوزراء، ورئيسًا للبرلمان التركى، واستقال من هدا المنصب وترشح لانتخابات اسطنبول.

تعد اسطنبول من أكبر وأهم مدن تركيا، ففيها يعيش 20 % من سكان تركيا، وهى الرافعة الأساسية لاقتصاد تركيا، وصورة مصغرة عن تركيا، ومن يفوز فيها يفوز فى تركيا، كما يردد دائمًا الرئيس أردوغان نفسه.

أما بالنسبة لأحزاب المعارضة شكل فوزها فى مدينة اسطنبول نصرًا كبيرًا فهى نجحت باستعادة المدينة بعد ربع قرن من سيطرة الإسلاميين عليها، ما أعطى للمعارضة دفعة معنوية كبيرة، خاصة أن اسطنبول أضيفت إلى قائمة المدن الأخرى التى فازت فيها المعارضة، وهى من أهم وأكبر مدن تركيا (انقرة -ازمير -انطاليا -مرسين -اضنه –هطاى وغيرها).

إن هذا الفوز أشاع أجواء التفاؤل والثقة بالنفس فى أوساط المعارضة، وخاصة حزب الشعب الجمهورى أكبر أحزاب المعارضة التركية وأنهى مقولة «الحزب الذى لا يهزم»، أى حزب العدالة والتنمية الذى فاز فى كل الانتخابات التى دخلها منذ تأسيسه فى عام 2001 حتى الآن، والأهم أن انتخابات اسطنبول قدمت قائدًا سياسيًا شابًا هو أكرم إمام أوغلو، والذي نجح بجمع كل الطيف السياسي المعارض لأردوغان، من اشتراكيين ويساريين وقوميين ليبراليين وأكراد، على قواسم مشتركة ومبادئ جامعة، كالديمقراطية، والحقوق، والمساواة، واستقلالية القضاء، وعبر استخدام لهجة سياسية هادئة بعيدة عن التهديد والتخوين.

ويرى كثيرون أن إمام أوغلو الذى دخل

المشهد السياسي في تركيا بقوة وبخط سريع، سيكون لاحقًا المنافس الأقوى لأردوغان على منصب رئاسة الجمهورية فى الانتخابات الرئاسية القادمة؛ سواء كانت مبكرة، أو المقررة بعد أربع سنوات. فإمام أوغلو الذى ينتمى إلى حزب الشعب الجمهورى، ذو التوجه العلمانى، ينحدر من أسرة ليبرالية محافظة، ويلقى خطابه المعتدل قبولًا من قبل الإسلاميين وحتى من قبل أنصار أردوغان الذين يرون فى إمام أوغلو نمطًا مختلفًا عن القادة التقليديين لحزب الشعب الجمهورى، الأمر الذى يفتح أمامه الأبواب مشرعة كمنافس قوى على منصب رئاسة الجمهورية، خاصة إذا نجح بتنفيذ وعوده الانتخابية فى بلدية اسطنبول.

تداعيات خسارة اسطنبول:

على الرغم من أن حزب العدالة والتنمية الحاكم ما زال هو الحزب الأقوى والأكبر شعبية فى تركيا، إلا أن تقدم المعارضة فى الانتخابات المحلية وفوزها فى أهم وأكبر مدن تركيا خاصة اسطنبول، قد فتح المجال لنقاش وجدل كبير فى تركيا حول مستقبل الحزب الحاكم ورئيسه أردوغان، وأثارت نتائج الانتخابات جملة من المعطيات أهمها:

خسارة اسطنبول أثارت جدلًا واسعًا داخل صفوف حزب العدالة والتنمية؛ فالأصوات المعارضة لسياسة أردوغان بدأت تتبلور بشكل علنى وواضح ،فرئيس الوزراء السابق أحمد داود أوغلو، يسعى حاليًا إلى تشكيل حزب جديد يخرج من رحم العدالة والتنمية، ويبرر داود أوغلو رفيق درب أردوغان سابقًا، ذلك إلى تراجع شعبية العدالة والتنمية، وانتشار الفساد فى صفوفه، وانحرافه عن المبادئ الأساسية التى كان يدافع عنها خلال السنوات الماضية.

أما وزير الاقتصاد السابق -على باباجان- المقرب من رئيس الجمهورية الأسبق -عبد الله غول- فيسعى هو الآخر إلى تشكيل حزب جديد، ويدور الحديث عن دعم كبير يحظى به -باباجان- من عدد كبير من نواب حزب العدالة والتنمية. فهذه التطورات ستضعف

إلى درجة كبيرة حزب أدوغان التى يسعى حاليًا إلى لملمة أوضاع حزبه، واستقطاب بعض المعارضين له من الأوساط الإسلامية لقطع الطريق على الحزبين الجديدين اللذان سيتم الإعلان عن تشكيلهما فى الأيام القادمة.

فوز المعارضة دفعها إلى إثارة الصلاحيات الواسعة التى يتمتع بها الرئيس أردوغان بعد التغيرات التى جرت على الدستور التركى العام الماضي، وتم بموجبها تغيير النظام فى تركيا من برلمانى إلى رئاسي، بناء على رغبة أردوغان. واللافت أن بعض المسؤلين الكبار فى حزب العدالة والتنمية بدؤوا يتحدثون علانية عن ضرورة العودة إلى النظام البرلماني، أو إجراء تعديلات على النظام الرئاسي الجديد للحد من الصلاحيات الواسعة التى يتمتع بها أردوغان وجعلته الحاكم المطلق لتركيا.

خسارة أردوغان لاسطنبول وضعت أيضًا أداء حكومته فى مهب الانتقادات، خاصة في المجال الاقتصادي، وموضوع الحريات، وحقوق الإنسان، وحرية الصحافة، والسياسة الخارجية، وموضوع اللاجئين السوريين، الذين يصل عددهم فى تركيا إلى 4 مليون لاجئ، وزادت الأصوات التى تطالب بضرورة إجراء تغيّرات تطال وزراء مثل وزير المالية -صهر اردوغان- ووزير الداخلية، ووزراء آخرين؛ فالحكومة الحالية لم تنجح بتجاوز الأوضاع الاقتصادية الصعبة التى تمر بها البلاد، وهو ما انعكس على نتائج الانتخابات، وشكل سببًا مهمًا لخسارة حزب العدالة والتنمية.

إذًا، فإن انتخابات اسطنبول فتحت صفحة جديدة أمام أحزاب المعارضة التركية التى أثبتت من خلال تحالفها الواسع وانتهاج استراتيجية انتخابية صحيحة، لامست تطلعات وأمال الناخبيين.

إن الفوز فى الانتخابات البرلمانية والرئاسية القادمة، لن يكون صعبًا، فحزب أردوغان الذى وصل القمة، برأي البعض بدأ بالتراجع، ولم يبقَ فى جعبته الكثير مما سيقدمه لتركيا، وأن أجواء التغيير التى بدأت فى اسطنبول ستمتد لاحقًا إلى عموم تركيا.

أمريكا وإيران: أبعاد المواجهة

موسى جرادات– كاتب فلسطيني

منذ خروج الولايات المتحدة الامريكية من الاتفاق النووي مع إيران، وما تبع هذا الخروج من فرض عقوبات عليها وتنصل الدول الاوروبية من التزاماتها اتجاه الجمهورية الإسلامية، أصبحت المواجهة بين الطرفين متجاوزة لأبعادها السياسية والدبلوماسية، ومرتبطة بتحد مصيري بين الطرفين، يريد كل منهما أن يثبت قدرته على فرض منطقه على الآخر.

لهذا رأينا في الاسابيع الاخيرة مدى قدرة الطرفين على إحداث نقلات نوعية في مواجهة بعضهما البعض والتي أفضت إلى وضع المنطقة تحت شفير الحرب، فبعد حادثة إسقاط الطائرة الأمريكية المسيرة وماتلاها من تهديدات أمريكية بالرد، أصبح الحديث يدور عن أن هذا المسار سيفضي في النهاية إلى حتمية المواجهة العسكرية الشاملة بين الطرفين، خاصة أن حالة التسخين من كلا الطرفين قد بلغت ذروتها.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه في هذه الوضعية يتعلق بإدارة ترامب للأزمة، هل هو قادر على الاستمرار في خنق إيران وحصارها وتركيعها اقتصاديا لكي تذهب إليه صاغرة وقابلة بالشروط الامريكية، هل هذا هو السيناريو المتوقع في ظل وجود إدارة يمينية متطرفة في البيت الابيض، والتي لا تؤمن بالقوانين الدولية ولا الأعراف ولا المواثيق وتكتفي برسم معالم السياسة الأمريكية من فوهة البندقية .

المتتبع للمسار السياسي لإدارة ترامب منذ توليه سدة الحكم قبل عامين، يجد أن هذا المسار قد تعرض لإخفاقات كبرى، تجلت في فشله في إدارة ملف النزاع مع كوريا الشمالية وكذلك النزاع التجاري مع الصين مرورا بسور المكسيك والصراع مع الروس وفي أكثر من منطقة وانتهاءا بالصراع المفتوح اليوم مع إيران.

ومن هنا يبرز الإشكال المركزي في الفهم الخاطئ الذي تتبناه هذه الإدارة العمياء، فهي من جهة وترت الأجواء الدولية وأدخلت العالم في تصوراتها الأديولوجية الاستعلائية والقائمة على الهيمنة المفضوحة دون قناع، وفي نفس الوقت لم تستطع حسم أي ملف فتحته لصالحها حتى هذه اللحظة .

فبتنا أمام ادارة يصدر عنها خطابات سياسية متناقضة، غير مبنية على نسق محدد وواضح، وتتنصل على الدوام من كل المواقف السابقة لها دون النظر إلى حجم التناقض الشديد الذي أحدثته في الوعي العام العالمي، فهي إذا في هذه الحالة تتكأ على قاعدة أن كل الدول تخضع لإرادتها وإن بدرجات متفاوته وهي التي يحق لها أن تجرب مدى درجة الهيمنة مع هذه الدولة او تلك.

لكن هل يمكن أن ينطبق هذا الأمر على الحالة الإيرانية بحيث تستطيع الإدارة الامريكية إخضاع إيران ؟ هل فعلا إن الإدارة الأمريكية قادرة على النزول نحو مواجهة عسكرية ومفتوحة مع إيران ؟

الثابت حتى هذه اللحظة أن المواجهة العسكرية المفتوحة ليست الخيار المفضل للطرفين، على الرغم من حالة التسخين اليومي، فالإدارة لم تحسم أمرها حتى هذه اللحظة، في حين أن إيران تقف في موقف الدفاع عن النفس أمام حالة التغول الأمريكي غير المسبوقة في تاريخ المواجهات بينهما طوال الأربع عقود الماضية.

ولهذا نرى دخول الكثير من الدول على خط الوساطة لتبريد الصراع ومحاولة تدوير الزوايا بين الطرفين وربما ستشهد الأسابيع والأشهر القادمة مدى قدرة هذه الوساطات على إحداث ثغرة في جدار العزلة بين الطرفين الآخذ بالتوسع يوما بعد يوم.

لكن المهم الذي لابد من الالتفات له في قراءة تبعات هذه المواجهة، أن ايران أثبتت القدرة على إدارتها للصراع وعلى كل المستويات، سواء على المستوى السياسي متجليا في تناغم التصريحات الصادرة عن مختلف مؤسسات الحكم السياسية، وجهوزية قواتها المسلحة وإعلانها استعدادها للحرب، دفاعا عن كرامة أمة تريد ان تبقى على مسرح التاريخ، فاعلة وقوية ومنتجة بعيدا عن هيمنة الغرب الغارق في عبادة القوة.

غسان والمشروع الثقافي الفلسطيني

نحن لا نتجاوز الحقيقة أو نتجنى عليها حين نقول أن غسان كان مشروعًا ثقافيًا، لم يتوقف عند إبداعة الأدبي الذي ذاع صيته، وترجم إلى لغات عدة، كما الدراسات العديدة التي كتبها حول الأدب الصهيوني والدراسة الفريدة عن ثورة 36، وما لا يقل أهمية أيضًا، هو إنتاجه السياسي من مئات المقالات التي كتبها في صحف ومجلات عدة أبرزها: الحرية والهدف.

فبمراجعة ما كتبه غسان من مقالات، تجد نفسك مشدوهًا بالفكر السياسي الذي لا تخلو منه مقالة من مقالاته حتى الساخر منها، كما عمق التحليل، ومنهجية العرض والتناول، والاستناد إلى الاستشهاد والتوثيق، وهذا ما تخلو منه مقالات الكثير من كُتَّاب اليوم وتعج بها الصحف.

الشيء الملفت للانتباه أيضًا، هو الحس النقدي الكبير الذي تمتع به غسان، فنجده يكتب ناقدًا -في أوج الصعود الثوري الفلسطيني- أداء المقاومة، غياب الوحدة الوطنية، الاستئثار بالقيادة، الانشقاقات في الحركة الوطنية، ضعف الحس الأمني لدى قادة الحركة الوطنية، دور المخيمات في المقاومة، وصولًا لانتقاد حزبه (الجبهة الشعبية) في بعض المواقف، ومن على صفحات مجلة الهدف الناطقة باسمها، دون أن تلاحقه أصابع أو أقلام الوشاة، أو ينهره قائد بوزن جورج حبش عن ذلك، وكان هذا ديدنه حتى موعده مع الشهادة..

لذلك يحق لنا أن نقول إنه كان مشروعًا ثقافيًا، ضمن حالة ثورية فلسطينية أنتجت: درويش والقاسم وجبرا وأنيس الصايغ وإدوارد سعيد وناجي العلي وغيرهم، حيث تفاعل فيها الذاتي مع الموضوعي، كما الخاص مع العام.

ما سبق يعيدنا لطرح علاقة الثقافي بالسياسي، حيث لا يكون الأول دون الثاني، بمعنى أنه في الحالة الفلسطينية –ولا نتجاوز لو قلنا العربية- لا يمكن الحديث عن مثقف حقيقي دون مشروع سياسي.. فلكي نكون أمام مشروع ثقافي فلسطيني، لا بد من مشروع وطني فلسطيني، وهذا المشروع بحاجة فعلًا لقيادة محترمة تعي العلاقة العضوية بين المشروعين: الثقافي والسياسي، لنكون حقًا أمام سياسة ثقافية لمشروع تحرر وطني تقوده قيادة طليعية.

في حال الثقافة الفلسطينية
فيصل دراج للهدف:
لم يكن هناك مشهد فلسطيني بل مثقفين فلسطينيين ثوريين

خلاصة حوار أجراه وسام الخطيب

سبعٌ وأربعون عامًا بعد الساعة الواحدة، ظهر يوم السبت الثامن من تموز 1972، توقف قلب غسّان مُذّاك بعد أن طار جسده إثر انفجار عبوة متفجّرة كانت قد زُرعت في سيارته، منذ ذلك الوقت، لمّا تزل ساعة يده تدقّ مؤكدةً أن الأجساد وحدها هي التي تسقط لا الفكرة. في هذا العدد الصادر بالتزامن مع ذكرى استشهاد رئيس تحرير مجلّتنا «مجلة الهدف»، نضبط ساعاتنا حسب ساعته، ونضع بين أيديكم خلاصة حوار طويل أجريناه مع أحد أبرز مواكبي غسان كنفاني كأديب ومناضل، وأحد أبرز ملاحظي ونقاد الحالة الثقافية الفلسطينية، وفي الأدوار الثقافية والفكرية والصحفية المختلفة التي لعبها من ضمنها تجربته في «هدف» غسان كنفاني .فيصل دراج، كاتب فلسطيني، باحث وناقد في قضايا الثقافة والأدب، وفلسفة الأدب، بعد حصوله على الدكتوراة في الفلسفة من جامعة السوربون في فرنسا، عمل في الكثير من المجلات والمنشورات، ونشر عددًا كبيرًا من الكتب التي تعد علامة فارقة في الثقافة والنقد الأدبي لعل أهمها: ذاكرة المغلوبين، «الذاكرة القومية في الرواية العربية»، و «ماقبل الدولة: مابعد الحداثة»، وأيضا «دلالات العلاقة الروائية»، و»الرواية وتأويل التاريخ» و»الحداثة المتقهقرة»، و»بؤس الثقافة في المؤسسة الفلسطينية» وغيرها كثير، كما ساهم في العديد من الكتب الهامة التي صدرت بمشاركة آخرين

***شهد المشهد الثقافي الفلسطيني تحولات عميقة ما بين مشروعي التحرير والتسوية، بدءًا من مشروع النقاط العشر مرورًا بأوسلو وصولًا للحظة الراهنة، وجدية تعرض القضية الفلسطينية لخطر التصفية، من وجهة نظرك، ما هي أبرز تلك التحوّلات؟ وما هو دور النخبة الفلسطينية في ذلك؟ وهل صحيح القول بأنّ فقداننا لمشروع ثقافي فلسطيني مُتكامل لعب دورًا في تلك التحوّلات؟**

**السؤال عن المشهد الثقافي الفلسطيني هو سؤال واسع نكرره منذ عشرين أو ثلاثين عامًا، وهو ضيقٌ جدًا حيث أنّ المشهد الفلسطيني ثقافيًا وسياسيًا يتداعى منذ أوسلو إلى اليوم. المشهد الثقافي الفلسطيني كلمة من زمن مضى، ولم يتبقَّ لها معنى كبير. فالحديث عن مشروع ثقافي فلسطيني يعني أنه ثمة حقل متميّز في إطار منظمة التحرير يُدعى الحقل الثقافي، يُبذل فيه جهد مُعيّن وتُفرض عليه رقابة معيّنة ويُلاحظ كيف يتطوّر ويرتقي وما إلى ذلك، وبتقديري هذا عمليًا غير موجود؛ الموجود هو كلمة «المشهد الثقافي الفلسطيني» وهي غالبًا كلمة تميل إلى الصحافة العامة أكثر منها كمفهوم نظري سياسي. وبرأيي الشخصي، لم يغب المشهد

الثقافي الفلسطيني، لأنه من البداية لم يكن هنالك مشهد فلسطيني، بل كان هنالك مثقفون فلسطينيون ثوريون، وهؤلاء المثقفين كأفراد هم الذين أنتجوا حالة ما يدعى «المشهد الثقافي الفلسطيني»، غسّان مثلًا كان مبدعًا في إطار السياسة والأدب، وشعراء المناطق المحتلة عام 1948 كان لهم مساهمة معيّنة أيضًا، وفي العراق جبرا إبراهيم جبرا يكتب رواية متميّزة، وإميل حبيبي كذلك، فضلًا عن بعض الرسامين المهمين؛ أستطيع القول أن المشهد الثقافي الفلسطيني قد تكوّن بفضل أفراد فلسطينيين مبدعين ومجتهدين، وليس بسبب نشاط سياسي تنظيمي أو شبه تنظيمي.

بدأ ما يدعى بالمشهد الثقافي الفلسطيني كجملة من المشاريع الفردية؛ أي أن مجموعة من الأفراد أنتجت في النهاية مشهدًا ثقافيًا فلسطينيًا مُعيّنًا، وغالبًا هؤلاء المثقفين استشهدوا أو غيّبهم الموت، فقد بدأ المشهد الثقافي الفلسطيني بالانحسار منذ نهاية 0 ا إلى اليوم، وأعتقد برحيل محمود درويش وإدوارد سعيد - بشكل أو بآخر -، لم يعد بإمكاننا أن نتحدث عن الدور المُميّز للثقافة الفلسطينية.

في الستينيات، كنّا نتباهى كفلسطينيين بأنّ أعلى نسبة من المتعلمين في العالم العربي هي نسبة فلسطينية، وكان لدينا وقتذاك مجموعة من المبدعين المجتهدين، مثل: غسان ومجلة الهدف، وأنيس صايغ ومركز الأبحاث الفلسطيني، وكما ذكرتُ آنفًا كان جبرا وإميل وغسان في طليعة الرواية العربية، وكان الشعب الفلسطيني في طليعة الشعب العربي، وهؤلاء غالبًا إما رحلوا أو استشهدوا، ولذلك مشى هذا المشهد متدهورًا إلى اليوم وما أن وصلنا لاتفاق أوسلو حتى أصبح الحديث عن المشهد الثقافي الفلسطيني ليس له معنى.

أما عن المثقف الفلسطيني وأوسلو يجدر الذكر أن المثقف الفلسطيني عاش الصدمة أولًا، تلك الصدمة التي دفعته لإنتاج ما أنتج ثقافيًا، فبعد صدمة عام 1948 خرج لدينا غسان كنفاني، وأنيس صايغ وجبرا إبراهيم جبرا، وبعد صدمة تل الزعتر خرج محمود درويش بقصيدته الكبيرة والمعروفة عنه، وخرج إبداع أدبي كبير بعد صدمة المخيّمات، لكن عندما جاء اتفاق أوسلو لم يكن هنالك أي صدمة!

من يُتابع الأدب الفلسطيني بشكل دقيق سوف يُلاحظ أنّ وضع الأدبً الفلسطيني لم يحدث عليه أي تغيير بعد مجيء اتفاقات أوسلو، لأنه بدأ في الركود من منتصف الثمانينيات واستمر، وما إن جاء أوسلو حتى تواصل هذا الركود، هذا إذا ما افترضنا أنّ كل واقعة سياسيّة وطنيّة يجب أن يُعبّر عنها أدبيًا بواقعة أدبية. فعلى سبيل المثال، لن نجد أثر الخروج من بيروت إلا في ثلاث روايات «نسوية»؛ وجدنا رواية سحر خليفة «الميراث»، ورواية مايا أبو الحيّات، ثم لاحقًا قرأنا رواية سامية عيسى.

معنى ذلك أنّ الصدمة التي كانت تدفع الفلسطيني إلى المراقبة، والتحليل، والعمل، والتفكيك وما إلى ذلك انتهت، بسبب ذلك لا يوجد لدينا اليوم «صدمة»، لا أعتقد أنّ ما تبقى من المثقفين الفلسطينيين اليوم يشعرون بتلك الصدمة. ربما هناك جيل أصغر، فقد قرأت بعض الدراسات الجيدة لشباب أعمارهم دون الثلاثين، ولكن أسماء قليلة، أما بمعنى الظاهرة، فلا يوجد اليوم ظاهرة يُمكن تُدعى المشهد الثقافي الفلسطيني.

*** الانقسام السياسي ترك آثارًا وجراحًا عميقة على المجتمع الفلسطيني متجاوزًا السياسة إلى مختلف القطاعات، فكيف كان أثره على الثقافة الفلسطينية وفي ظل حالة التخندق التي أصابت المجتمع الفلسطيني هل هنالك مجال للحديث عن الثقافة الوطنية الجامعة والمثقف الوطني الجامع؟**

إنّ المجتمع السياسي الفلسطيني الرسمي هو مجتمع بلا ذاكرة؛ إننا نعيش الانقسام كظاهرة سياسية ملازمة للشعب الفلسطيني منذ عشرينيات القرن الماضي، عندما كان هناك الشعب من ناحية والزعامات أو المُتزعّمين من ناحية ثانية، ولا لقاء بينهما كان هناك انقسام، وعندما جاءت ثورة الـ 36 كرد فعل شعبي ضد سياسة المُتزعّمين وما هو رسمي، وعندما انتهت الثورة عاد كل شيء كما كان، وفي السبعينيات كان عندنا ظواهر انقسام الصمود والتصدي، ومواقف أخرى والآن فتح ثم حماس ثم منظمة التحرير.

أعتقد أنه من المُعيب –والغباء - أنّ هذا الشعب الفلسطيني الذي عاش آثار الانقسام، وهي سلبيّة باستمرار، منذ عشرينيات القرن الماضي أن يستمر إلى اليوم وهو مُنقسم، هذا ليس عيب سياسي، ولكن هو أيضًا عيب أخلاقي، لأنّ الحجّة «الإسرائيلية» المُستمرة أنه: [ما دام ليس ثمة موقف فلسطيني مُوحّد، فليس بالإمكان أن يعرض «الإسرائيليون» مشروعًا سياسيًا على الفلسطينيين، إلى أن يتوحّدوا]، كما لو أنه ثمة إصرار فلسطيني على وجود موقفين حتى لا يعترف «الإسرائيليون» بنا؛ إنهم بالأصل لن يعترفوا بنا، حتى لو كنّا موحدين، لكن هذا يُعطي على الأقل تسويغ وتبرير للموقف «الإسرائيلي» السياسي من الشأن الفلسطيني.

على المستوى الثقافي أعتقد أنّ الظواهر الفلسطينية الكُبرى انتهت مع رحيل محمود درويش ومجلة الكرمل إلى مجلة أنيس صايغ إلى ناجي العلي وغيرهم، وتبقّى شيء عادي جدًا مُلتحق بالتنظيمات، كل مُثقّف يلتحق برزقه، حاليًا كل مثقف فلسطيني يلتحق برزقه، وغير مهجوس بتقديم شيء جديد للشأن الوطني الفلسطيني، وحتى عندما تظهر بعض الأمور، أنا من وجهة نظري، نقديًا أعتبرها أمور جيّدة، مثل: رواية صدرت في رام الله بعنوان «رام الله الشقراء»، فإنها غالبًا ما تهاجم ويُنكل بها ويُسفّه صاحبها.

لا أعتقد أنه يمكننا حاليًا أن نتحدث عن مشهد ثقافي فلسطيني، إلا إذا أردنا أن نعتبر أن اتحاد الكُتّاب، وبعض الصحف وبعض المجلات تُشكّل مشهدًا ثقافيًا فلسطينيًا، ولكنه مشهد بالتأكيد لا يرقى إطلاقًا إلى حركة تحرر وطني أو حركة وطنية فلسطينية.

*** كناقد، كيف تُقيّم الحركة الأدبيّة الفلسطينية في القرن الواحد والعشرين وأين تتموضع هذه الحركة في السياق العربي أو السياق العالمي وهل لها سمات مختلفة عمّا عرفناه في الأدب الفلسطيني في القرن العشرين وإذا كان لها سمات، ما هي تلك السمات؟**

** بالرجوع إلى ما ذكرتُ آنفًا، إذا كان هناك صعوبة أن نتكلّم موضوعيًا عن شيء يُدعى المشهد الثقافي أو الأدبي

الفلسطيني، فأعتقد أن الحديث عن الحركة الأدبية الفلسطينية في القرن 21، وتموضعها في السياق العربي أو السياق العالمي، هو حديث نافل أو متفائل جدًا، لأنه تاريخيًا كان هناك وحدة عضويّة باستمرار بين الأدب الفلسطيني والحركة الوطنيّة الفلسطينيّة، كان هناك علاقة عضويّة عفويّة، مثلًا؛ نوح إبراهيم بالـ 36، وشعراء آخرين بالعشرينات، وغسان وشعراء الأراضي المحتلة 48، لم تكن –أي الوحدة العضوية بين الأدب الفلسطيني والحركة الوطنية الفلسطينية - بقرار سياسي، كان التعبير عن حالة وطنية فلسطينية عامة، حاليًا هذه الحالة الوطنية الفلسطينية العامة لا وجود لها؛ ليس أنّ الفلسطينيين سيؤون، لكن على الأقل كان هناك منظمة تحرير واحدة يلتحق بها كل الشعب الفلسطيني قبل أن يتبعثر في الشتات، سواءً أوروبا، أو أمريكا اللاتينية، أو أمريكا الشمالية، إضافة إلى ذلك لم يعد يشعر الفلسطيني خارج الضفة الغربية وغزة أنه مُمثّل سياسيًا، وأنّ عليه أن يبذل جهدًا وطنيًا من أجل هذا الرمز السياسي الكبير الموجود. أعتقد أنّ ضعف الحركة الوطنية الفلسطينية أدى أيضًا لتراجع الروح الوطنية المبدعة.

أما عن موقع الحركة الأدبية الفلسطينية، فكما ذكرت سابقًا، أنه في الستينيات كان المشهد الأدبي الفلسطيني مُتفوّق على المشهد الأدبي العربي، كان عندنا جبرا وإميل حبيبي وغسان ومحمود درويش وتوفيق زيّاد في الداخل، وأنيس صايغ وناجي العلي، أما حاليًا لا يوجد شيء.

ينبغي أن يكون هناك صدمة؛ الصدمة الوطنية تعني أن يندفع المثقفون الفلسطينيون، روائيين كانوا أم مسرحيين أم شعراء، إلى الحوار وطرح الأسئلة الحادة والضرورية حول الوضع الراهن، كيف نخرج من المأزق الراهن؟ كيف نستطيع أن نرد على الحصار الإسرائيلي الخانق؟ عندما يُصبح الشأن الوطني موضوع حوار وسجال وطرح أسئلة وتقديم وجهات نظر مختلفة، عند وجود هذا الجهد المُتعدد، الذي آمل أن يكون موجودًا، يُمكن أن نتحدث عن مشهد ثقافي فلسطيني.

***بتقديرك طالما كررنا أو كررت الحديث عن الصدمة، ما الذي سيؤدي إلى تلك الصدمة، هل هي لحظة تاريخية حرجة أو لحظات حاسمة؟**

عندما يرى المثقف أنّ القضية الوطنية هي قضية شخصية وقضية عامة بنفس الوقت، وليست قضية خاصة بتنظيم أو خاصة بمنظمة التحرير، ولكنها قضية خاصة بكل إنسان فلسطيني، عندها يُصبح عندنا مشهد ثقافي فلسطيني يُصبح لدينا حوار.

مثلًا، نخرج من بيروت ونستقر في الخارج ونتبعثر ولا تظهر إلا مقالات قليلة لتقييم هذا الشيء الحزين والكئيب، ويأتي اتفاق أوسلو ولا يُثير إلا حوارًا محدودًا جدًا، يخنقنا «الإسرائيلي» اليوم دون أن يكون لدينا مجلة مركزية.

حتى أكتب أنا في الشأن الفلسطيني ينبغي على الأقل أن يكون هناك مجلة وطنية فلسطينية جامعة، عندما كنّا في بيروت ودمشق على الأقل كنّا نكتب في «الهدف»، نكتب في «الحريّة»، نكتب في «فلسطين الثورة»، حاليًا حتى هذه المراجع تراجعت جدًا.

عند الحديث عن المشروع الثقافي الوطني الفلسطيني، من المفترض أن يكون هناك مشروع سياسي، وعند وجود المشروع السياسي عندها يُمكن الحديث عن سياسة ثقافية.

لقد كان الحكيم جورج حبش يتحدث عن سياسة ثقافية، وأبو إياد كذلك، أو حتى عرفات، كانت تتردد إلى أسماعنا كلمة «سياسة ثقافية»؛ بمعنى أن المسؤول السياسي له علاقة مباشرة بالعمل الثقافي الفلسطيني.

أنا كفلسطيني وفخور جدًا بغسان والقدس وكل الشعب الفلسطيني العظيم والمقاتل، لا أستطيع أن أقول أنّ لدينا اليوم شيء نُباهي به أدبيًا العالم العربي، لم يعد لدينا جبرا إبراهيم جبرا على المستوى الروائي، ولا نظير لمحمود درويش على مستوى

الشعر، ولا ناقد أدبي كإحسان عباس، وبالتالي نحن نُهمّش سياسيًا، ولأنه لا يوجد اهتمام سياسي حقيقي بالقضية الثقافية، فإننا نُهمّش ثقافيًا أيضًا، وهذا لا يجوز.

***برأيك، ما هي أبرز الإشكاليّات في الجبهة الثقافية العربية والفلسطينية؟**

**كلمة «جبهة ثقافية» هي كلمة كبيرة جدًا، لا يوجد جبهة ثقافية. لو سألنا: من هي الجبهة الثقافية العربية؟ شخصيًا، أفضّل كلمة «موقف المثقفين العرب»، فعندما نقول «موقف ثقافي عربي» يعني أن هناك شيء موحّد، وهذا الشيء الموحّد غير موجود، لكن بالتأكيد معظم المثقفين العرب وطنيين ويتعاطفون مع القضية الفلسطينية، ويدافعون عن الحق الفلسطيني، لكن هذا الاندفاع والحماس أيضًا لا يؤطّر لأسباب مختلفة .

*** في ظل كل هذا الذي تحدثنا به، وما تحدثت عنه قبل قليل، وبالإضافة إلى ذلك، وفي ظل الانحدار التطبيعي الذي شهدنا له وجوهًا أدبيّة عديدة، ما هو المآل والأفق لثقافة المقاومة؟ أين تتجلى أبرز عناصر قوة هذه الثقافة؟**

موقفي بالضبط ما يلي؛ ثقافة المقاومة لها وجهان: أن يكون المُثقّف كفرد مؤمنًا كليًّا بحقه الفلسطيني، وأنّ هذا الحق غير قابل لا للبيع، ولا للمساومة، ولا للشراء، عندها يكون مُثقّفًا فلسطينيًا مقاومًا.

الأمر الآخر، يُمكن أن نُطوّر هذا الشيء عندما يكون هناك مبادرة سياسيّة فلسطينيّة تُحاول أن تضع جميع هؤلاء الأفراد المُخلصين للقضية الفلسطينية في إطار مُنظّم له مجلة، وله اجتماع سنوي، وله لقاءات، وله نشاط عربي وغير عربي.

كل عمل ثقافي هو عمل سياسي في النهاية، وبدون عمل سياسي نقدي طليعي فاعل، لن ترى إلا مثقفين فلسطينيين، ولكن من الصعب أن نتكلّم عن جبهة وعن مشهد ثقافي عربي و/أو فلسطيني.

وبالحديث عن التطبيع، برأيي لا يوجد تطبيع، وإنما يوجد استسلام. التطبيع يكون اعتراف متبادل بين طرفين، أما وأن «الإسرائيليين» لا يعترفون بنا اليوم، ولن يعترفوا بنا في المستقبل، فكلمة التطبيع ليس لها معنى، الاستسلام التخاذل أي كلمة أخرى، أما التطبيع فأنا ضد استخدام هذه الكلمة. يمكن للفلسطينيين أن يبنوا مشروعهم الثقافي، ويواجهوا هذا الاستسلام، من خلال مشروع سياسي وطني صحيح. لا مشروع ثقافي صحيح بدون مشروع سياسي صحيح، هذه من البديهيّات، يجب أن يتم طرح مشروع سياسي وطني جديد فلسطينيًا، ينتقد كل ما هو سلبي ومُبدد للجهود في الماضي، وينطلق من مهمات الحاضر، ويسعى إلى تأمين الوحدة الوطنية، لأنه بدون الوحدة الوطنية لا معنى له، ويعتبر إضعافًا لكل الشأن الفلسطيني؛ عندما نطرح مشروعًا سياسيًا فلسطينيًا ننقد فيه ما هو سلبي ونتخلّص من البلادة وبعض بذاءات الماضي، عندها يُطرح بشكل مباشر مشروع ثقافي سياسي فلسطيني.

عندما أتحدث كمثقف فلسطيني ليس لأنني أكتب نقدًا أدبيًا، بل أتحدث بمعنى أنه كيف لنا أن ننقد ما هو سلبي في السياسة الفلسطينية؟ كيف نُجدّد السياسة الفلسطينية في هذا الإطار الخانق؟ كيف نقوم بمواجهة الآخر، سواءً كان عربيًا أو «إسرائيليًا» أو أمريكيًا في الظرف الراهن بشكل جديد؟ لكن كلمة الجديد والتجديد، تقوم على جهد جماعي. الأفراد لا يُجددون إلا عندما يكونون عباقرة، وهي حالة نادرة، أما العمل الجماعي فقادر على التجديد.

*** لم ينته الحديث في الساحتين العربية والفلسطينية عن جدل العلاقة بين المثقف والسياسي، كما قلنا قبل قليل، من تجربتك الشخصية هل من قيمة لهذا الجدل وأين يقف المثقف اليوم إن جاز التعبير؟ أو أين يجب أن يقف على نحو أدق؟**

من السُخف أن يقول إنسان فلسطيني يوجد انفصال بين الثقافة والسياس، فالمثقف الحقيقي لأنه مثقف بالضرورة أن يكون وطنيًا، والمثقف السخيف وغير الفاعل لأنه غير مثقف بالأصل يفصل بين الجانب الأدبي والجانب السياسي، لا يوجد مثقف حقيقي يفصل بين الجانب الأدبي والجانب السياسي، ولا يوجد مسؤول سياسي حقيقي يفصل بين الجانب الثقافي والموقف السياسي.

وهذا لا يُطبق فقط على الشعب الفلسطيني، يُطبق على تاريخ حركات التحرر العالمي كله.

من وجهة نظري، أنّ كل سياسي وطني ينبغي أن يكون مثقفًا وطنيًا. مثلًا، لم يكن أبو علي مصطفى قائدًا سياسيًا ونقطة، بل كان مثقفًا أيضًا، ولا أعتقد بوجود مثقف حقيقي دون أن يكون لديه موقف سياسي، لكن إن أمكن أن يُطرح السؤال بالشكل التالي: في الظرف الفلسطيني الراهن الذي نُحاصر فيه «إسرائيليًا» وأمريكيًا وعربيًا، ما هو الدور الذي ينبغي أن تقوم به الثقافة الفلسطينية؟ والثقافة الفلسطينية بمعنى كل المثقفين.

إن مفهوم المثقف أنه هو الذي يقرأ ويكتب، هو بالأصل مفهوم خاطئ. الثقافة سلوك وقيم ومواقف، أمّا أن نعتبر أنّ هذا مثقف لأنه يكتب رواية فهذا كلام مُعيب، فالطبيب مثقف، والقاضي مثقف، والمحامي مثقف؛ الثقافة هي موقف.

يُصادف هذا الشهر «كانت الذكرى يوم أمس»، الذكرى السابعة والأربعين لاغتيال الأديب والمثقف والقائد السياسي غسان كنفاني، ما هو الشيء المختلف الذي قدّمه غسان؟ وأين هو اليوم؟ وما هي نظرتك للمستقبل، ما المطلوب؟

*أشعر بالحزن والرثاء اليوم عندما أنظر إلى الحالة التي مثّلها غسان كنفاني، لم يعد لدينا ما يساوي شيء من غسان، ورغم أنه لا يوجد لديّ فكرة موضوعيّة كاملة عن وضع التنظيمات الفلسطينية، لكنّي أشعر بالإحباط، فهنالك تنظيمات فلسطينية لم ولا تأت على ذكر غسّان في ذكرى استشهاده أو غيرها، كما أنه لا يوجد عمل سياسي أو نقدي فلسطيني جديد يتحدث عن غسّان.

بالنسبة لغسان، أعتقد أنه مثّل حالة خاصة فريدة في الثقافة الوطنية الفلسطينية، أولًا جمع بين النظرية والممارسة، كان يفعل ما يقول ويقول ما يفعل بدون انقسام، وبدون حسبان، وبدون مُخصصات، هذه الكلمة البليدة –أي المخصصات – التي أعتقد أنها ساهمت في تدمير الثقافة الفلسطينية. كان غسان يكتب لأنه فلسطيني، وكان يعمل بالسياسة لأنه وطني فلسطيني، ولم يكن غسان جزءًا من مفهوم المُحاصصة.

وعلاوة على أنه لم يكن يفصل بين النظرية والممارسة، فقد كان مُتعددًا من وجهة نظر وطنية، كتب الرواية من وجهة نظر وطنية، وكتب المسرح من وجهة وطنية، وقدّم الدراسة الأفضل عن ثورة 36 ا، وكتب عن الحركة الشعرية الفلسطينية في الداخل، وكتب عن الأدب الصهيوني؛ كان متعددًا انطلاقًا من هاجس كيف ندفع بالقضية الفلسطينية إلى الأمام؟ وربما أنه كان من القلائل الذين أدركوا صعوبة وشقاء أن تكون فلسطينيًا مُنتصرًا بسبب القوى المُتعددة التي كانت ولا تزال تحاول خنق القضية الفلسطينية.

وما أزال أذكر له كلمة «لم يختار الإنسان ميلاده لكن بإمكانه أن يختار موته»، وعمليًا اختار غسان موته كما يُريد، بهذا المعنى كان مثقفًا، ولكن كان مثقفًا وطنيًا كبيرًا؛ فهو سياسي كبير، وناقد كبير، وروائي كبير لأنه يرى جميع الأمور من وجهة نظر وطنية.

يُذكّرني غسان غالبًا بناجي العلي، والحالة الفلسطينيّة العظيمة أيضًا، إنه مثال الإنسان الذي يعطي حياته للقضية، ولا يجعل القضية مصدرًا لترفيه حياته.

كان غسان يمتلك قلقًا وطنيًا، وكان لدى محمود دروش قلقٌ كبير في الشعر، وكان ناجي يمتلك نوعًا من القلق؛ القلق ليس بالمعنى النفسي أن يكون الشخص غير متّزن، ولكن أن يعطي جزءًا كبيرًا من روحه للقضية الفلسطينية. ، كيف علينا كفلسطينيين ونحن مستضعفون أن نواجه حالة الاستضعاف؟ كيف نُعبّر أو نُجدد، وكيف نُقدم صيغًا جديدة لندافع عن قضيّتنا؟ نفعل ذلك بالقلق، فيجب أن يمتلك المثقف أو السياسي الحقيقي في الوقت الراهن وفي الماضي نوعًا من القلق.

في ظل هذه الحالة أعتقد أن المطلوب هو التخلّص من كثير من الصيغ اللفظيّة السياسيّة الماضية التي ذهب زمنها، وأن نتقدّم ببرنامج عمل لمواجهة الانقسام الوباء، الذي هو وبيل يفتك بالشعب الفلسطيني؛ ينبغي أن نتخلّص من الانقسام، وأن نتحاور، ولكن ليس إلى الأبد، فعندما نتحاور إلى الأبد يعني أنه ليس هناك حوار، هناك تبادل مصالح. أن نتوحّد فلسطينيًا على الصعيد السياسي ونبني على هذه الوحدة السياسية مشروعًا أدبيًا جديدًا يدفعنا إلى الأمام، وأن ننتقل من «ثقافة النخبة» إلى ثقافة الشعب والحركة الشعبية، وأن نُبدع في خلق تجمّعات أو مراكز عمل شعبية متنوّعة، ينبغي أن يكون هناك تفريعات في التنظيمات الفلسطينية، بمعنى كيف تتجلّى هذه التنظيمات في إطار الشباب، وفي إطار المرأة، وفي إطار الأطفال، وفي إطار الترجمة وفي إطار الرد على الفكر الصهيوني؟

ينبغي أن يكون هناك عمل جماعي، ولكن انطلاقًا من وجود قيادة فلسطينية. شخصيًا، أؤمن بالقيادة، القيادة التي تهجس بالقضية الفلسطينية، وتعيش قلق القضية الفلسطينية ولا تتحوّل إلى مهنة، فعندما تصبح القيادة مهنة تنتهي كقيادة، وعندما يتحوّل المثقف إلى مهنة، ينتهي أيضًا دوره كمثقف. مثلًا من أين تأتي الانقسامات ومن الذي يقودها؟ بالتأكيد ليس الفلسطيني العادي هو الذي يلهث ويُقاتل حتى يقسم وينقسم. كما ذكرت قبل قليل، عندما تتحوّل القيادة إلى مهنة ومصالح ومكاسب تنتهي القضية الفلسطينية، وعندما تتحوّل القيادة من فعل وطني مبادر نقدي إلى مهنة، يأتي الانقسام. وأعتقد أنّ هذا الشيء في إطار التجديد الذي أشرت إليه، يحتاج إلى نوع من الشجاعة المعنوية الأخلاقية الكبيرة التي ينبغي أن تقوم بها فئة، أو مجموعة فلسطينية مُقاتلة، لا تُساوم، ليس من أجل مكاسب شخصيّة، ولكن لا تُساوم من أجل الحفاظ على شرف القضية الفلسطينية.

***ترغب بقول كلمة أخيرة؟**

أطالب بأن يكون هناك – أطالب طبعًا للأبد هذه – مجلّة وطنيّة مركزية، ولو عدد سنوي بعنوان القضايا الفلسطينية الراهنة، حوار وسجال وأسئلة، ولو في السنة مرة، أعتقد أنها لن ترهق أي طرف من الناحية المادية.

أما الحديث عن الاتفاق على إطار ثقافي جامع بعد الاتفاق على برنامج وطني سياسي، فهو حديث «يُرضي الشيطان والرحمن»، فعندما عندما نقول «جامع» سيكون لكل طرف مكان، ومن المحتمل أن يكون أحد هذه الأطراف غير صادق، أو غير أمين، ولا ضرورة لوجوده، لذلك نقول: إطار وطني شامل، الوطني يسبق الجامع والشامل، لأنّ الأولويّة لما هو وطني.

أنا مسرور جدًا، وقد تستغرب، أنه لحد الآن هناك طرف فلسطيني يتحدّث عن غسان كنفاني، قد يبدو كلامي مؤلمًا، ولكن عمليًّا هناك شيء موجود، أقترح أن تنظر إلى جملة المجلات والنشرات الصادرة عن جميع الأطراف الفلسطينية، أنا متأكد أنّ هناك بعض الأطراف لن يمر على اسم غسان.

وبالعودة لحديثنا عن «المشهد الثقافي الفلسطيني» فسأتناوله في مقال تفصيلي في العدد القادم من الهدف.

نبي فلسطين المقاتل

حسين البدري– كاتب وروائي من مصر

لماذا عاش غسان كنفاني فيما طوى النسيان ذكرى قادة ومثقفين فلسطينيين آخرين ؟ تبدو الإجابة على السؤال صعبة لكنها ليست كذلك .

لقد تضافرت عوامل عديدة في نسج الهالة الرسولية التي تحيط بغسان الذي يبدو في المخيلة العربية بعد 47 عامًا على استشهاده، كمثقف يقف وحيدًا في منطقة يغمرها الضياء المنبعث من مسيرته، كتاباته، انتماءه للتنظيم الأكثر راديكالية في الدفاع عن فلسطين انتهاءً بجريمة اغتياله المروعة في سن مبكرة، حتى خطاباته الغرامية الآخاذة يلوذ بها أولئك الذين يعذبهم جوى الحب، إنه يبدو كمسيح فلسطيني معاصر «لم يأتِ ليلقى على الأرض سلامًا بل سيفًا»، رسالته تحرير كامل التراب الوطني، وجيشه وحوارييه في مخيمات اللاجئين، يحرضهم «لك شيئ في هذا العالم فقم».

لم يكن ظهور غسان كنفاني في ستينيات القرن الماضي منبت الصلة عن واقعه الاجتماعي والسياسي، المد الثورى العارم وتشكل الحركات العنفية بلور ظاهرة ثورية فلسطينية كان هو أحد أبرز رموزها، فيما الحنين الراهن البادي على مواقع التواصل الاجتماعي عبر استدعاء مقولاته واقتباسات من نصوصه الأدبية (لا يشاركه في ذلك إلا محمود درويش الذي عاش نحو 40 عامًا بعد استشهاد غسان عن 36 عامًا)، يؤكد الحاجة إلى صورة البطل المفتقدة في الوعى الجمعي العربي في الرموز الثقافية والسياسية المعاصرة التي تملأ الفضاء بحضور أشبه بالغياب .

كان غسان ابن سياق تحرري، وكان من البديهي أن ينتج هذا السياق حاملي أفكاره (مثل فرانز فانون في الثورة الجزائرية وغيره)، وقد أصيبت الثورة الفلسطينية في مقتل بغيابه ثم من بعده وديع حداد، الثنائي لم يعوضهما أحد حتى الآن من كل القوى الفلسطينية .

كان غسان في إبداعه الروائي والقصصي بالغ الدقة والوضوح في آن، لم يلجأ إلى الغموض إلا في صفحات معدودة من كل إنتاجه الأدبي، لم تكن كتاباته ملغزة وعصية على الفهم، شخوصه الروائية والقصصية مثل معظم الفلسطينيين، تحمل همهم الوجودي في ضياع الوطن، وتوقهم إلى لقمة عيش شريفة في الشتات، لقد رأوا أنفسهم في أم سعد وأبو أسعد ومروان والصغير الذي حمل مرتنية خاله إلى صفد، استطاع غسان بحس أدبي بالغ الرهافة أن يصور حيوات الفلسطينيين في زمنه بامتياز .

غسان كنفاني لم يكن بطلًا تراجيديًا يحمل قلمه ضد عصابة استفادت من كل المنجز البشري في عملية إبادة شعب آخر وتهجيره من وطنه وسرقة أرضه، إنما حمل صليب طفولته المغدورة في عكا لحظة التهجير وحوله إلى فوهة بارود، وبعد استشهاده صارت كتاباته بمثابة «كتاب مقدس» مداده الدم، وهو نفسه غادر منزلة الكاتب الموهوب المناضل إلى فضاء يخصه وحده، حيث لا يشاركه أحد .

* *

في بدايات مايو الماضي غادر صديقى أحمد جابر مصر، واضطر لأسباب قهرية أن يترك لدي بعض من كتبه، كان منها ثلاثة مجلدات لغسان كنفاني، ناصر ابن أحمد (كما أخبرني والده) بكى وهو يودع القصص والروايات التي تربى على قراءتها، هذا التأثير البالغ لكاتب رحل منذ ما يقرب من نصف قرن في روح طفل صغير تقريبا هو نفسه الذي عاشته الأجيال العربية التي تفتح وعيها في بداية الألفية الثالثة وتيقنت من تخاذل النظام العربي الرسمي عن نصرة الانتفاضة الثانية، ثم التأمر على شعب العراق وتقديمه لقمة سائغة للإمبريالية والغزو نكاية في صدام حسين، تلك الأجيال لاذت بكتابات غسان وبرهنت عن عبقريته عندما أدان القيادة الفلسطينية والعربية في «رجال في الشمس» عبر شخص «أبو الخيزران» ووصمه بالعجز والتسبب في مقتل الفلسطنيين ثم سرقتهم أيضًا، وهذا ما يحدث حتى الآن .

هذه الأجيال العربية هي التي تعيد في الوقت الراهن اكتشاف غسان كنفاني وتراه نبي مقاتل من أجل الحق الفلسطيني، وتقض بصوته المستعاد من صمت القبور البارد مضاجع إسرائيل التي أرادت أن تسكته للأبد، لكنها من حيث لا تدري صنعت أسطورة عربية تلهم الملايين للمقاومة وتشحذ هممهم للكفاح، لقد صنعت دولة الاحتلال بجريمتها البربرية كابوسها الذي صار في الوقت نفسه أيقونة لحلم شباب العربي في الوطن المحرر .

في ذكرى استشهاد غسان (كان ليبلغ اليوم 83 عامًا ويصبح تقريبا في عمر جدي، لكنني اعتبره روائيًا وإبداعيًا شقيقي في الدم)، وأنا أشرُف بالكتابة عنه في المجلة التي أسسها وترأس تحريرها أقول بـ«الصوت الحياني»: طبت حيًا وطبت شهيدًا وطبت رفيقًا في طريق الثورة .

استضافت شخصيّاتٍ تمثّل ثلاثة أجيالٍ

"ندوة غسان كنفاني" الثقافة الفلسطينية من واقع ثلاث تجارب شخصية

عقدت بوابة الهدف الإخبارية ندوة الشهيد غسان كنفاني التي تُنظّمها بصورة دورية، تحت عنوان: "في ذكرى استشهاد غسان كنفاني: الثقافة الفلسطينية.. تجارب شخصية"، حيث تزامنت مع الذكرى السابعة والأربعين لاستشهاد المناضل والمفكر والأديب والقائد السياسي غسان كنفاني. وأدارها الصحفي والكاتب السياسي هاني حبيب، واستضافت عبر تقنية "الفيديو كونفرنس" من بيروت، الكاتب والروائي رشاد أبو شاور، ومن غزة الفنان التشكيلي فايز السرساوي، والروائي يُسري الغول.

وفي تقديمه للندوة نوه الصحفي حبيب إلى أن الصحافي والروائي رشاد أبو شاور كان قد «تسلّم وسام الاتحاد العام للصحافة العالمية، وأنّه دخل إلى الرواية والأدب من بوابة الصحافة». تاركا بعدها المجال للضيف للحديث عن تجربته الشخصية في المجال الروائي والصحفي.

وبدأ أبو شاور الحديث موجهًا التحية للأهل في قطاع غزة، وقال: «يُشرفني أن يصل صوتي إليكم، وأن يكون هذا الصوت على إثر خُطى غسان كنفاني، الذي حضر إلى القطاع في العام 1965م، وشارك بالمؤتمر الأول للأدباء والكتاب الفلسطينيين».

وأضاف: «غسان كنفاني كان واسع وعميق الحضور، هو روائي وقاصّ، وكتب قصيدة النثر، وهو إعلامي كبير، وهو خطاط ورسام، وهو كاتب شديد الجدية، وكاتب ساخر أيضًا، كما نقرأ في كتاب فارس فارس، الذي يضمّ كتابات ساخرة وعميقة، والتي نشعر الآن أنه يكتبها عن أحوالنا نحن العرب، عن الفن والموسيقى والصحافة»، وتابع « كان مسكونًا بأحوال الإنسان في الوطن العربي كله، وكان يزور أرجاء هذا الوطن كله من خلال القضية الفلسطينية، والرؤية الشاملة للصراع مع الكيان الصهيوني».

وأردف: «كتب عنه القاصّ والروائي الكبير يوسف إدريس مقدّمة أعماله القصصية، وتوقف عند أمر وهو أن الكتابة قضية، وأن كاتب القضّية يحشد لها كل طاقاته، وغسان كاتب القضية؛ أولاً كان موهبة كبيرة وهائلة، وحشد بموهبته كل طاقاته: الثقافة الواسعة، المعرفة، المتابعة، معرفة العدو؛ من خلال أدبه وإعلامه، وكتب عن هذا كتابه: الأدب الصهيوني».

«وغسان كذلك كاتبٌ سجاليّ»، يُضيف أبو شاور، «ومن يعود الآن لقراءة سجالاته الفكرية يُدهَش، كيف له في عمره المبكّر ساجل من يُفترض أنه أكثر خبرة ومعرفة ودلالة فكرية، والمفاجأة أنّه كشف ضعف جوانب في تفكيرهم وطروحاتهم، لأنّهم في الجوهر لم يكونوا منتمين لقضية، بل كانوا أميل للاستعراض وكانوا أنانيين، بدون ذكر أسماء، وهؤلاء تكشّف فيما بعد أنّهم لم يكونوا مخلصين للفكر الذي ادعوا الانتماء إليه».

وزاد ضيف الندوة أبو شاور، «المخرج الكبير توفيق صالح، وأنا عرفته عن قرب وكان يقيم بدمشق، عندما قدّم رواية غسان (رجال في الشمس) اختار للفيلم اسم (المخدوعون) وذلك لأن السينما السورية أنتجت فيلمًا بعنوان رجال تحت الشمس، أبو الخيزران في رواية غسان يقول: أنا السائق، لمروان وأبي القيس وأسعد، لكنّه في الفيلم يقول: أنا القائد، وهذا ما كشف الرؤية الثاقبة للمخرج التقدمي صالح، ومعناه: كفى اصمتوا، أنا من سأوصلكم... إلخ».

ونوّه أبو شاور إلى مقالة كتبها حين كان في بيروت، لجريدةً كان يترأس تحريرها، عنوانها: «احذرُوا عودة أبي الخيزران»، مُضيفًا «لكن للأسف، لم يكن الناس يقرأون بانتباه، كانوا مأخوذين بالحماسة والخطاب الغوغائي التضليلي الكاذب، وكان أن أخذنا أمثال أبي الخيزران إلى ما نحن فيه».

وأوضح أنّ «قصص وروايات غسان تتجذّر في معانيها وأبعادها، وتُعلم في معانيها أبعادَها، وقصصه القصيرة مذهلة، قدّمته واحدًا من أعظم كتاب القصة القصيرة العرب، وأنا أحكي رأيي هذا ليس كروائي وحسب، ولكن ككاتب قصة قصيرة منذ العام 1966».

وروى أبو شاور أنّه كان في أحد الفصائل الفلسطينية وكُلّف أنّ يذهب رفقة الشاعر العراقي مؤيد الرواي إلى غسان في مجلة الهدف، للتنسيق بين الفصيلين، وبعد استقبالهما ضاحكا قال غسان «السياسيّون هم من يُنسّقون، أما نحن فنحكي في الهدف (الأدب)»، وجلس يقرأ لهما نصًا من عمل جديد كان يكتبه، فقرأ لنا أجزاء من «برقوقً نيسان»، ثم كان الحديث عن الفن والأدب ودور الكاتب والأديب والمثقف

في القضية.
واستعرض الروائي أبو شاور مواقف أخرى تدلل على تواضع غسان كنفاني، الذي «كان يُعد القهوة بيديه لضيوفه، ولم يكن يُغلق باب مكتبه في الهدف، إذ كان مفتوحًا دومًا لكل من يزوره».
وبعد أن أنهى أبو شاور مداخلته، قدم الصحفي هاني حبيب ضيفه في الأستوديو الفنان التشكيلي فايز السرساوي، قائلًا: «ننتقل الآن إلى تجربة جديدة، نتعرف فيها على غسان كنفاني صاحب الحضور المستمر من خلال تعاقب الأجيال، واستمرارًا لما يُقال بأنّ الشهيد كان بيانًا سياسيًا للثورة الفلسطينية من خلال أعماله المتنوعة، ننتقل إلى تجربة الفنان الكبير فايز السرساوي في الفن التشكيلي، سيّما وأنّ كثيرين من الأجيال اللاحقة ربّما لا يعرفون غسان كفناني تشكيلي، مع التنويه إلى أن تجربته في هذا المجال لا تقل عن قدراته وإبداعاته الأدبية».
وفي مداخلته، بدأ الفنان السرساوي بالقول: «لا يختلف اثنان على القيمة الفكرية الثقافية الإبداعية متعددة المواهب لهذه القامة الثقافية السياسية الكبيرة، ومهما قيل وسيُقال، أعتقد أنّه لن يتم إيفاء هذا الشهيد الفنان والأديب الكبير حقه وقدره».
ولفت إلى العلاقة الخاصة والمتبادلة بين الأدب والفنّ، وتأثير كل منهما في الآخر، وقال «إنّ الأدب فنّ النص، وفن الخيال المكتوب نصًا»، وأشار إلى أن عدد كبير جدًا من الأدباء والكتاب، عالميًا ودوليًا وفلسطينيًا، كانت لهم تجارب فنية وتشكيلية، على اختلاف أدواتها التعبيرية، منوهًا إلى أنّ «الجانب الإنساني المكمّل لشخصية المبدع عادة ما يتفرع عنها اهتمامات وهوايات تصبّ أو تتوازى مع اهتمامه الأبرز في الجانب الإبداعي».
وهُنا، استثمرّ مدير اللقاء مُستهلّ مداخلة الفنان السرساوي لتوجيه سؤال إلى ضيفه من بيروت، الروائي المبدع أبو شاور، إن كان له تجارب سابقة في مجال الفن على اختلاف أدواته التعبيرية، ليردّ الروائي، ممازحًا «بأنّ خطّه في الكتابة رديء، ولحسن الحظ فإنّ خطّه في السياسة ليس كخطه في الكتابة»، مُضيفًا أنّه كذلك «حاول في وقت مبكر الرسم لكنّه اكتشف أنّه لا يجيده».
وقال إنّ السؤال الذي يُراودنا دومًا، هو

عن بدايات غسان في الاهتمام بالجانب الفني، والسؤال المرتبط بها؛ لماذا يذهب أديبٌ لطرق باب إبداعي آخر، في وقت استطاع فيه تحقيق كل هذا القدر من الخلق والابتكار والإبداع في جانب مختلف.
وفي معرض الإجابة على التساؤليْن، قال الفنان التشكيلي «يقول علماء النفس أنّ العظماء ربّما يستشعرون أنّ حياتهم ستكون قصيرة، لذا يُريدون أن تكون إسهاماتهم في كل شيء وفي كل جانب»، وهذا ما نلحظه في حياة الأديب عالي القامة غسان كنفاني: في الأدب والصحافة والنقد والموسيقى.
وطرح السرساوي تساؤلًا حول: موقع إبداع غسان كنفاني في خارطة الفن التشكيلي الفلسطيني، وفي إطار الإجابة عليه أوضح أنّه «ينتمي إلى جيل من المبدعين الكبار، ترافقوا معًا وتأثروا بشكل كبير بأحداث النكبة الكبرى، مثل رائد التشكيل الفلسطيني المعاصر اسماعيل شمّوط، وآخرين كمصطفى الحلاج وكامل المغني وسليمان منصور ونبيل عناني، وليس آخرهم فتحي غبن، هؤلاء الذين اكتووا بنار النكبة، ووجدوا أنفسهم في خضمّها، لذا وأمام هذا المُعترَك لم يكن أمامهم إلّا طرق مختلف أشكال التعبير والإبداع لنقل الرسائل والتعبير عن الواقع المرير الذي أحدثته النكبة».
وأضاف «لم يكُن غسان كنفاني بعيدًا عن هذا الحدث- النكبة- التي كانت بمثابة زلزال هزّ الكيانية الفلسطينية، وكانت نقطة التحوّل عنده، حينما طلب من طلّابه في الفصل رسم (صحن فواكه) فلم يجد من أيّ استجابة ليُدرك على الفور أنّ هذا الموضوع ليس مناسبًا لطلبة يعيشون في المخيّم، ويدرسون في مدرسة تابعة للأونروا، وبعدما استأسف لنفسه وفتح شبابيك الفصل وطلب منهم رسم ما يُشاهدونه وما يُريدون، فكانت رسوماتهم كلّها عن حياة المخيم البسيطة».
وأشار الفنان التشكيلي إلى أنّ غسان أنتج نحو 36 عملًا زيتيًا، حسبما يقول شقيقه عدنان، وأعداد كبيرة، يصعب حصرها، من الرسومات والاسكتشات التي رُسمت بالحبر على الورق، بالأبيض والأسود، وأغلبها رافق أشعاره وكتاباته في الصحف، في بيروت ودمشق».
ونوّه إلى أنّ ما نُشر من أعمال غسان كنفاني، المرسومة بالزيت، تقترب من 17 عملًا، ساهمت شقيقته فايزة بجهود كبيرة في جمعها والاحتفاظ بها، كما كان لها الدور الكبير أيضًا في تطوير هذا الجانب الفني في شقيقها الأديب الشهيد غسان، بتوفير متطلبات الرسم والأدوات اللازمة له.
وعن بدايات تشكّل الجانب الفني في شخصية غسان كنفاني الثقافية، رأى مُدير اللقاء هاني حبيب، أنّه «ونتيجة لعمله الصحفي ورئاسته لمجلة الهدف، كان لزامًا أن يكون هناك غلافًا لهذه المجلة، وهذه المجلة كان حجمها كحجم التابلويد الآن، أي كحجم البوستر، لذا اضطرّ أن يصنع اسكتشات والأغلفة للهدف، وعددها بالمئات، سواء الأغلفة الرئيسية أو المستقلة، بمعنى أنّه وظّف

قدراته من باب الإلزام والضرورة، وفيما بعد بحث عن مصممين لغلاف المجلة، وكان أن اكتشف وقتها الفنان الكبير محمود الداورْجي كمصمم للمجلة، وهو فلسطيني وكان حارسًا للمرمى في المنتخب اللبناني».

وانتقل مُدير اللقاء إلى ضيف الندوة الثالث، في الأستوديو، الروائي يُسري الغول، وقدّمه بالقول إنّه أحد أهمّ المعبرين عن الجيل الجديد الذي يعيش بالتوازي مع غسان كنفاني، للتأكيد على أن الرواية لم تم، وفي حضرة غسان، تستمر وتزدهر، بجيلٍ مبدع أعطى ويُعطي، ويتطلع نحو المُستقبل.

تحدث الروائي الغول عن الحالة الثقافية الفلسطينية، قائلًا: «إن كنا سنتحدث عن ذلك، سنتحدث عن الكثير من المعيقات، لكن رغم ذلك هناك أمل».

وأضاف «إذا أردنا الحديث عن غسان كنفاني، فيجب أن نتحدث عن سميرة عزام التي كانت معلمة وراعية له، وهي كاتبة قصصية ملهمة». وتابع أن «هذا لا يعرفه الكثيرون، ومن واجب الجمهور أن يعرف أن سميرة عزات بنت عكا كانت لها اليد الطويلة في بناء الوعي والأسلوب الفني والسردي لدى غسان كنفاني، وذلك من باب العرفان لها».

وتحدث الغول عن امتداد الرواية الفلسطينية، وقال: «غسان كنفاني كان يجد الحاضنة الحقيقية لتبني إبداعاته، لكن الكتّاب اليوم في فلسطين لا يجدون الراعي لهم، وذلك بسبب الوضع وآثار الانقسام».

وأعرب عن أمله في أن تتحسن الأوضاع ويلتئم الشمل الفلسطيني لإعادة توجيه البوصلة، ولأن يكون الأدب والرواية الفلسطينية ناضجة، تتحدث عن الهم الفلسطيني بأعراض المرض، وهو الاحتلال.

وتابع الروائي الغول قوله: «إن الرواية الفلسطينية إذا قارناها بين الأجيال، فالرواية الحالية أخذ البعد الإنساني دورًا كبيرًا فيها، فالشباب الجديد الروائي لم يعد يعبأ في الحديث عن الاحتلال، وأصبح يتحدث عن واقعه وهمومه الموجودة في غزّة، وأن الحق أصبح أقصى طموحه، فالروائي اليوم يتحدث عن أزمة المعبر والسفر من منظور إنساني، لا مشكلة سببها الاحتلال، وإذا ما تمت ترجمة هذه الرواية فإن القارئ العالمي لن يفهم أن سبب هذه المشكلة الإنسانية الاحتلال».

وقال على المؤسسات الفلسطينية الرسمية أن تعيد الاعتبار وإذكاء وعي الشباب الفلسطيني، أن الاحتلال هو سبب كل المشكلات الإنسانية التي يعاني من الشباب والفلسطينيين، وهو الاحتلال الذي انتهك كل حقوقنا.

الروائي الغول أضاف «نحن ككتاب شباب لنا آمال وطموحات، وإذا تحدثنا عن أبرز المشكلات فنحن نعاني كثيرًا بأنه لا يوجد دور نشر فلسطينية». وتطرّق إلى تكليف الوزير السابق إيهاب بسيسو برئاسة المكتبة الوطنية، وقال «أملنا أن تكون خطوة لتحسين حالة النشر في فلسطين، وأن تساهم في حفظ حقوق الكتّاب والروائيين الفلسطينيين، وأن يكون لهم رقم نشر وطني».

وقال إن «الشباب الكتّاب اليوم لا يملكون المال ليطبعوا، والمؤسسة الفلسطينية الرسمية لا تقوم بالطباعة وميزانيتها ضعيفة جدًا، فرسالتنا لكل صناع القرار، أن الرواية الفلسطينية اليوم باتت في خطر لأنها تواجه رواية إعلامية وأدبية وفنية إسرائيلية ضخمة، فالعالم الذي يقرأ في القطار وعلى شاطئ البحر، يقرأ من منظور دولة الاحتلال، بمعنى أننا أصبحنا جلادين في حين نحن الضحايا». وأكمل قائلًا: «نحن نتحمل جزء من المسؤولية، نحن بحاجة لدعم الإبداع الفلسطيني الشاب، دعم طباعة الكتب والروايات والشعر، دعم الفن والجداريات واللوحات الفلسطينية».

من جانبه، قال حبيب: إن يسري الغول تحدث عن هذا الأمر في روايته «الموتى يبعثون في غزة»، وأشار إلى أنه استعار في هذه الرواية دور ارنست همنغواي في روايته «الشيخ والبحر»، وقد تطرق (الغول) إلى الوضع الفلسطيني في روايته المذكورة، والتي تصف وتبين الوضع والحالة الفلسطينية بشكل كامل.

ووجه حبيب السؤال إلى يسريً الغول قائلًا: «كيف بتجربتك تناولت هذه المسائل بشكل بمعالجات روائية، وهي التي تحدثت عنها هنا اليوم؟». الغول تابع قائلًا: «أنا ابن مخيم، وتأثير المخيم سواء إيجابي أو سلبي، كان موجودًا، فأنا ابن بيئتي، والكاتب ابن بيئته».

وأضاف «نحن نفكر بشكل آخر عما يفكر به الأدباء الآخرين، نحن نمتلك أدوات العولمة، ونحن نتأثر ونؤثر، ويجب على الرواية أن تركز على جانبين، الجانب الإنساني والجانب الأدبي، بأن يصبح النص عالميًا، أن يكون ممكنًا قراءته من الآخرين، فليس كل الأشخاص يؤمنون بما نؤمن نحن، لذلك يجب التركيز على المعتقدات التي تؤمن بها الإنسانية، وأشار لمقولة علي ابن أبي طالب (إذا لم نكن أخوة في الدين فنحن أخوة في القلب)».

وقال: «لم نعد بحاجة للفذلكة في النص اللغوي، إنما نحتاج إلى عمق الفكرة والنص، وتجربته الإنسانية التي تطرح القضايا الوطنية، لكي توصل الرسالة بشكل جيد إلى العالم، ليتعاطف معي في هذا المكان الذي يحاصره الاحتلال منذ عقود».

إنه زمن الاشتباك: زمن غسان يكرر ذاته

د. انتصار الدّنّان–أستاذة في الأدب العربي–لبنان

تلك الهدن التي كانت تعطى في أيام الحروب التي لم تنته بعد، سمحت للعدو أن يمد براثنه في أرضنا. قالها غسان كنفاني قبل خمسين سنة. تلك الإجازة من القتال تجعل المقاتل يتقهقر، ويتقاعس عن النضال، فالقتال الذي ابتغيناه وأردناه، والذي أراده غسان هو ذلك الاشتباك الدائم مع العدو، الذي يجب أن يكون، وهذا الاشتباك كان مطلبًا ضروريًّا وملحًّا من غسان للمناضلين الذين سيسلكون دربه من بعده، لأن زمن الاشتباك يجعل المرء متأهبًا دائمًا لمواجهة العدو.

هو الزمن ذاته يتكرر. زمن الجوع، والقهر، والفقر، وأجيال تفنى في الغربة التي لا نعلم بعد لها حدودًا، حيث إننا في صراع مع ذواتنا، أنعود في ظل هذا القهر والانكسار ؟

هو الاشتباك حول البحث عن لقمة يسد فيها الناس جوعهم الذي لم ينته منذ أن لجأوا، هو المخطط المراد لهذا الشعب أن يسيره، فغسان يقول في قصته (الصغير يذهب إلى المخيم):» فقد كان يتعين علينا أن نجد ما نعبئ به سلتنا: أمام الدكاكين. وراء السيارات. وفوق المفارش أيضًا إذا كان المعني في قيلولة أو داخل حانوته»، وهو المشهد يتكرر اليوم في مخيمات اللجوء للعديد من الأطفال الذين صاروا يرغبون بالخروج من المخيم، لأن أبوابه صارت تطبق على صدورهم. هي غفلة البائع يأخذ فيها الأطفال ما يجدونه مما سيرمى من فواكه أو خضار.

وأنا أقول لغسان:» هاجسك الذي كنت تخافه خلقوه، وجسوا فيه شعبنا الذي صار زمن الاشتباك عنده لقمة طعام. وبالفعل الباحث عنها صار كالمقاتل الذي لا يعرف كيف يمر بين طلقتين طوال نهاره.

ليس المهم نوع الطعام، إن كانوا يرغبونه أم لا، لكنه البحث الدائم عن ذلك القهر المستمر.

فهنا مهمة كل فرد البحث عن نفسه، والبقاء على قيد الحياة ما استطاع إليها سبيلًا، إنه الاشتباك الذي يعيشه الفلسطيني في ظل هذه التجاذبات كلها، صفقة قرن، وعدم تمويل وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين، توطين. كل ذلك يجعل من الفلسطيني دمية في أيدي من بيده القرار بحسب زعمه، لكن ربما لا تصح هذه المقولة، لأن الفلسطينيين في زمن الاشتباك يكونون في خندق واحد.

ليس مبكيًا أن نقول بأننا بتنا نشعر بالهزيمة في داخلنا، ولا نستطيع الاستقواء على ذواتنا، لأنها الحقيقة المرة، لأن العالم كله يركض وراء الفلسطيني، يريد أن يقبض عليه، لينتزع آخر معاقل الحرية التي تتغلغل فيه، هي الروح التي مازالت تؤمن بأن فلسطين لك.

غسان في قصته ذاتها يصف لنا حالة ضياع رابط الدم، عنده ضاع ذلك الرابط بسبب الخمسة ليرات التي كان الجميع ينوي أن يستولي عليها. وفي زماننا اليوم يضيع رابط الدم أمام التغول على تلك الأرض التي يغتصبها العدو منذ أكثر من سبعين سنة.

الممسك بتلك الأرض كالولد ابن العشر سنوات القابض على الخمس ليرات التي وجدها بعد جوع مزمن، يخاف أن يقبضوا على يديه ويأخذوا منه تلك الأرض التي يلهث للحصول عليها العدو بكل الطرق الممكنة.

ابن العشر سنوات احتفظ بالخمس ليرات إلى أن ضاعت منه بعدما تعرض لحادث، وغسان من خلال قصته يريد أن تظل اليد قابضة على فلسطين، وأن لا تضيع في ظل أحداث تتالى من أجل سلبها بأجمعها.

ماهو المخيم يا غسان ؟ أن يحدث ذلك كلّه!

مروان عبد العال– روائي وتشكيلي وقيادي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

تدور الفكرة في مرايا المخيم و بعد 47 سنة على استشهاد غسان كنفاني، تلك الفكرة المشحونة بكاريزما نادرة لا زالت تمتلك قوة الإلهام والتأثير والتواصل، فكرة مستمرة في حركة تتواصل في خلايا عقله وقلبه، في حياته واستشهاده وذكراه، ومفاعيلها بمرور السنين تتواصل دونما انقطاع. وهو المثقف الفاعل والأخلاقي بالدرجة الأولى وتستجد أسئلته المفككة بسخرية لخبث هذا العالم، كما تعودناه المثقف الذي يفسد على الأنظمة حفلاتها التنكرية.

لعل غسان كنفاني الأجدر في متابعة أخبار أبطاله في المخيم، والأقدر في طرح السؤال مجدداً، وفي وصف ما يستحيل وصفه، من مشهدٍ مفترض في مسرح اللا معقول، خبرة التحليق في المتخيّل والتماهي بملامحه الأسطورية، كما لو أن أحدنا يتربص بذاك الخيط الخرافي الذي يرسم تقاسيم وجه التاريخ بشكل مشوّه، ويتأرجح على قرنيّ ثور هائج، ولجعل القنديل الصغير يرتعد بين يدي حنظلة، وهو يتسلق سلما يبحث عن الشمس، ليس داخل القصر هذه المرة، بل خلف البحار .

ما هو اللا وطن؟

ماذا كان سيقول لو وجد الحصان الأنيق مذبوحاً على باب المخيم؟ والرجال مع البنادق في ساحات المدن بانتظار البرابرة، والبلاد تمزقها مصارعة همجية لثيران شاردة من العصر الحجري. نجده في اليراع النازف يرنو إلى أفق جديد في أسطورة باقية بعيون فتاة صغيرة تحمل زهرة..

ولكن حدث ذلك كلّه.. وخاصة أن البطل في «عائد الى حيفا» المولود فيها، كان سؤاله لزوجته بعد سنوات على الاقتلاع، وفي زيارة مستعجلة، طرحت مقارنة بين الوطن والمنفى، فكان سؤاله العميق والبسيط «أتعرفين ما هو الوطن يا صفية؟ الوطن هو ألا يحدث ذلك كله». لكن الأمر مختلف إن كان السؤال لجيل لا يعرف اساساً ما هو الوطن، وطن يحبه ولكن لم يعشه ومستعد للموت في سبيله، مقاربة اخرى بين جيلين، جيل يعرف الوطن ومعنى العيش بدونه، وجيل لم يجرب ولكن يعرف معنى اللاوطن، ويعرف بقوة ما هو المخيم؟!.. فان كان جواب الاول أن لا يحدث ذلك كله، فالمنفى يلغي أداة النفي، ليحدث ذلك كله.

يحدث ذلك كله، ولا شك في الأمر ؛ ففي ذاكرة المخيم بعض من رائحة البلاد، لم يشمها قبل ذلك ولكنه يحدث، ونكهة البرتقال التي لم يذقها فعلاً، والثوب المطرز الجميل، تحيكه ما تبقى من نساء البلاد .

يحدث أن تجد في كل بيت فلسطيني خارطة، أو صورة على الحائط، أو مفتاح في عنق عجوز، أو حكاية حزن، وأمسيات تختلط فيها يوميات من تفاصيل ومواسم وحيوات وشهداء، وعقال جد برائحة الارض، وكوفية تستلقي على كتف شاب، وشهادات مدرسية باهتة اللون، وعائلة توزعت على أقطاب الأرض.

ما حدث ويحدث في قصته القصيرة (الصغير يذهب إلى المخيم) كتب «.... كنا نقاتل من أجل الأكل، ثم نتقاتل لنوزعه فيما بيننا، ثم نتقاتل بعد ذلك. ثم في أية لحظة سكون، يخرج جدّي جريدته المطوية باعتناء من بين ملابسه ناظراً إلى الجميع بعينيه الصغيرتين المتحفّزتين، معنى ذلك أن خمسة قروش قد سرقت من جيب ما – إذا كان فيه هناك خمسة قروش –أو من مكان ما...»

خزان المخيم والشمس

يحدث ذلك كله، يوم استحال المخيم إلى خزان لا تدقه الشمس، وممنوع على قبضات الرجال أن تزعج مضاجع النيام، لا ترى ما خلف جدرانه التي تنمو بصمت وتقفل طريق الشمس، وتتشح الحارات بألعاب طفولية وكوابل صدئة وأسلاك كهربائية مكشوفة وشبكات عنكبوتية. تنساب مصارف المياه الآسنة تتحد في تشكل في الطرقات لتعانق المجاري المكشوفة، فتبدو كلوحةٍ تعبيرية

عبثت بها حاجة النزلاء، واختلطت فيها أسماءهم وذكرياتهم وهواجسهم، كأنهم الآن في حالة نزوح دائري، قديم وجديد، لجوء مكرر، في حالة إياب وذهاب، من جنسيات مختلفة، من أمكنة وحروب همجية متعددة، ولكنهم يشبهون كثيراً من غادروا الجليل يوماً. المخيم أن يدفن الأحياء وينهض الشهداء، مثل مجزرة القرن التي يقسم أنها لن تتكرر ولكنها مستمرة، يحدث ذلك في رائحة الأزقة والجثث الحية ومرضى بالربو أو أمراض وآفات أخرى عديدة، وضحايا زواريب الرطوبة والعتمة والاختناق، في تلاحم بين الموت بالساطور وموت بالهواء الملوث. والقاتل في الحالتين واحد وثابت، والضحية ذاتها ولكنها متحركة ..!

خيمة عن خيمة مرة أخرى

تعرف ما هو المخيم؟ إن امتلاك ساعة عداد كهرباء من شركة الكهرباء يعتبر شكل من أشكال التملك، والتملك يعني التوطين! يعني بيع فلسطين!.. بيع فلسطين بساعة عداد كهرباء! أنت تريدها لا لتدفع الفاتورة، وأن تكون في قلب النظام وبالقانون، بل لإنك تخليت عن فلسطين!

يحدث ذلك كلّه.. كما كتبت ووصفت وقلت عن أم سعد «...هي المسحوقة الفقيرة المرمية في مخيمات البؤس.. نعم المخيمات التي عشت فيها ومعها.. ثم أضفت: لست أدري كم عشت لها..» من أجل الموت بصعقات الأسلاك الكهربية؟ أزقة المخيم التي من الموت السلبي.. والعشوائي!

يحدث ذلك كله، و«سعد» ابن المخيم يبحث عن مكان ومستقبل وأرض لأحلام جديدة، في بلاد المنفى البارد، و«أم سعد» تجمع ألبومات الصور في حقيبة، وتتمنى لأحفادها لجوء إنساني بشروط هجرة عصرية، وطلق زغرودة إن استطاع «سعد» أن يلم شمل العائلة في خيمة جديدة، وتوزع الحلوى حين ينال التأشيرة.

يحدث أن تذرف دمعته السخية، حين تسمع عن «سعد» أنه أصبح غريباً غير مرغوب فيه، محروم من الوطن والسكن والعمل، وتدور طاحونة الكلام في حلقة الفراغ على طاولات إخوة الدم والضاد والخيمة.

يحدث أن تتلوث السياسة في مستنقعات اللغة العفنة ويصبح مفهوم «الوطنية» ضحية الإثارة الغرائزية، وبدل أن يكون كل الوطن يصبح ضد الكل والوطن، وتتقزم الهوية بما يجعلها تحت الخصوصيات والجهات وليس فوقها، يحدث في زمن توزيع «الوطنية» على الطوائف والفرق في انعزال جديد لتفكيك الهوية العربية.

التفريط بشعب فلسطين

يحدث ذلك كله، وتسأل كيف يكون الشعار المغري برفض قطعي للتفريط بفلسطين؟ وينتهي الى التفريط العملي بالشعب الفلسطيني! ثم يختتم بالتفريط الطوعي بالقضية الفلسطينية. الصفقة أن يتحد ضدك وعليك (أعداء العرب والعرب الأعداء معاً). حتى لا تعود الخيمة عن خيمة تفرق، منذ أن دخلت رأس البيت الأبيض ليقفل طريق العودة، حتى وكالة غوث اللاجئين «أونروا» وصفها اليانكي: إنها عبارة عن «ضمادة». وأن الوقت قد حان لكي تتسلم الدول المستضيفة للاجئين، أوالمنظمات غير الحكومية، والخدمات التي تقدمها الوكالة الدولية. وأن «نموذج الأونروا خذل الشعب الفلسطيني».

يوم أدرنا ظهورنا للشمس!

غسان كنفاني الذي امتشق الفكرة المقاومة لأن النضال هو الوطن! فليس لديه قصة عشق تضاهي عشق فلسطين.. سلاحه هذه الفكرة النقية والشغف الثوري: حين كتب هذا المقطع من قصة موت سرير رقم 12: «كم نحن محبوسون في أجسادنا وعقولنا! إننا دائماً نعطي الآخرين صفاتنا وننظر إليهم من خلال مضيق من آرائنا وتفكيرنا. نريدهم أن يكونوا «نحن» ما وسعنا ذلك، نريد أن نحشرهم في جلودنا، أن نعطيهم عيوننا كي ينظروا بها، وأن نلبسهم ماضينا، وطريقتنا في مواجهة الحياة، ونضعهم داخل أطر يرسمها فهمنا الحالي للزمان والمكان».

لماذا يحدث ذلك كله؟ سيسخر ثانية ويقول: من أجل حفنة من الدولارات، لكنه سيظل قابضاً على روح التفاؤل عند أجيال قادمة كما كتب في شبابه أيام النزوح الأول:

«.. سأل الطفل عدنان شقيقه غسان الذي يكبره بأربعة أعوام عن الشمس، قائلاً: «هذه شمسنا؟»، ليردّ غسّان: «إنها الشمس ذاتها، نحن فقط أدرنا ظهورنا!».

السلطة والتغيير أو درس مشيل فوكو

سعيد ناشيد – مفكر عربي من المغرب

وفق مقاربة مشيل فوكو لمفهوم السلطة، وهي مقاربة لا تخلو من جدّة وتجديد، بوسعنا أن نستنتج بلغة مبسطة ما يلي: ليست السلطة جوهرًا متعاليًا يحلق فوق رؤوسنا، ولا هي بشيء قد نمتلكه في ظروف معينة، أو يحتكره بعضنا على حساب البعض الآخر، ليست السلطة غنيمة قد نغنمها أو نغنم منها ما تيسّر لنا في سياق غزوات موازين القوى، إنما السلطة هي في كل أحوالها روح تسري فينا جميعًا، فتنتشر في كل تفاصيلنا اليومية، ثم يملك كل واحد منا نصيبه من التواطؤ فيها، حتى وإن كانت تسحقه في الأوّل أو في الأخير. هكذا هي السلطة في معناها ومغزاها. إنّها ليست مربعًا كما يقال عند استعمال عبارة مربع السلطة، ليست دائرة كما يقال عند استعمال عبارة دائرة القرار، بالأحرى لا تتخذ السلطة شكلًا هندسيًا مغلقًا مثل الدائرة أو المربع كما هو التصور الشائع، إنما هي نمط من العلاقات المتشابكة بين الأفراد بنحو ينعكس على كل مستويات القوانين والعادات واللغة والأمثلة الشعبية إلخ.

لا تنحصر السلطة في مكان محدد، ولا تهبط علينا من فوق، لكنها تنتشر أفقيًا وعموديًا وتسري يوميًا في كل المسارات والساحات والمؤسسات، بدءًا من مخدع حارس السيارات وانتهاءً بمكتب قائد القوات المسلحة، بدءًا من منبر خطيب الجمعة وانتهاءً بمكتب مستشار الأمن القومي.

إن سر السلطة بمعناها الضيق لهو مجرد خدعة بسيطة: عليك أن تتصرّف كما لو أنك تتحكم في كل شيء، وعليك أن تتقن الدّور بما يكفي لكي يصدقك الآخرون. أما في مستوى الجوهر فلا أحد يتحكم في السلطة بنحو حاسم. ثم أن الحكم الجيد لا يقوم في آخر التحليل سوى على فن تدبير الانفلاتات بدل التحكم المطلق، والذي يبقى مجرد وهم إذا تضخّم دمّر كل شيء. إن سلوك الحكام ليس سوى قمة ظاهرة من هرم عريض يمتد في الأعماق ليشمل كل التفاصيل المرئية وغير المرئية للمجتمع: أنظمة الرّموز والدلالات، نمط الإنتاج الاقتصادي، نمط إنتاج الحقيقة، اللاوعي الجمعي، بنية الأسرة، إلخ. هنا يكمن مغزى مقولة تشرشل: كل شعب في العالم ينال الحكومة التي يستحقها.

أو كما جاء في قول مأثور ينسبه البعض إلى الرسول: كما تكونون يولى عليكم.

مقصود هذا التحليل، أن النظام السياسي لا يتغير جراء تغير الحاكم، أو تغير المسؤولين أو طردهم – حتى ولو كان طرد بعض المسؤولين يحمل بعض الإنصاف أحيانًا- إنما يتغيّر النظام السياسي جرّاء تغير تلك الرّوح التي تسري في كل الحيثيات والجزئيات التي نصادفها يوميًا. إنها مهمة صعبة بكل تأكيد، بل الأصعب، لأنها تراهن على تغيير العقول والأذواق رويدًا رويدًا. مهمة لا نملك من أهل الخبرة فيها سوى القليلين أمام كثرة الثرثارين، لكنها في الحساب الأخير تظل المهمة الثورية الفعلية بكل المقاييس. بدونها ستغدو الحملات الثورية مجرد حملات دونكيشوتية، أو حركات تدور في حلقات مفرغة فتعيد إنتاج نفس التسلط بأقنعة مغايرة.

إن كان منتظرًا من المثقف التنويري أن يكون شخصًا مزعجًا للسلطة، فإن التعبير الأدق أن يكون مزعجًا لروح السلطة كما هي سارية في كل التفاصيل، من القوانين الجنائية إلى تقاليد الزواج. فليس دور المثقف الثوري –من حيث هو مثقف أولًا- أن يكون معارضًا للسلطة بمعناها الضيق، ولا دوره أن يكون مؤيدًا لها؛ ذلك أن أفق المعارضة في الأخير يبقى هو السلطة. وليست هناك معارضة لا تضع السلطة هدفا لها. أما أفق المثقف التنويري فإنه يبقى خارج حسابات السلطة، إنه لا يحرض أحدًا على أي أحد، إنه ناقد عمومي للجميع، للدولة والمجتمع، للسلطة والرأي العام، للنخب والجمهور، إنه ناقد لروح السلطة بمعناها العام. ذلك أن التغيير بالمعنى الفوكوي

ليس وسيلة مؤقتة لإقامة نظام نهائي ومطلق، بل هو عملية دائمة ومتواصلة، غايتها القصوى ألا تتوقف صيرورة الحياة.

لذلك سيكون التغيير عملية دائمة لا تنشد وهم الخلاص. إننا في واقع الأمر لا نستطيع أن نفعل الكثير لأجل بناء عالم أفضل. ستكون الخيبة مآل كل من يحلم بالخلاص الثوري، والذي يُصطلح عليه في الأدبيات الغربية بالمساء الكبير. لكننا -وكما ينبهنا فوكو نفسه- نستطيع دائمًا أن نتصرّف. ليس ضروريًا أن أؤمن بأن الجنة غدًا حتى أتصرف الآن. ذلك أن الإيمان بالخلاص الدنيوي هو أصل الإحباط الذي يصيب الكثير من الثوريين فيتحول بعضهم إلى عدمي ناقم على كل شيء، ويلجأ بعضهم الآخر إلى استبدال الخلاص الدنيوي بالخلاص الأخروي. علينا أن نتعلم درس التغيير: المهمة الأكثر ثورية في التاريخ أن نُعلم الناس كيف يفكرون؟ وكيف يختبرون أشكالًا أخرى من التفكير؟ ذلك أن تحسين شروط التفكير لديهم يقود إلى تحسين شروط الحياة نفسها، وكل هذا بعيدًا عن خرافة عصر ذهبي قادم في الأفق القريب أو البعيد.

الأمر هنا أشبه ما يكون بالثورة الدائمة في فكر تروتسكي، شريطة تحريرها هي الأخرى من عقيدة الخلاص الدنيوي، بحيث لا جنّة أرضية في الأفق، لا محطة نهائية للوصول. إن التغيير لهو صيرورة لانهائية كما يرى ألان باديو وقبله هيدجر ونيتشه وهيراقليطس. لكن، إذا كانت الحياة تميل إلى الصيرورة والتغير والتقلب فإن السلطة بمعناها الضيق وبحكم طبيعتها تبقى ميالة إلى الثبات، وحين تحقق السلطة الضيقة مرادها في الثبات فإنها سرعان ما تصبح قوة ضدّ الحياة. لذلك، لم يحدث في أي لحظة من اللحظات أن تطورت فكرة خلاقة من داخل الدائرة المغلقة للسلطة، وهذا ما يجعل السلطة –حين تكون سلطة حيوية- محتاجة إلى هوامش متحررة منها، وروافد مستقلّة عنها، تمنحها مياهًا متجددة وتجعلها -على الأقل- مكانًا صالحًا للحياة. ذلك أن السلطة الجيدة لا تصنع الفكرة الجيدة، لكنها تلتقطها في الأخير.

غير أننا لا نستطيع أن ننتظر ما قد تفعله السلطة الضيقة وما قد لا تفعله. علينا أن نساهم بأنفسنا كمثقفين تنويريين في تغيير روح السلطة بمعناها العام، متسلحين بمبدأ يعبر عنه مشيل فوكو بالنحو التالي: لا أحد اختارنا للكلام، لكن، هذا بالذات ما يمنحنا حق الكلام. مقصود مشيل فوكو -وهو ينطق هنا بلسان المثقف النقدي- هو الحديث الذي يثير في الناس إرادة الحياة في كل الظروف، وحتى في أسوأ الظروف. لذلك، نقول في آخر القول، الثوري بالفعل ليس من يصنع الشؤم والشكوى والتذمر، لكنه من يصنع الحياة، من يؤجج إرادة الحياة باستمرار، وذلك عن طريق الكلمات التي هي سلاحه الأوحد. وبعد هذا ليست مهمته أن يبشر الناس بوعود كبرى مثل الأنبياء، إنه لا يعلم إن كان سيحقق نتائج مبهرة خلال حياته، لكنه في كل أحواله يعيش معافى من داء اليأس، فيضمن لنفسه على الأقل، وفي آخر الحساب، حياة تستحق أن تُعاش.

انهيار روايات نشوء «إسرائيل» القديمة

أحمد الدَبَشْ – كاتب وباحث فلسطيني في التاريخ القديم

يتفق معظم علماء الآثار التوراتيين، ويساندهم في ذلك السادة حراس وأصحاب الفكر الآسن في جامعاتنا ومراكز أبحاثنا، على أن نشوء «إسرائيل» القديمة في بلادنا فلسطين تم نحو 1200 ق.م، وهي الفترة الانتقالية الواقعة بين أواخر العصر البرونزي وأوائل العصر الحديدي. وتلك هي الفترة التي يطلق عليها عادة فترة «النشوء»، أو «أصول» «إسرائيل». وهي الفترة التي يفترض أن تكون إسرائيل (المزعومة) تلك قد سيطرت فيها على فلسطين. لكنهم يختلفون اختلافاً حاداً حول الكيفية التي تمت لهم السيطرة على تلك البلاد.

فالجدل المتعلق بجذور ونشوء «إسرائيل» القديمة يصور عموماً كأنه نقاش حول ثلاثة نماذج أو فرضيات نلخصها على النحو التالي:

قدمت «المدرسة الأمريكية «ممثلة بكل من: وليم ألبرايت (1935 ـ 1939 م)، وج. إرنست رَايت (1962 م)، وجُون برايت (1956 ـ 1981 م)، ومول لب، التي انضم إليها بعض الباحثين الإسرائيليين أمثال أهاروني (1979 م)، وملامات (1979 ـ 1982)، وبادين (1979 ـ 1982م): حججًا قاطعة بأن الدليل الأثري عزز « نظرية الغزو» (أي رواية العهد القديم). لكن هذه النظرية لا تأخذ بعين الاعتبار التحليلات النقدية لأسفار التوراة منذ عصر التنوير. وتفتقر إلى دليل آثاري. ومن الجدير بالذكر أن تومس طمسن، وزملاء أخرين له، يتفقون على رفض فرضية الغزو ويضيفون القول: إن معاينات عالم الآثار إسرائيل فنكلشتاين (الآثارية) توضح بشكل كامل أن نظرية الغزو ميتة... وللأسباب التالية: العديد من المواقع لم تكن مأهولة في فترة نهاية العصر البرونزي المتأخر؛ العديد من المواقع هجرت في نهاية تلك الفترة الزمنية لكنها لم تتعرض للتدمير. العديد من المواقع العائدة للعصر البرونزي استمرت قائمة في العصر الحديدي الأول، وتلك المواقع العائدة للعصر البرونزي المتأخر التي لم تظهر فيها آثار تدمير، كانت مهجورة لفترة طويلة بعد الدمار الذي لحق بها سكنها الناس مجدداً. أكثر من ذلك، وجد علماء الآثار أنه من الصعوبة بمكان، التحقق من خلال طبقات متجمعة، تحدد بشكل مميز وجود بني إسرئيل في العصرالحديدي الأول.

قدمت «المدرسة الألمانية» في العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين، بوساطة ألبرشت، وألت (1953م)، ومارتن نوث (1960)، ومانفرد فايبرت (1971 ـ 1979). نموذج «التغلغل القبلي» الذي كان نتيجة «عملية تسلل إلى فلسطين»، لكن هذه النظرية لا تشرح كيفية سقوط المدن الكنعانية.

يشترك النموذجان» الألماني والأمريكي» في الرأي القائل: إن دخولاً واسع النطاق لشعب (أطلق عليه لاحقًا بنو إسرئيل)عند بداية العصر الحديدي، إلى المناطق الجبلية في فلسطين، سواء من خلال التغلغل القبلي السلمي نسبيًا «النموذج الألماني» أو من خلال الغزو «النموذج الأمريكي»، ومثله كل من: جورج مندنهول، ونورمان غوتفالد، وكورنليس دي غويس: يرون أن ذلك تم عبر «إعادة تنظيم اجتماعي» أي «غزو وتسلل وتمرد»، لكن هذه النظرية غير قادرة على تقديم شروح كافية لسبب حدوث مثل هذه التطورات.

وفي الوقت نفسه أخفقت كل هذه النظريات في أن تأخذ بعين الاعتبار المكتشفات الآثارية الأخيرة. هنا نرى أن العالم يتقدم بنظرية رابعة أطلق عليها اسم «افتراضية التعيش المتكافل» والتي تشبه إلى حد كبير نظرية التسلل.

يساهم تطوران حديثان في تقويم يقضي بأن كل واحد من النماذج الثلاثة هو تلفيق بدلاً من أن يكون وصفًا لماضٍ قديم.

أولًا: يلقي النقد الأدبي والمرجعي لأسفار الشريعة الخمسة ولما يطلق عليه: التاريخ التثنوي، من التكوين إلى الملوك الثاني، ظلالاً خطيرة من الشك على صحة استخدام هذه التقاليد المتأخرة في بناء تاريخ جديد لماض مبكر جدًا. ثانيًا: تصطدم المعطيات الأثرية المجتمعة من حفريات الموقع الواحد والمسح المناطقي، بمزاعم القصة الكتابية.

في هذا السياق، يقول العلاّمة كيث وايتلام، في كتابه «تلفيق إسرائيل التوراتية، طمس التاريخ الفلسطيني»، على الفرضيات الثلاث السائدة بالقول:

«لقد برهنت أنَّ تغيرٌّ منظور قراءة الكتاب العبري، الذي أثار عدة تساؤلات حول الفرضيات التاريخية النقدية السائدة واستخدام الموروث الكتابي من أجل إعادة البناء التاريخي، بالإضافة إلى تراكم المعطيات الآثارية من حفريات موقع واحد، وعمليات المسح الإقليمية لفلسطين، قد بينت كلها أن هذه الأنماط والنظريات المتنوعة ليست أكثر من اختلاقات لماض متخيل. والعجز المتزايد للتركيبات الأساسية الثلاث للأصول الإسرائيلية عن التعامل مع الكم المتزايد من الأدلة، بالإضافة إلى التقليل من مغزى ما تعتبره نصاً يلقي المزيد من الضوء على المدى الذي تم فيه اختراع إسرائيل».

هكذا، وبعد هذا الفشل الذريع في العثور على أقل دليل يثبت هذه النظريات، وأمام إنهيار الرواية التاريخية التوراتية، أراد عالم الآثار «الإسرائيلي» فنكلشتاين، إنقاذ ما تبقي من سمعة الرواية التاريخية التوراتية، فذهب في كتابه «أركيولوجيا الاستيطان الإسرائيلي»، المنشور عام 1986، إلى: «أن المواقع الجديدة في الهضاب المركزية هي بالفعل مواقع «إسرائيلية»، ولكن من شكلوها لم يأتوا من خارج فلسطين بل من داخلها».

وقد فسّر إسرائيل فنكلشتاين، ونيل اشر سيلبرمان، هذه النظرية في كتابهما «التوراة اليهودية مكشوفة على حقيقتها» بالقول: أن بروز «إسرائيل» المُبكّرة كان نتيجة لانهيار الثقافة الكنعانية، وليس سبباً له. وأغلب «الإسرائيليين» لم يأتوا من خارج كنعان ـ بل ظهروا من داخلها ـ. ولم يكن هناك خُروج جماعي من مصر، بل لم يكن هناك غزو وفتح عنيف لكنعان. وأغلب الذين شكّلوا «الإسرائيليين» الأوائل كانوا أناساً محليين ـ نفس الناس الذين نراهم في المرتفعات طُول فترة العصرَيْن البرونزي والحديدي ـ. كان «الإسرائيليون» الأوائل ـ من سُخرية السُّخريات ـ أنفسهم ـ أصلاً ـ كَنْعَانِيين.

يقول تومس طمسن، في كتابه «التاريخ القديم للشعب الإسرائيلي»: أن معيار فنكلشتاين نفسه يبدو تعسفياً تماماً، حتى أن المرء يقاد إلى الشك بصحة عنوان كتاب فنكلشتاين «أركيولوجيا الاستيطان الإسرائيلي» وثقته به. أليس الأولى والأفضل أنه يتعامل مع أركيولوجيا مستوطنات العصر الحديدي الأولى في فلسطين الوسطى، تاركاً للآخرين مسألة أصول إسرائيل ؟.

بذلك يعمل فنكلشتاين على تجذير القبائل الإسرائيلية في المنطقة، ويؤكد على الطابع الإثني المستمر والمتميز لهذه الجماعات، التي شكلت «إسرائيل» فيما بعد.

وبذلك فقد احتوى بناء فنكلشتاين التاريخي لبدايات «إسرائيل»، على أخطاء قليلة هائلة، والناتجة عن تأثره البالغ بالتوراة.

في وطننا العربي باحثون، يعجبهم أن يأخذوا اجتهادات أصحاب الخطاب التوراتي هذه وكأنها الحقيقة، فها هو ذا الباحث فراس سواح، في كتابه «تاريخ أورشليم والبحث عن مملكة اليهود»، يأتي بنظرية مثيرة للاستغراب، وهي نظرية «التطور الديني المحلي»، والتي تتفق إلى حد بعيد مع نظرية جورج مندنهول، ونورمان غوتفالد، من حيث تركزها على التمايز الديني لسكان المناطق الهضبية عن الوسط الكنعاني، ولكنها تختلف معها بإسقاطها لعنصر الانتفاضة الداخلية.

لم يقدم السواح، دليلاً تاريخيًا مقنعاً على وجود التمايز الديني. فهذه النظرية التي تبناها باحث عربي شهير، لا تعدو أن تكون بديلاً عن متطلبات أكثر تفاهة دون تقديم دليل وحيد مطلوب من خلال تاريخ علمي حقيقي.

قلنا إن النظريات السائدة حول الكيفية المفترضة لنشوء «إسرائيل القديمة» في بلادنا فلسطين انهارت بمجرد عرضها على المكتشفات الآثارية التي أوضحت «عدم وجود أي قطيعة ثقافية بين العصر البرونزي المتأخر والعصر الحديدي».

بناءً على كل ما سقناه آنفاً نتوصل إلى نتيجة واحدة، وهي أن الفترة الانتقالية وعصر الحديد الأول، لم يشهد وصول جماعات معروفة بـ «الإسرائيلية» إلى بلادنا فلسطين. وإن مسألة الإثنية، برمتها، في السجلات الإركيولوجية، لا مبرر لها.

في السنوات الأخيرة، ألقيت ظلال من الشك العميق على إمكانية كتابة تاريخ لـ «إسرائيل» استناداً إلى روايات التوراة، ووصل بعض المؤرخين إلى حد التشكيك من حيث المبدأ، بإمكانية كتابة تاريخ من هذا النوع. فالبحث عن تاريخ «إسرائيل» ما زال غامضاً كما كان دوماً. وأي محاولة للتوفيق بين البينات التوراتية وغير التوراتية إثباتاً لتاريخانية «إسرائيل»، سرعان ما دخلت مرحلة الانهيار، التي ما زالت متواصلة حتى اليوم. ومن أبرز رواد هذا الاتجاه البروفيسور توماس طمسن، وكيث وايتلام، وزئيف هرتسوغ، ونيل سبلرمن، وإسرائيل فينكلشتاين، وغيرهم.

وهكذا، فـ «أن صورة ماضي إسرائيل، كما وردت في معظم فصول الكتاب العبري، ليست إلا قصة خيالية، أي تلفيق للتاريخ».

مفهوم العلمانية: التعريف والأنساق والحالة الفلسطينية (الجزء الخامس)

د. وسام الفقعاوي

ترتب على حرب حزيران 1967، وهزيمة النظام الناصري، والخطاب القومي الذي مثله، إضعاف الأنظمة والأحزاب والحركات السياسية القومية في الشرق العربي، خاصة من ارتبط منها بهذا النظام، وعززت في الوقت نفسه، من الدور الخاص للفلسطينيين أو ما يمكن تسميته بصعود الموقف والخطاب الفلسطيني، فيما يخص معالجة القضية الفلسطينية. كما ترتب عليها أيضا إعادة تشكيل وتنظيم مجموعات المقاومة (خاصة فتح التي بدأت العمل المسلح في عام 1965، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، اللتان نبتتا من تربة حركة القوميين العرب، بالإضافة إلى مجموعات كانت تشكل امتدادًا لحزبي البعث في سورية والعراق) في إطار منظمة التحرير الفلسطينية.

جنبًا إلى جنب، في الوقت الذي كان «يصعد» فيه الخطاب الوطني الفلسطيني، ومحفزات الكيانية الفلسطينية، ومكونات هويتها التي ارتبطت بمنظمة التحرير، كانت حركات الإسلام السياسي التي لم تتبلور على الشكل والهيئة التي أصبحت عليهما في أعوام الثمانينيات، وإن كان حضور بعضها في الحقل السياسي الفلسطيني منذ أواسط أربعينيات وخمسينيات القرن المنصرم، «تحفر» في الحقل الاجتماعي بخطابها الديني – الدعوي المحافظ، وتؤسس لها بنية اجتماعية –مؤسساتية، ترسي لها دائم حضورها ووجودها السياسي الذي ترسَّم مع تفجرّ الانتفاضة الفلسطينية عام 1987 .

الخطاب الفلسطيني: بين الوطني التحرري والاجتماعي الديمقراطي من النكسة إلى تفجّر الانتفاضة:

لا يمكن اعتبار الميثاق الوطني الفلسطيني الذي أقرته الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني (تموز 1968) ممثلًا لوجهة نظر علمانية بشكل محدد، حيث حددت الوظيفة الرئيسية للميثاق في إرساء وتأكيد المطالب والحقوق الوطنية الفلسطينية، دون ربطها ببعدها الاجتماعي الديمقراطي.

وقد ارتبطت التعديلات الأساسية في الميثاق الوطني (القومي سابقًا) بالعلاقة بين القومية العربية والوطنية الفلسطينية، ودور الكفاح المسلح في عملية التحرر الوطني. وجاء فيه: «يصر الشعب الفلسطيني العربي على أصالة واستقلالية ثورته الوطنية، ويرفض أي شكل من أشكال التدخل، أو الوصاية أو الإلحاق. واعتبر هذا النص مهما من حيث تمثّل العامل الوطني كعامل حاسم في إحقاق الحقوق الوطنية، وليس في الهوية الدينية كما هو الحال في الصهيونية. واهتمت التعديلات بالنضال المسلح كاستراتيجية لتحرير فلسطين، وحق الفلسطينيين في تقرير المصير والسيادة في وطنهم [1]. .

تبنت الدورة الخامسة للمجلس الوطني الفلسطيني إنشاء دولة ديمقراطية في فلسطين، كهدف استراتيجي، بدون التطرق بالتفصيل لشروط ومعايير الجنسية، حيث يذهب البعض إلى اعتبار ذلك نتاج تطور رؤية وطنية علمانية للنضال الفلسطيني، قامت على أساس الدعوة أولاً إلى دولة ديمقراطية علمانية في فلسطين تتسع لأبنائها من جميع الديانات، كما نص على ذلك الميثاق الوطني الفلسطيني بشكل مباشر، وهو الوثيقة الرئيسية التي أسست للإجماع الوطني الفلسطيني خلال حقبتي السبعينيات والثمانينيات وحتى منتصف التسعينيات، حيث «كان هاجس الحركة الوطنية الفلسطينية آنئذ هو صوغ مشروع ورؤية نضالية تبعد عن الصراع تهمة الصراع الديني، فالصراع مع «إسرائيل» حدد كصراع مع مشروع صهيوني كولونيالي استيطاني، وليس مع اليهودية كدين أو مع اليهود كأتباع» [2].

فيما يعتبر آخرون أن هناك اعتبارات متعددة وقفت وراء تغييب البعد الديني كمحدد رئيس في المواجهة مع الكيان الصهيوني طوال عقد السبعينيات، منها، طبيعة التركيبة السكانية في فلسطين، حيث يوجد مواطنون فلسطينيون مسيحيون ويهود، والعديد من قادة حركة المقاومة الفلسطينية وشهدائها كانوا مسيحيين، بالإضافة إلى ذلك أن الفكر السياسي العربي الذي ساد خلال تلك الفترة، والفكر السياسي الفلسطيني جزءًا منه، كان فكرًا قوميًا اشتراكيًا ويساريًا، لا يؤسِس برنامجه

على منطلقات دينية بل طغى عليه الخطاب العلماني، وربما كان لتحالف حركة التحرر العربية آنذاك بما فيها الحركة الوطنية الفلسطينية مع المعسكر الشيوعي دور في تهميش دور الدين [3].

وإذا ما ذهبنا لقراءة منطلقات وأسس وخطاب الفصائل الأبرز التي شكلت محور التفاعلات الرئيسية (بين قيادة متنفذة وأتباعها ومعارضة)، في منظمة التحرير وحضورها في الحقل السياسي الفلسطيني، والتي أكبرها حركة فتح، سنجد إنه ورغم «الصبغة» العلمانية التي وسمتها، إلا أنها لعبت دورًا معوقًا في تبلور هوية فلسطينية علمانية بالمعنى الكامل والشامل، كون الخطاب السياسي للفصيل السائد في المنظمة أي (خطاب حركة فتح) التي اجتذبت أكبر عدد من الفلسطينيين إلى صفوفها، خطابًا إسلاميًا محافظًا بصورة ملحوظة. وكانت الفصائل الفلسطينية الأكثر تطرفاً ترى محقة أن فتح تملك خطة محافظة للعمل على المجالين الاجتماعي والسياسي. ومن الجائز القول إن خطابًا شعبيًا مرصعًا بالصور الدينية غلب عليها [4].

قد نعتبر أن ابتعاد حركة فتح عن تبني أيديولوجيا واضحة ومحددة، حيث مثلت إطارًا فضفاضًا، يتسع لكل الأيديولوجيات والرؤى، جعلها تلجأ بسهولة وقتما لزم ذلك إلى الأيديولوجيا والرموز الدينية سواء لدعم موقف ما، أو لاستنهاض التأييد والحشد.. «إننا ثوريون ولسنا أيديولوجيين.. نحن.. نرفض الوقوع في مصيدة المصطلحات.. أن نصف أنفسنا يساريين أو يمينيين لأننا في الحقيقة.. ثوريون، لنا هدف محدد وهو التحرر ووسيلة وحيدة هي البندقية، ونسعى لخلق الإنسان الواعي الذي يربط بين الهدف بالوسيلة ويصنع النصر» [5].

أما حول الهوية الفكرية للثورة الفلسطينية فقد أشارت حركة فتح في وثائقها الرئيسية حتى أوائل ثمانينيات القرن المنصرم إلى مسألتين مهمتين، الأولى أن «معركة تحرير فلسطين واجب عربي وديني وإنساني»، حيث كان ذلك المرة الوحيدة التي ذكر فيها موضوع الدين، والثانية عندما ذكر أن «قيام دولة فلسطينية ديمقراطية يعيش فيها المسلمون والمسيحيون واليهود بحقوق وواجبات متساوية على أنقاضه أمر حتمي». كانت الوثائق تدل على طابع علماني لفتح ولمنظمة التحرير وللثورة الفلسطينية، لكن ذلك لم يدم طويلاً [6].

من الواضح أن حركة فتح هي أكثر الحركات السياسية الفلسطينية «العلمانية» قرباً من الفكر الديني وتصالحًا معه، وربما انحيازًا له واستخدامًا لرموزه، سواء أكان في الخطاب، أو في المواقف التي تتخذها الحركة من القضايا التي لها علاقة بالدين، بشكل أو بآخر. وقد نجد أيضًا أكثر تعبيرات الربط مع المسألة الدينية في القسم الذي يقوله الشخص لدى قبوله عضوًا في الحركة حيث يقول: «أقسم بشرفي ومعتقداتي أن أصون فلسطين وأعمل على تحريرها وأحافظ على سرية الحركة... والله على ما أقول شهيد» [7].

هناك من يقول بأنه من الصعب حسم إن كان اقتراب فتح من الدين هو قناعة أيديولوجية، نابعة من إيمان بالدين من قبل الحركة وقادتها المتنفذين، أم كان استخداماً براغماتيًا للدين، كونه وسيلة ناجعة لاستقطاب الناس وحشدهم من أجل مقاومة الاحتلال من جهة، وهو وسيلة ناجعة أيضًا من أجل تسهيل حكم الحركة للناس أنفسهم من جهة أخرى، ومجاراة الخطاب الديني الذي بات يتصاعد، ويجد له مجرى ملحوظ وسط الحالة الشعبية في الخارج والداخل الفلسطيني بشكل أكبر. وكذلك استخدمته حركة فتح في تنافسها السياسي مع مكونات الحركة الوطنية الأخرى، من نهاية الستينيات حتى أواسط الثمانينيات، خاصة الحركات اليسارية التي كانت المنافس الرئيسي لها سياسيًا وشعبيًا، حيث هدفت إلى الحد من نفوذها في الأوساط الشعبية الفلسطينية [ ].

كما استخدمت الدين – كحركة محافظة – لتوطيد علاقاتها مع بلدان الخليج العربي، وبخاصة السعودية في تلك الفترة، إضافة إلى تأثرها العام بالثورة في إيران في العام 1979، حيث لأول مرة تمثل صورة الخميني «رجل الدين الذي انتصر» [9].

صحيح أن فتح اعتبرت حركة تحرر وطني وضمت في صفوفها متدينين وغير متدينين وبينهم تيار عرف نفسه بأنه ماركسي، منهم: ماجد أبو شرار وناجي علوش ومنير شفيق وحنا ميخائيل، وإن كان استشهد أو غيب أو أقصي بعضهم من صفوف الحركة أو انشق جزء منهم عنها - وكذلك ضمت مسلمين ومسيحيين ويهود، إلا أنه من الصعب القول بأن الدين لم يحتل مكانًا هامًا لدى الحركة، على الرغم من إظهار علاقتها بالدين وكأنها ليست علاقة بالدين في ذاته، وبالأيديولوجيا الدينية، وإنما محاولة لإعطاء الأعضاء حرية الاختيار بين أن يكون متدينًا أو غير ذلك، إلا أن كل ذلك يُلقي ظلالاً من الشك على الزعم المتواتر ترديده والقائل إن فتح والحركة الفلسطينية تضميناً، قوة علمانية.

تشكلت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بعد هزيمة 1967، من عدة تشكيلات عسكرية جاءت من رحم حركة القوميين العرب، وتنظيمات أخرى كان وجودها سابق على وجود الجبهة فعليًا، حيث انطلقت الجبهة من قواعد التزامها بالماركسية اللينينية كأيديولوجيا ومرجعية فكرية لها، وإن لم يكن ذلك الأمر واضحًا بشكل كاف في بيان تأسيسها، الذي أكدت من خلاله، على العنف الثوري والكفاح المسلح كأسلوب وحيد وفعّال للتصدي للعدو الصهيوني وإلحاق الهزيمة به، وأن الجماهير هي المادة والوقود الفعلي لممارسة هذا الأسلوب الثوري. وجاء في وثيقة آب الصادرة عنها في عام 1968، أن «هذه الهزيمة لم تكن هزيمة عسكرية فقط، بل كانت هزيمة لجميع التكوين الطبقي والاقتصادي والعسكري والأيديولوجي لحركة التحرر الوطني الفلسطيني والعربي (الرسمية والشعبية)، فقد دخلت الأنظمة البرجوازية الصغيرة حرب حزيران دون أفق أيديولوجي ثوري، ودون برنامج اقتصادي وسياسي

وعسكري يستطيع الصمود في مواجهة الهجمة الإمبريالية الصهيونية» [10].

وفي الاستراتيجية السياسية والتنظيمية الصادرة عن مؤتمرها الثاني شباط 1969، أكدت أنها تسعى للتحول إلى حزب ماركسي – لينيني، وتحويل الجبهة إلى حزب بروليتاري، مع استمرار تمسكها بمواقفها الوطنية والقومية، وإن كانت قطعت فعليًا مع حركة القوميين العرب التي جعلتها وتجربتها وتراثها في خدمة الجبهة، حيث حددت رؤيتها للنضال الفلسطيني، بنص يقول: «إن هدف النضال الفلسطيني، هو إقامة دولة وطنية ديمقراطية في فلسطين، يعيش فيها العرب واليهود كمواطنين متساويين في الحقوق والواجبات، وتشكل جزءًا لا يتجزأ من الوجود الوطني العربي التقدمي، وبذات الوقت، تؤكد بأن حركة التحرر الفلسطينية ليست حركة عنصرية عدوانية ضد اليهود. إنها لا تستهدف اليهود، وإنما تحطيم دولة إسرائيل ككيان عسكري سياسي اقتصادي قائم على العدوان والتوسع والارتباط العضوي بمصالح الاستعمار في وطننا، وإنها ضد الصهيونية كحركة عنصرية عدوانية» [11].

لقد انطلقت الجبهة في رؤيتها الفكرية ومن ثم «فكرها» السياسي من المقولة اللينينية، أنه «لا حزب ثوري بدون نظرية ثورية»، حيث اعتبرت لكي يقوم الفكر السياسي بالدور الثوري لا بد أن يكون «فكرًا علميًا أولًا، وواضحًا بحيث يكون في متناول الجماهير ثانيًا، متجاوزًا للعموميات وموغلًا قدر الإمكان في الرؤية الاستراتيجية والتكتيكية للمعركة بحيث يشكل دليلًا للمقاتلين في مواجهة مشكلاتهم» [12].

على الرغم من أن الجبهة لم تتناول في وثائقها التأسيسية مسألة الدين كأولوية في النقاش، إلا إنها إجمالًا انطلقت في موقفها من الدين إلى ضرورة التمييز بين الدين الشعبي والسلوك الديني الاجتماعي الذي تتفهمه، ورؤيتها لأهمية الجانب الإنساني والروحي وحرية الفكر والمعتقد، وعلى هذا الأساس ميزت بين الدين عمومًا وحركات الإسلام السياسي التي تمثل نقيضًا في الرؤية الاجتماعية والديمقراطية لها إجمالًا.

وما يسجل هنا أن الجبهة لم تلجأ لاستخدام الرموز الدينية في خطابها السياسي، لا في الخارج ولا الداخل الفلسطيني، مع تأكيدها بالعام على احترام التراث الإسلامي، كأحد مكونات الثقافة العربية، أو على صعيد الصراع مع العدو الصهيوني، حيث لم تنطلق البتة من كونه صراعًا دينيًا، بل اعتبرته في مجمل وثائقها بأنه صراع تاريخي ووجودي، أي سياسي ووطني، وعليه فإنها ترى «إن فلسطين المحررة.. ينبغي أن يكون قطرا علمانيًا، ديمقراطيًا، واشتراكيًا أيضًا» [13].

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين التي انشقت من صفوف الجبهة الشعبية، في أوائل عام 1969، في ضوء ما اعتبرته خلاف فكري متجذر داخل الجبهة، ولم يكن هناك إمكانية لحله إلا بالخروج منها، كونها كانت لا تزال في نظر الفريق المنشق، حزب برجوازي صغير، رغم إعلانها انتقالها لقواعد الماركسية اللينينية، إلا أن ذلك لم ينعكس على بنيتها التنظيمية والقيادية منها بالذات التي بقيت متمسكة بجذورها وبعدها القومي اليميني. «نحن في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين انطلقنا وننطلق من القوانين الأساسية لحركة التحرر الوطني، في بلادنا، وحركات التحرر الظافرة في بلدان العالم الثالث، ونسير باتجاه وطني فاعل وظافر بخصوصيته الفلسطينية» [14].

لم يشكل الدين قضية حيوية داخل البنية التنظيمية للجبهة الديمقراطية، خاصة أنها تأسست من على قواعد الماركسية اللينينية، وهذا أساس في رؤيتها للصراع مع العدو الصهيوني باعتباره صراعًا سياسيًا، وكذلك في دعوتها لبناء الدولة الديمقراطية، خاصة وأنها وقفت خلف مشروع النقاط العشر «البرنامج المرحلي» 1974. وترى الديمقراطية أن العلمانية هي التي تفيد المجتمع الفلسطيني بكل شرائحه وطبقاته، وفصل الدين عن السياسة لا يعني فصله عن المجتمع وإنما يخدم في إطار علاقات مجتمعية، بمعنى الإيمان بحرية المعتقد [15].

قد يُعتبر أن الجبهة الديمقراطية أسهمت في إعادة النظر في المفهوم النظري للقضية الفلسطينية لكي يأخذ نهجًا جديدًا، من خلال صياغتها حل للقضية يتلخص بأن تحرير فلسطين لا يمكن أن يكون عربيًا أو مسلمًا أو يهوديًا، بل يجب أن يكون غير طائفي، بإقامة «دولة ديمقراطية علمانية» يكون فيها المسلمون واليهود والمسيحيون مواطنين متساوين [16].

يمكن معالجة مسألة العلمانية في الخطاب الفلسطيني إجمالًا في ضوء العرض السابق، من خلال تركيز كل القوى «يمين ويسار»، منذ أواخر الستينيات مرورًا بالسبعينيات والثمانينيات، على البعد الوطني التحرري، في «المعركة» مع العدو الصهيوني، وبنت مجمل مؤسساتها وهياكلها وآلياتها على هذا الأساس، بحيث أضحت مع الوقت أقرب إلى مؤسسات دولة منها لمؤسسات حركة تحرر وطني، ورغم اتسام خطابها بأسس علمانية، إلا إنها طوال تلك الفترة لم تول الأهمية المطلوبة لتحويل خطابها هذا إلى ممارسة فعلية، أو سلوك يومي لأعضائها، أو مطالبات محددة، تعزز من خلالها مفاهيم حرية الفكر والاعتقاد والرأي وقيم وثقافة الديمقراطية والتسامح... في الأوساط الشعبية، وإن بدا حضور ذلك في بدايات التأسيس، إلا إن مساحته كانت تضيق باستمرار مترافقة مع التغيّرات البنيوية التي كانت تصيب الحركة الوطنية الفلسطينية وتجعلها تميل أكثر إلى المحافظة، وتضييق هامش الحريات داخلها ومن ثم قاعدتها الشعبية، وهذا سبب من جملة أسباب جعلها أقل اهتمامًا في إرساء بنية مجتمعية – مؤسساتية تستند إلى قيم الحرية والتنوير والديمقراطية والحداثة.

على كل ما يسجل هنا هو أن حركة التحرر الفلسطينية، لم تستطع إنجاز مهمتها الوطنية التحررية كما مهمتها الاجتماعية الديمقراطية، وهذا بدوره ينقلنا للحديث عن العلاقة بين النظرية والممارسة، أي بين الأقوال والأفعال،

حيث نستطيع القول أن الشائع في سياق التجربة هو انفصال العرى بينهما، إلا ما ندر، والأدهى أن يكون جزءًا منها ضد المصلحة الوطنية والمجتمعية الفلسطينية. وهذا ما جعل النقد دائمًا ينصب على الممارسة، دون التجرؤ على طرح فرضية أن الممارسة الخطأ ربما تكون نتاج فكرة أو رؤية خطأ أصلًا، وبالتالي ضرورة تجذير البحث ليشمل المستوى الفكري نفسه، والذي انبثقت عنه جملة الممارسات في مختلف المراحل. وهذا بدوره قد لا يبقي حدود البحث في حدود مراجعة المستوى الفكري فقط، بل قد تطال المستوى الفكري ذاته، إن كان موجودًا ومتجذرًا أصلًا، وبالتالي وجدنا أنفسنا أمام ممارسة أخطأت طريقها بعد أن كانت قد فقدت رؤيتها، انطلاقًا من القاعدة المعرفية الصحيحة التي تقول: «فاقد الشيء لا يعطيه». وإلا ما الذي يفسر أن حركة التحرر الوطني الفلسطيني ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية التي يفترض أنها حاملة للفكر الليبرالي، تعايشت مع الفكر المحافظ، وتأقلمت في علاقاتها مع أنظمته وخاصة دول الخليج والسعودية منها بالذات، دون محاولة إيجاد مجالها المنفتح الخاص بها، وهذا ما أعطى مساحة كبيرة لحركات الإسلام السياسي للتغلغل في البنية الاجتماعية - الاقتصادية، من بوابة «أدلجة» المجتمع بالطريقة التي يرونها مناسبة، استعدادًا لدور سياسي كان قد بني على «أنقاض» الحركة الوطنية فيما بعد.

على ضوء ما تقدم يمكن القول: «إن منظمة التحرير الفلسطينية لم تذوّت العلمانية التي لم تكن جزءًا من قيمها الفكرية الأساسية، بل توّصلت إليها، وأبقتها على صعيد الممارسة اللفظية والشعار فقط، لأسباب تتعلّق بطبيعة تحالفاتها السياسية، وطبيعة وجودها الجغرافي، وبعدها عن الرقابة الشعبية، وقناعتها بالشرعية الثورية، واستفادتها من فكر وتجارب عديد من المنفيين والراديكاليين العرب في أواخر الستينيات ومطلع السبعينيات» [17].

المراجع:

١. جميل هلال: العلمانية في الثقافة السياسية الفلسطينية، موقع شبكة فلسطين للحوار، بتاريخ ١١ نيسان (أبريل) 2006: https://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=6664

2. قيس عبد الكريم وفهد سليمان: قضايا نظرية، المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، ط.١، 2012.

3. إبراهيم أبراش: استشكالات الدين والسياسة في فلسطين، 3 كانون أول (ديسمبر) 2013، موقع سما الإخبارية: post/18015/ar/samanews.ps

4. موسى البديري: الفلسطينيون بين الهوية القومية والهوية الدينية، مجلة دراسات فلسطينية، العدد 21، شتاء 1995.

. ماجد كيالي: فتح 50 عاماً قراءة نقدية في مآلات حركة وطنية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط.١، 2016.

6. إياد البرغوثي: العلمانية السياسية والمسألة الدينية في فلسطين، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، رام الله، 2012.

7. المصدر نفسه.

. المصدر نفسه.

. المصدر نفسه.

١٠. الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: المسيرة التاريخية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الدائرة الثقافية المركزية، غزة، ط.2، 2014.

١١. الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: الاستراتيجية السياسية والتنظيمية، الصادرة عن المؤتمر الثاني، (آب) 1969.

١٢. المصدر نفسه.

١٣. سميح فرسون: فلسطين والفلسطينيون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط.١، 2003.

١٤. نايف حواتمة: رحلة في الذاكرة، شركة التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، بيروت، ط.2، 2014.

١. إياد البرغوثي: العلمانية السياسية والمسألة الدينية في فلسطين، مصدر سبق ذكره.

١٦. سميح فرسون: فلسطين والفلسطينيون، مصدر سبق ذكره.

١٧. حسن خضر: العلمانية في فلسطين، موقع الحوار المتمدن، العدد 497، بتاريخ: 24 أيار (مايو) 2003: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=76

عبد الرحيم محمود الكلمة والفعل ..والشهادة.

رشاد أبو شاور– كاتب وروائي

في شهر تموز رحل ثلاثة كبار ممن أنجبهم شعبنا..شهداء، وسيحفظ ذكرهم أبد الدهر مع كباره : الشاعر عبد الرحيم محمود، الروائي والقاص والإعلامي غسان كنفاني ، الفنان ناجي العلي...

في كل تموز نستذكره كل واحد منهم، ونكتب عنه قليلاً أو كثيرا، ولكن، ومع مضي الزمن يبدو أننا بحاجة للتذكير بعطائه لترسيخه علامات على طريق مقاومة شعبنا ..وعودته، فالأجيال الطالعة مشتتة في أماكن متباعدة، وما عادت أعمال هؤلاء الكبار – وغيرهم من كبار شعبنا – تُدرّس، أو تتوفّر لمن يرغب في الإطلاع عليها.

قبل أيام قلية مرّت ذكرى اغتيال الكبير غسان كنفاني بتاريخ تموز 1972 فأقيمت ندوة حول الرواية العربية باسمه في رام الله، وكتبت عنه بعض الصحف الفلسطينية كتابات سريعة، وأشارت للذكرى بعض الفضائيات، وشخصيا لبيت دعوة للمشاركة عبر السكايب مع (بوابة الهدف) في غزة بالاشتراك مع أخوة رائعين يعيشون في غزّة المحاصرة بفنهم وكتاباتهم...

بكلمات قليلة متواضعة أود أن أُذكّر بالشاعر الفلسطيني الشهيد عبد الرحيم محمود، الذي أصفه بالرائي انطلاقا من رؤيته لما حاق بفلسطين مبكرا، ولما خفي من مؤامرة بريطانيا مع الصهيونية العالمية، ولتقاعس الأنظمة العربية وتواطؤها، ولرفضه التقسيم ففلسطين لا تقبل القسمة بين أهلها (العرب) والغزاة الصهاينة بالتآمر البريطاني الذي تجلّى في وعد بلفور وافتضح بعد احتلال فلسطين وتعيين اليهودي الصهيوني هربرت صموئيل مندوبا ساميا على فلسطين، وهو ما سهل تسريب ألوف اليهود إلى فلسطين، ومكّن من فرض الضرائب الهائلة المجحفة على الفلاحين الفلسطينيين...

عبد الرحيم محمود بسيرة حياته القصيرة التي بلغت خمسة وثلاثين عاما، والذي استشهد يوم 13 تموز..ترك إرثا شعريا غنيا، البطولة والشهادة عنوانه، وقرن الكلمة بالفعل برهان مصداقيته.

تتلمذ على يد إبراهيم طوقان في كلية النجاح بنابلس، وفي الانتماء الوطني على والده المناضل والشاعر، ثم ترافق مع إبراهيم طوقان في الغربة القسرية في العراق.

اشتهر عبد الرحيم محمود بقصيدته التي مطلعها:

سأحمل روحي على راحتي
وألقي بها في مهاوي الردى
فإمّا حياة تسر الصديق
وإمّا ممات يغيظ العدا
ونفس الشريف لها غايتان
ورود المنايا ونيل المنى

هذه القصيدة اشتهرت كثيرا وأنشدها أكثر من فنّان في بلاد العرب، ولا يغيب عن سمعي صوت الفنان اللبناني إيليّا بيضا وصوته ينطلق نافذا إلى أفاق بعيدة، كأنما يمزّق الحدود بين بلاد العرب، مناديا عليهم، مفعما بالكبرياء، غير هيّاب من الموت، حّاضا على الشهادة دفاعا عن حرية الوطن –فلسطين، وكل وطن عربي منتهك من قوى الاستعمار.

نشر الكثير من شعره في صحف تقدمية واقترب من يساريي فلسطين، بخاصة (عصبة التحرر الوطني)، ولكنه اختلف معهم عندما رحبوا بقرار التقسيم...

تدرب عبد الرحيم محمود في العراق، وتخرّج برتبة ضابط، وانحاز لثورة رشيد عالي الكيلاني، وبعد فشل تلك الثورة زج به في السجن، ثم رُحّل إلى فلسطين.

عندما بدأت المعارك في فلسطين توجه إلى سورية، وانتمى لجيش الإنقاذ برتبة ضابط، ودخل إلى فلسطين، وخاض عديد المعارك...

عبد الرحيم محمود، الشاعر المثقف الثوري الميداني، انخرط في معمقان المعارك التي خاضها عرب فلسطين، وازدرى أصحاب خيار الكلام في التصدي لبريطانيا والغزو الصهيوني:

فشل الذي تخذ الكلام مجنة تحمي وخاب
الحق ليس براجع لذويه إلاّ بالحراب
من عاش ما بين الوحوش يكن له ظفر وناب
إن لم تكن ذئبا تُخاف فرتك أنياب الذئاب

عبد الرحيم محمود شاعر ومثقف (عضوي) بدون تنظير، بالممارسة والكلمة والسلوك، وهو ترك شعرا غنيا عميق الوطنية والإنسانية...

نحن لا نسبغ عليه صفات من عندياتنا، فهو رأى النكبة آتية بسبب بؤس الزعامات في فلسطين، واستخذاء الحكّام وتبعيتهم في الوطن العربي.

عندما زار ولي عهد السعودية سعود بن عبد العزيز فلسطين عام 1935 خاطبه وجها لوجه بقصيدة جاء فيها:

المسجد الأقصى أجئت تزوره أم جئت من قبل الضياع تودعه ؟!

يستحق هذا الشاعر الفّذ أن نحتفي به، وأن تقرأه الأجيال الفلسطينية، والعربية، الطالعة، لتتعلم من حياته..وليتعلم من حياته شعراء وكتاب ومثقفو الأمة الذين يكتفون- وفي المقدمة الفلسطينيون - (بقول) كلماتهم و..مواصلة حياتهم العادية البليدة الكسولة..والجبانة!

رحم الله أبا الطيب، الذي اكتنز شعره بالكبرياء، وبروح الفداء..وبعظمة الشهادة التي تحنّى دمه بها وهو يواجه العصابات الصهيونية بسلاحه في معركة قرية الشجرة، مسقط رأس ناجي العلي تلميذه الغاضب الشجاع الفنان الثوري الذي سار على دربه ، واستشهد مثله...

قل لا وأتبعها الفعال ولا تخف
وانظر هنالك كيف تحنى الهام
إصهر بنارك غلّ قيدك ينصهر
فعلى الجماجم تُركز الأعلام

كلماتي المتواضعة هذه لا تعدو أن تكون تحيّة لشاعر فلسطين المقاوم الثائر الشهيد عبد الرحيم محمود...

بريشة غسان كنفاني

سنقاتل يا غسان وهذا العود اليابس سيبرعم

أحمد م. جابر

في ذكرى استشهاد القائد المعلم غسام كنفاني، يبدو حال الثقافة الفلسطينية إن صح هذا التعبير، لايسر صديقًا ولايغيظ عدوًا، في غياب مشروع وطني شامل، متعدد الأجنحة السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية.
أو كما قارب الدكتور فيصل دراج في المقابلة الهامة المنشورة في هذا العدد، متحدثًا – بحق- عن وجود مثقفين ثوريين فلسطينيين، بدون مشروع ثقافي ثوري شامل.
وقد يرى البعض أن الثقافة متجردة من الصفات، فهي لا تكون ثورية أو مهادنة، بل تستهدف قيمًا عليا متجردة عن الواقع السياسي، وبديهي أننا لا نرى ذلك، فبإمكان مثقف برج عاجي على حد تعبير المعلم إدوارد سعيد أن يواصل تنظيره ليل نهار منقطعًا عن الناس ومعاناتهم وواقعهم، ولكن السؤال هو ما الذي يتبقى من هذا التنظير عندما يكون الناس جوعى وعبيدًا، ويفتقدون لأسمى قيمة إنسانية وهي الحرية.

بالطبع تحتاج ثقافة ثورية إلى حوامل اجتماعية قادرة على التصدي للمستحيل، فهذا قدر الثوريين كما قال معلم كبير آخر جورج حبش «نحن لاتسعى لتحقيق الممكن بل المستحيل».
هذه الحوامل الاجتماعية لا تباع ولا تشترى، لا ترتزق ولا تتمول ولا تقف متفرجة وشعبها يذبح ويتاجر به وبقضيته، في سبيل تحقيق مصالح خاصة لأنظمة أو أفراد أو فئات.
ولكن ما شأن هذا بالثقافة؟ إن شأنه عميق ومتين كما قالت العظيمة أم سعد لغسان، أم سعد ابنة المخيم الحقيقية التي خلدها غسان وخلد بها نساء فلسطين في قتالهن اليومي من أجل الحرية والكرامة ولقمة الخبز، قالت أم سعد لغسان إنه مثقف ويعرف الكثير وكان يدرك تمامًا، لأنه ثائر وفدائي ماذا كانت تقصد موارية، فذهب للالتحام بطين المخيم، وكان هو الدالية التي زرعتها أم سعد وتبرعمت فكرًا وأدبًا ودمًا زكيًا، لم يذهب إلى مهادنة أو استسلام، بل إلى حيث يليق به، نجمة هادية لمن ضل الطريق.

نحن اليوم ضعفاء يا غسان، قد لا يكون بيننا من هم مثلك، متمردين على كل هذا الباطل، ويسعون لبناء جنتهم الخاصة بعرقهم ودمائهم، ولكننا نعلم يقينًا ولعلك تعلم أيها المعلم، أننا لن نستسلم، ولن يغرنا تحريف المتقولين لكلامك «لماذا لم يدقوا جدران الخزان».. فنحن نعلم أن صرختك العظيمة تلك لم تكن على لسانك، بل على لسان خائن خسيس عاجز أراد أن يبرر جريمته، لأننا ندق جدران الخزان منذ مائة عام، ولكن العالم يواصل رفض سماعنا.
والآن يا غسان علينا أن نُسمعهم أننا توقفنا عن الدق منذ زمن بعيد كما فعلت أنت، وأننا نثقب هذا الخزان الهائل المظلم الذي يريدون سجننا فيه إلى الأبد.
سنقاتل يا غسان من أجل حريتنا، ومن أجل اللاجئين والمظلومين والمحرومين، وكما وصلت إلى منتهاك سنصل إلى نصر أو موت يليق بنا
.نحن أضعف ما نكون اليوم، هذا صحيح، ولكن من زعم أن هذا العود البني اليابس لن يتبرعم ويظلل حرية وكرامة؟ من يجرؤ على هذا الزعم؟

AL-HADAF الهدف